هـ ح ۲/۲

سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز اسناد آستان قدس رضوی

اداره مخطوطات

نام کتاب الوافیه = شرح متوسط بر کافیه

مولف متن ابن حاجب محشی

شارح رکن الدین استرآبادی مترجم

تاریخ تحریر نوع خط نسخ تعداد سطر ۲۱

نام کاتب

موضوع نحو زبان عربی عدد اوراق ۱۷۵

طول ۲۱٫۵ عرض ۱۲ شماره عمومی ۳۲۰۶۵

وقفی / خریداری مقام معظم رهبری تاریخ وقف بهمن ۸۳

ملاحظات

متوسط

الواو على ثلثة اقسام قوي وضعيف
ومتوسط اما القوي ولقائل
والمتوسط فان قلت والضعيف
فان قيل والجواب ايضا على ثلثة اقسام
قوي ومتوسط وضعيف اما القوي
فاجيب والمتوسط قلت
الضعيف فيمكن ١٢

والسماء وما بناها

تعجب استفهامية شرطية صفة كافة

ما ما ما ما ما ما ما

نكرة موصولة موصوفة تامة مدة

اجلس ما جلس

نافية تفخيمية زائدة مصدرية

ما ما ما ما

وما الدهر الا منجنون باهله

وما صاحب الحاجات الا معذبا

١١١٧

١١١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله على عظمة جلاله، حمد غريق بمطالعة جماله، وأشكره لجزيل نواله، شكر معتقد لمعاده ومآله، وأمجده بأشرف أسمائه وصفات كماله، وأنزهه عن معتقد أهل التشبيه ومقاله، وأصلي على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله، وأستعين لإدراك مطالبي بصحبه وآله. وبعد فإني بعد أن شرحت كتاب الكافية في النحو أولا مع إيرادات وأجوبة وأبحاث كثيرة شرحته ثانيا مقتصرا على حل ألفاظه وشرح معانيه والإشارة إلى علل تركيباته ومبانيه إلا نادرا مع ذكر علل أكثرها وجعلته برسم خدمة الأمير الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة الأمراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة وشمس الإسلام والمسلمين عيسى بن المخدوم المعظم ملك ملوك الأمراء والوزراء صاحب السيف والقلم جلال الدنيا والدين ابرهيم بن يغرش بيكا ملك الحسيني أعز الله أنصارهما وضاعف اقتدارهما بسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذي هو مشهور في هذا الفن لأولي الألباب وسميته بالوافية

في شرح الكافية لكونه وافيا لحل ألفاظه وشرح معانيه وموصلا لطالبيه إلى مقاصده ومغانيه وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد. اعلم أن معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الإنسان أو في حكمه مهملا كان أو مستعملا والمراد من الوضع ههنا تخصيص شيء لشيء متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنى المفرد هو أن لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وإذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة والباقي من قيوده كالفصل فلفظ احتراز به عن الدوال الأربع وهي الخطوط والعقود والإشارات والنصب وقوله وضع لمعنى احتراز به عن المهملات وهي الألفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع وقوله مفرد احتراز به عن المركبات نحو زيد قائم وعمرو خمسة عشر. يشكل الحد بالكلمات التي مدلولها الألفاظ كالاسم والفعل والحرف فإنها وضعت لمثل زيد ورجل وضرب وقد لأن الألفاظ التي وضعت هذه الألفاظ لها معان فإن المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى أعم من أن يكون لفظا أو غيره. ولقائل أن يقول لا يشكل بالكلمات الموضوعة لألفاظ مركبة كلفظ الخبر والجملة فإن لفظ الخبر والجملة موضوعة لمثل قولنا زيد قائم وذهب عمرو. ويمكن أن يجاب عنه بأنا

مركب ومن نعته انت

لانا ان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قايم بل هي موضوعة لمفهوم كلي صدق على مثل قولنا زيد قايم وهو ما يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول ولئن سلمنا ان لفظ الخبر موضوع لمثل قولنا زيد قايم لكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون لفظه مركبا لعدم دلالة جزء لفظ الخبر على جزء معناه وان كان معناه وهو زيد قايم مركبا اذ لا دلالة جزء لفظه على جزء معناه ولا يمتنع ان يكون الشيء مفردا ومعناه مركبا وللقايل ان يورد عليه النقض بمثل قايمة فان قايما فيها يدل على جزء معنى قايمة وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء على الجزء الآخر وهو التانيث فتكون مركبة فلا تكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالة قايم في قايمة على معنى فضلا عن ان يدل على جزء معنى قايمة غاية ما في الباب انه موافق في اللفظ للقايم الذي هو دال على معنى والذي يدل على انه لا يدل على معنى انه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث فيها وهو محال

وقوله وهي اسم وفعل وحرف انما انحصرت الكلمة في هذه الانواع الثلثة لان الكلمة لا تخلو من ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل وان لم تدل فهي الحرف وان دلت فهي اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال او لا تقترن وان اقترنت فهي الفعل وان لم تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا يدل على معنى في نفسها ان الحرف لم معنى

ولذلك

ولذلك المعنى متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه الابتداء وللابتداء متعلق وهو البصرة والكوفة او غيرهما لا بد من ذكر البصرة والكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو منقوض بمثل ذو والاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروط في دلالته على معناه ذكر متعلقه وح لا يرد عليه النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فيه ذلك الا انه انما جيء به للتوصل في جعل الجنس صفة للشيء فلزم من ذلك ذكر متعلقه لا لاجل دلالته على معناه

قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانه لما قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة كل واحد منها عن غيره فيكون جنسها وفصولها معلومين مع تقييد الجنس بالفصل فيكون حدها معلوما لان المراد من معرفة الحد هي معرفة الجنس والفصل مع تقييد الجنس بالفصل قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد فقوله ما تضمن كلمتين شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد وخمسة عشر لان مثل غلام زيد وان كان متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر لتفيد المخاطب فايدة تامة يصح عليها السكوت نحو قام زيد واكرم

امرًا للمخاطب ولمثل اكرم ولمثل كلام مركب من اكثر من كلمتين
كمسيئلة واحدة مثلا وانما قال تضمن ولم يقل تركب ليشتمل
ما كان مركبا من كلمتين ملفوظتين ومن كلمتين احداهما غير
ملفوظة كاكرم وما كان مركبا من اكثر من كلمتين ككتاب
واحد ومسيئلة واحدة فانهما لا يكونان مركبين من كلمتين
لكونهما متضمنين وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار
ليدخل فاعل الامر والنهي ولا ينتقض الحد بمثل قائم ابوه في
قولنا زيد قائم ابوه فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالاسناد
لانه ليس فيه الاسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت
على قائم ابوه قوله ولا يتأتى ذلك الخ اي ولا يمكن حصول
الكلام الا في المركب من اسمين نحو زيد قائم او من فعل
واسم نحو قام زيد وانما لم يمكن حصوله الا من هذين
القسمين لان التركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف
لا يزيد على ستة انواع وهي المركب من اسمين والمركب من
فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم وفعل والمركب
من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يمكن حصوله
الا من قسمين من هذه الاقسام الستة وهما المركب من اسمين و
المركب من فعل واسم لان الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكرناه
في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لكون الاسناد
نسبة بين المسند والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين
عند تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما

موجودان في المركب من الاسمين لجواز وقوع الاسم مسندا
ومسندا اليه وفي المركب من فعل واسم لجواز وقوع
الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير موجودين
في البواقي لانتفاء كليهما او واحد منهما اما في المركب من
الفعلين فلانتفاء المسند اليه واما في المركب من الحرفين
فلانتفاء كل واحد من المسند والمسند اليه واما في المركب
من الاسم والحرف فلانتفاء المسند او المسند اليه لان
الاسم لا يكون الا احدهما واما في المركب من الفعل والحرف
فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع
مسندا ولا مسندا اليه قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه الخ
فقوله ما دل على معنى متناول للاسم والفعل والحرف و
قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه ما لا يدل على الزمان نحو
رجل وما يدل على الزمان فقط نحو اليوم وامس وما يدل
على معنى مقترن بزمان غير الثلاثة نحو الاصطباح والاغتباق
وينبغي ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض باسماء
الافعال فانها تدل على معنى مقترن بزمان معين نحو صه
فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال لان دلالته عليه
ليست باولية لانه اسم لا يدل الا على اسكت وبواسطته تدل
على السكوت المقترن بالاستقبال وينبغي ان يعرف ايضا ان
المراد من الاقتران وعدم الاقتران انما هو بحسب الوضع

ليلا يتوجه عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول في قولنا
زيد ضارب غدا او عمرو مضروب امس لان اقترانهما
ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض ولا يتوجه عليه
النقض ايضا بيضرب المشترك بين الحال والاستقبال لان
عدم اقترانه بالزمان المعين انما هو بسبب العارض لانه
في اصل وضعه لاحد الزمانين معينا لكن حصل الالتباس
عند السامع ولقائل ان يورد النقض على هذا التعريف من
وجهين احدهما انه منقوض بنفس الحد لانه يصدق على
مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة فيلزم ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما
صدق عليه الحد صدق عليه المحدود والثاني انه منقوض
بالخطوط والعقود والاشارات والنصب لكونها دالة على
معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لكنها ليست
باسم لانها ليست بكلمة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال
لما قسمت الكلمة الى الاسم وغيره او لا علم ان الاسم كلمة
فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى الخ لكن حذفت
الكلمة اعتمادا على فهم المتعلم فاذا يسقط كل واحد من
النقيضين اما الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة
لان مجموع الحد مركب والكلمة مفردة واما الثاني فلان
الخطوط والعقود والاشارات والنصب ليست بكلمة لانها
ليست بلفظ والكلمة لفظ ولقائل ان يقول لا يخلو اما ان يراد

٥

باحد الازمنة الثلثة واحد منها بعينه كالماضي
مثلا او واحد غير معين كالمضارع واياما كان ينتقض به
حد الاسم والفعل اما اذا اريد به واحد بعينه
فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به غير ذلك المعين
كالمضارع اسما لا فعلا واما اذا اريد به واحد غير معين
فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين
كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا و
حد الفعل جامعا وقد وجب ان يكون الحد مانعا و
جامعا هذا خلف وجوابه انه لا يراد به واحد معين
ولا واحد غير معين بل واحد منها من غير تقييده بالتعين
وبعدم التعين لا يقال لقائل ان يعود ويقول لا جائز
ان يراد به واحد من غير تقييد بالتعين لانه يلزم منه
ان الذي اقترن به بالزمان المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه
ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن به
بالزمان المعين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة
ولا منافاة بين واحد منها وبين المعين لجواز اجتماع واحد
منها مع التعيين وان لم يقيد به ولم يلزم بذكر حد الاسم هنا
معرفة الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منهما التكرار لان
ذكره هنا بالمطابقة وهنالك بالالتزام قوله ومن خواصه الخ
اعلم ان الخواص جمع خاصة وهي ما يختص بالشيء سواء
وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان

اوفي بعض افراده كالكاتب بالفعل بالله لتنبه اليه واعلم ايضا
ان معرفة الاسم قد تكون بالحد وقد تكون بالخاصة والفرق
بين الحد والخاصة ان الحد مطرد بمعني انه كلما صدق
عليه الحد صدق المحدود مثلا اي كلمة صدق عليها انها
دلت علي معني في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
صدق عليها انها اسم ومنعكس بمعني انه كلما صدق عليه
المحدود صدق عليه الحد بمعني ان كلما صدق عليه انه اسم
صدق عليه انه كلمة دلت علي معني في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة وان الخاصة مطردة بمعني انه كلما
صدق عليه خاصة الشيء صدق عليه ذلك الشيء مثلا اي كلمة
وجدت فيها اللام صدق عليها انها اسم وغير منعكسة لانه
لا يمكن ان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه فان كثيرا
من الاسماء لم يصح دخول اللام عليها كالضماير وغيرها
وانما لم تنعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة لجميع افراد
ما هي خاصة له ثم نقول قوله ومن خواصه اشارة الي
كثرة خواص الاسم لان من للتبعيض الا ان المص لم يذكر
الا ما هو اشهر واكثر استعمالا وهي علي ضربين احدهما لفظي
والثاني معنوي فاللفظي دخول لام التعريف وانما لم يدخل
لام التعريف علي الفعل لعدم احتياج الفعل الي التعريف لانه
خبر وحق الخبر ان يكون مجهولا ليفيد المخاطب والثاني دخول
الجر وانما لم يدخل الجر علي الفعل بناء علي ان الاصل في الفعل

ان لا يدخل عليه شيء من الاعراب لعدم العلة المقتضية
للاعراب فيه كما يجيء وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول
حرف الجر لان حرف الجر يدخل علي الفعل علي سبيل الحكاية
كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد وفيه نظر لان
المراد بقام ههنا لفظة قام فيكون اسما فالاولي ان يقال
انما قال دخول الجر ولم يقل حرف الجر ليشمل علي جر المضاف
اليه والتنوين والمراد بالتنوين ما عدا تنوين الترنم وانما
اختص التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لانه علي
خمسة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض
من المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما
تنوين التمكن فلكونه دليلا علي امكنية الكلمة التي يدخل
التنوين عليها في الاسمية ولا امكنية للفعل في الاسمية
فلم يدخل هذا التنوين الفعل واما تنوين التنكير فلانه انما
يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه و
سيبويه فانه بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة وصه
اي اسكت السكوت الآن وصه اي اسكت سكوتا ما اي
وقتا ما والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه الي الفارق بين
كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض من المضاف اليه كا
الذي في يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه
عوض من المضاف اليه التنوين فلان الفعل لما لم يضف الي
شيء لم يحذف عنه المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه

فلم يدخل التنوين عوضا من المضاف اليه واما تنوين المقابلة
وهي التي تدخل علي جمع المؤنث السالم عوضا من نون الجمع
نحو التنوين الذي في مسلمات فانه مقابل وعوض من
نون الذي في مسلمون علي ما يجيء في بابه ولما لم يجمع الفعل
لم يدخله تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فليس
مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف والمراد
بالتنوين في قوله والتنوين سوي تنوين الترنم واما
العلامات المعنوية فالاسناد اليه اي كونه مسندا اليه
وانما اختص الاسناد بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل
مسند الي شيء دائما فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا
ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز والاضافة
اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر وانما لم يضف الفعل الي
شيء لان الاضافة اما للتعريف او للتخصيص او للتخفيف ولا
يجوز اضافته للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الي التعريف
والتخصيص لانهما زائدان علي الكلمة والفعل لا يحتاج
الي هذا الزائد لافادته بدونه ولا يجوز اضافته للتخفيف
لان الاضافة للتخفيف انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقام
التنوين ولا يوجد في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقام التنوين
فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بتقدير حرف
الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف
الي زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا تقديرا قوله وهو معرب

ومبني اي الاسم معرب ومبني لانه لا بد من ان يختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف فان
اختلف فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني قوله فالمعرب
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله المركب
احترازا به عن الالفاظ التي لم تتركب مع غيرها كالاعداد و
سائر الاسماء قبل التركيب وهو شامل للمبنيات ايضا نحو
هؤلاء في قام هؤلاء فلما قال لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل
هؤلاء لكونها مشابها لمبني الاصل كما يجيء في بابه والمراد بمبني
الاصل الفعل الماضي والامر المخاطب والحرف اعلم ان المعرب
انما يكون معربا بشرطين احدهما وجودي وهو سبب الاعراب
وهو التركيب علي ما يجيء نتعرض له بقوله المركب والثاني
عدمي وهو انتفاء المانع وهو عدم مشابهته بمبني الاصل
نتعرض له بقوله بعد لم يشبه مبني الاصل ولقائل ان يورد
عليه النقض بنفس مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب
لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء بنفسه وجوابه ان
يقال لما دل الحد علي ان المعرب ما لم يشبه مبني الاصل فدل التزاما علي
انه ليس بمبني الاصل اولي ولان تقدير الحد هكذا المعرب الاسم
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل لانه يبحث عن احوال الاسم وح لم يتوجه
الاشكال واعلم ان قوله المعرب المركب تساهلا لان المركب
من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب اي
المعرب هو الذي ركب مع غيره فالمراد من التركيب التركيب

الاسنادي لئلا يتوجه عليه النقض بمثل بعلبك وخمسة عشر
وغلام زيد والمراد بالمشابهة المنفية في قوله لم يشبه مبني
الاصل هو المشابهة الموجبة للبناء لئلا يخرج عن هذا التعريف
غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي وامر المخاطب في
تحقق الفرعيتين ولئلا يخرج عنه اسم الفاعل لكونه مشابها
للماضي في وقوعه موقعه في نحو خبر المبتدا وفي دلالة كل واحد
منهما على الحدث لان هذه المشابهة غير موجبة للبناء فان
قيل التعريف المذكور منقوض بالمنادي المفرد المعرفة لانه يصدق
عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب
الذي في ادعوك كما صرحتم به في علة بنائه وهو ليس بمبني
الاصل على تفسيركم مبني الاصل فيلزم ان يكون معربا وليس كذلك
قلنا لا نم انه ليس بمشابه لمبني الاصل فانه مشابه للكاف الذي
في ادعوك الذي هو مشابه للكاف الذي هو في ذلك واياك
فيكون مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لان المشابه للمشابه
للشيء مشابه لذلك الشيء وهذا الكاف حرف لا يقال لا نم ان
المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير المشابهتين
لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه الكاف الذي في ادعوك في
الافراد والخطاب وقوعه موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف
الذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب وان لم يشبه في
وقوعه موقعه فيكون المنادي المذكور مشابها للكاف الذي
في ذلك واياك في الافراد والخطاب وهذا التدارك كاف

في ايجاب البناء فيكون مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو
قيل ابتداء بني المنادي المذكور لكونه مشابها للكاف الذي
في ذلك واياك لكان اصوب ولم يتوجه النقض المذكور على
التعريف اصلا قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا اي وحكم المعرب وخاصته ان
يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد
ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى
اصله فتي ورايت فتى اصله فتيا ومررت بفتى اصله
بفتي قلبت الياء الفا في الاحوال الثلاث لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار فتى في الاحوال الثلاث وانما قال ان
يختلف آخره لانه لو كان في الوسط او في الاول لم يكن من
خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرء والنون في ابنم
تقول جاءني امرء وابنم ورايت امرءا وابنما ومررت
بامرء وابنم وانما جعل الاعراب في آخر المعرب لان الاعراب
كالوصف للمعرب وكما يذكر الوصف بعد الفراغ من الموصوف
كذلك يذكر الاعراب بعد المعرب وانما قال باختلاف العوامل
احترازا من اختلاف الآخر لا لاختلاف العامل فانه لا يكون
من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من في من ابنك ومن
الرجل ومن زيد واعلم انه قال في شرح هذا الكتاب انما
لم يعرف المعرب بما عرفه به سائر النحاة وهو الذي يختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا لانه يلزم تعريف الشيء

بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا
الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف العامل لفظا او تقديرا
واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون هذا
الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى
منه وانه غير جائز ويمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة بان
يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا
الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض
من تعريفه ان يعرف المعرب على اي نوع من انواع الاسماء
يطلق بعد ان عرف ان احد نوعيه يختلف آخره باختلاف
العامل والنوع الآخر لا يختلف آخره باختلاف العامل باستعمال
العرب قوله الاعراب ما اختلف آخره به اي الاعراب
هو الذي به يحصل اختلاف آخر المعرب اي الاعراب
هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة
او ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف
والياء كما في الاسماء الستة اعلم ان المراد بالسبب هنا
هو السبب القريب الغير التام اما تقييده بالقريب فلئلا
يدخل فيه العوامل والمعاني المقتضية فانها اسباب بعيدة
للاختلاف ولا تسمى اعرابا واما تقييده بغير التام فلان
الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضمة والفتحة والكسرة
لو حمل السبب على السبب التام لكان له وجه لان الاختلاف
يوجد مع كل واحد منها بناء على ان الاسم وضع غير معرب

ثم اعرب بسبب العامل فحصول كل واحد منها بعد ما لم يكن
موجب لاختلاف آخر الكلمة قوله ليدل على المعاني المعتورة
عليه متعلق بما اختلف في قوله ما اختلف آخره به وهو
اشارة الى علة وضع الاعراب في الاسماء وهي انه لما كان في
الاسماء معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة
وجب اعراب الاسماء ليتميز تلك المعاني بعضها عن بعض
نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن زيد فان
معنى الاول اي شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد ذا
حسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد واي
خلق من اخلاق زيد احسن فاذا قلت ما احسن زيد بسكونهما
لا يدري اهو الاول ام الثاني ام الثالث فاذا حركتهما يتميز
البعض عن البعض ومعنى المعتورة المتداولة من قولهم
اعتور الشيء اذا تداولوه قوله وانواعه رفع ونصب
وجر اي انواع اعراب الاسماء رفع ونصب وجر وانما لم يذكر
الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه هنا ذاكر احوال الاسم
والجزم ليس من احواله قوله فالرفع علم الفاعلية الخ
انما قال فالرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علما
للفاعل فقط لوجوده في غيره كالمبتداء وغيره بل علم
للفاعل وللاشياء المشبهة بالفاعل كالمبتداء والخبر واسم
كان وما ولا وغيرها ولهذا لم يقل النصب علم المفعول وانما لم
يقل الجر علم الاضافية لكونه علما للاضافة ولا يوجد في غيرها

الباء في قوله العامل ما به يتقوم الخ للسببية والضمير المجرور عائد الى ما وهي متقدمة
عليه اعلم اولا الاهتمام لا الاختصاص لان المعنى المقتضي يتقوم بالتركيب ايضا
كما جاء زيد فان فاعلية زيد هي المعنى المقتضي فيه وهي لا يتقوم بنفس زيد بل
بجاء ... ان هذا سبب بعيد والعامل سبب قريب لان التركيب سبب
حصول العامل والعامل سبب حصول معنى المقتضي للاعراب فعلى
هذا يجوز ان يكون تقديم به على يتقوم للتخصيص ، كاتبه

بخلاف الرفع والنصب والمراد بقوله للجر علم الاضافة انه
علم المضاف اليه قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
اي العامل ما به يحصل المعنى المقتضي للاعراب بمعنى ان
العامل هو سبب المعنى المقتضي للاعراب فالعامل شيء
والمعنى المقتضي للاعراب شيء اخر نحو قام زيد مثلا فالعامل
قام والمعنى المقتضي للاعراب هو الفاعلية وهي انما تحصلت و
تقومت بقام وفيه نظر لانه يخرج عنه عوامل الفعل لان
عامله ليس سبب المقتضي لاعرابه وجوابه انه ذاكر عوامل
الاسم وفيه نظر آخر لان مثل ان زيدا قائم مع ان هذا ان
عامل للاسم وليست بمقتضي للاعراب قوله فالمفرد المنصرف
الخ اعلم انا نذكر مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام
وهي ان اصل الاعراب ان يكون بالحركة لكونها اخصر من
الحروف فان كان بالحروف فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحركات
ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة
فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحروف
ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس
كل حرف حركة ذلك الاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعلة واذا
عرفت ذلك فنقول لما كانت انواع الاعراب مختلفة بان
كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب
بالحركات والحروف مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء
الى اقسام كل قسم منها مشترك في نوع واحد من الاعراب بقوله

فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا اي اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة
لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورجال ورايت زيدا و
رجالا ومررت بزيد ورجال فاعرابهما جار على الاصل
وانما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لانهما لو كانا غير المنصرفين
لم يكن جرهما بالكسرة وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما
لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان بالحروف وان
كان مؤنثا لم يكن نصبه بالفتحة ولقائل ان يقول في العبارة
نظر والعبارة الصحيحة ان يقول رفعه الضمة او اعرابه
الضمة رفعا ولقائل ان يقول ذكر المفرد هنا غير جائز
لان المراد بالمفرد اما مقابل المثنى والمجموع واما مقابل المركب
مع الغير لا سبيل الى الاول لان الاسماء الستة المضافة الى غير
ياء المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس كذلك
ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه
مع ان اعرابه كذلك فان قيل المراد به الاول لكنه يخرج عنه
الاسماء الستة لذكر احكامها قلنا لا احتياج الى ذكر قيد
المنصرف لذكر احكام غير المنصرف بعد واذا عرفت ذلك فالمراد
بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة قوله جمع المؤنث
السالم بالضمة والكسرة اي رفع جمع المؤنث السالم بالضمة و
نصبه وجره بالكسرة فنصبه غير جار على الاصل لان جمع المؤنث السالم

قيل انه مزيد مزية لان اصل المزية حاصل بواسطة اعرابه بالحركات قيل لا مزية مع هذا
الوجه لان جمع المذكر السالم اعرابه بالحروف اخف من اعرابه بالحركات لان تلك الحروف ثابتة علامة
الجمعية فهي وحدها اخف منها مع حركة اخرى اعرابية فاعرابه بالحرف اصل بالقياس اليه لان الاصل باعتبار
الخفة وقيل الاولى ان يقال ليكون الفرع على وتيرة الاصل ١٢ سيد

فرعُ لجمع المذكر السالم ونصب جمع المذكر السالم تابعٌ لجره كما يجيء
فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل قوله غير المنصرف
بالضمة والفتحة اي رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره
بالفتحة كما يجيء تعليله اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علمًا فانه
غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف
كما ذكره في بعض كتبه وبمثل جوارٍ حال الجر فانه ليس بالفتحة
لفظًا وتقديرًا والا لكان مفتوحًا لخفة الفتحة قوله
اخوك وابوك وحموك الخ وانما قيد اعراب هذه الاسماء بالحروف
بكونها مضافةً لانها لو كانت مفردةً لكان اعرابها بالحركات
تقول جاءني ابٌ ورايت ابًا ومررت بابٍ وانما اشترط
كونها مضافةً الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافةً الى
ياء المتكلم كانت مبنيةً او معربةً اعرابها تقديري نحو
جاءني ابي ورايت ابي ومررت بابي وكان من الواجب عليه
ذكر شرط اخر وهو مكبرة لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها
بالحركات تقول جاءني اخيّك ورايت اخيّك ومررت باخيّك
وهذا النوع جارٍ على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف
وانما جعل اعرابها بالحروف لانه كان في اواخرها حروف
تصلح ان تكون اعرابًا من غير الحركات بان يحصل نقل حركتها
الى ما قبلها حال الرفع نحو جاءني ابوك اصله ابُوك نقلت حركة
الواو الى الباء بعد سلب حركتها وبان يحصل قلب الواو الفًا
حال النصب نحو رايت اباك اصله ابَوك قلبت الواو الفًا

لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباك وبان يحصل نقل
حركته الى ما قبله بعد سلب حركته وقلبه ياءً في حال الجر
نحو مررت بابيك اصله بابوِك نقلت حركة الواو الى الباء
بعد سلب حركة الباء ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما
قبلها فصار بابيك قوله المثنى وكلا مضافا الى مضمر
واثنان الخ اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر و
اثنان اعرابها بالالف حالة الرفع وبالياء حالتي النصب
والجر تقول جاءني الزيدان وكلاهما واثنان ورايت
الزيدين وكليهما واثنين ومررت بالزيدين وكليهما و
اثنين وانما قيد كلا بكونه مضافا الى مضمر لانه لو كان
مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل كان اعرابه تقديرًا
نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا
الرجلين وانما افرد ذكر كلا واثنان لانهما ليسا بداخلين في
المثنى لان المراد بالمثنى اسم مزيد لحق باخره الف ونون
او ياء ونون فظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك قوله جمع
المذكر السالم واولو الخ اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون
الى تسعين اعرابها حالة الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء
تقول جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورايت الزيدين واولي
مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين وانما افرد
اولو وعشرون واخواتها بالذكر لانهما ليسا بداخلين في جمع
المذكر السالم لان المراد بجمع المذكر السالم اسم مزيد لحق باخره

سل اي مزيد مزية لان اصل المزية حاصل بواسطة اعرابه بالحركات قيل لا مزية مع هذا
الوجه لان جمع المذكر السالم اعرابه بالحروف اخف من اعرابه بالحركات لان تلك الحروف ثابتة علامة
الجمعية فهي وحدها اخف منها مع حركة اخرى اعرابية فاعرابه بالحرف اصل بالقياس اليه لان الاصالة باعتبار
الخفة وقيل الاولى ان يقال ليكون الفرع على وتيرة الاصل ا رسيد

فرع لجمع المذكر السالم ونصب جمع المذكر السالم تابع لجره كما يجيء
فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل قوله غير المنصرف
بالضمة والفتحة اي رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره
بالفتحة كما يجيء تعليله اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما فانه
غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف
كما ذكره في بعض كتبه وبمثل جوار حال الجر فانه ليس بالفتحة
لفظا او تقديرا والا لكان مفتوحا لخفة الفتحة قوله
اخوك وابوك وحموك الخ وانما قيد اعراب هذه الاسماء بالحروف
بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة لكان اعرابها بالحركات
تقول جاءني اب ورايت ابا ومررت باب وانما اشترط
كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى
ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابها تقديري نحو
جاءني ابي ورايت ابي ومررت بابي وكان من الواجب عليه
ذكر شرط آخر وهو مكبرة لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها
بالحركات تقول جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
وهذا النوع جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف
وانما جعل اعرابها بالحروف لانه كان في اواخرها حروف
تصلح ان تكون اعرابا من غير الحركة بان يحصل نقل حركتها
الى ما قبلها حال الرفع نحو جاءني ابوك اصله ابوك نقلت حركة
الواو الى الباء بعد سلب حركتها وبان يحصل قلب الواو الفا
حال النصب نحو رايت اباك اصله ابوك قلبت الواو الفا

لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباك وبان يحصل نقل
حركته الى ما قبله بعد سلب حركته وقلبه ياء في حال الجر
نحو مررت بابيك اصله بابوك نقلت حركة الواو الى الباء
بعد سلب حركة الباء ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها فصار بابيك قوله المثنى وكلا مضافا الى مضمر
واثنان الخ اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر و
اثنان اعرابها بالالف حالة الرفع وبالياء حالتي النصب
والجر تقول جاءني الزيدان وكلاهما واثنان ورايت
الزيدين وكليهما واثنين ومررت بالزيدين وكليهما و
اثنين وانما قيد كلا بكونه مضافا الى مضمر لانه لو كان
مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل كان اعرابه تقديرا
نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا
الرجلين وانما افرد ذكر كلا واثنان لانهما ليسا بداخلين في
المثنى لان المراد بالمثنى اسم مزيد لحق باخره الف او نون
او ياء ونون فظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك قوله جمع
المذكر السالم واولو وعشرون الخ اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون
الى تسعين اعرابها حالة الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء
تقول جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورايت الزيدين واولي
مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين وانما افرد
اولو وعشرون واخواتها بالذكر لانهما ليسا بداخلين في جمع
المذكر السالم لان المراد بجمع المذكر السالم اسم مزيد لحق باخره

واو ونون او ياء ونون فظاهر ان الو وعشرون ليسا كذلك

فان قيل عشرون كذلك لان واحده عشرة قلنا لم يجز ان يقال عشرون جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق عشرون على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد لكنه ليس كذلك ولوجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين ولانه يدل على عدد معين ولا شيء من الجمع يدل على عدد معين فلا يكون عشرون جمعا

ثم اعلم ان اعراب المثنى والمجموع جاء على خلاف الاصل من وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما بالحروف و الثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب المجموع ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان على الآحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات واعراب بعض الآحاد وهو الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على الاصل وانه غير جائز ولانه لما كان في اواخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح ان تكون اعرابا فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف بغير الحركة اخف من الحروف مع الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب ثلثة ومحل الاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء

١٢

لالتبس المثنى بالمجموع لاسيما حالة الاضافة الا ترى انك لو قلت رايت مزيدك لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى حالة الرفع بالالف لان الالف يقع ضمير المخاطب المرفوع للمثنى نحو ضربا ويضربان واضربا واعراب المجموع حال الرفع بالواو لوقوع الواو ضمير المرفوع للمجموع نحو ضربوا ويضربون واضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث قرب المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين واعلم ان الالف والياء في المثنى للاعراب وكل واحد منهما وفتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة التثنية والواو والياء في الجمع للاعراب وكل واحد منهما وكسر ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة الجموع فالنون في حالة الاضافة بمنزلة التنوين وفي غيرها للعلامة فقط وليس النون عوضا من الحركة لسقوطها عند الاضافة وعدم سقوط الحركة عند الاضافة لان هذه الحرف

عنده نفس الاعراب في التقدير فيما تعذر الخ اعلم ان
الاعراب تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين
احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر
فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما
الاسماء المقصورة وهي اسماء في اواخرها الف مقصورة نحو
حبلى وعصى وفتى تقول جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى
وانما تعذر الاعراب فيها لفظا لكون الالف في آخره وامتناع
قبول الالف الحركة لانها لو حركت لصارت همزة فان قيل لا نسلم
وجود الالف في فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا
وجوده في حالتي اللام والاضافة ظاهر واما في حال
التنكير فمقدر ولهذا لم يجر الاعراب على ما قبله والثاني الاسم
المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم المضافة الى ياء
المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما تعذر الاعراب لفظا
لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة لاجل الياء فيمتنع اعرابه
لفظا اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد
بحركتين مختلفين واما الكسر فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواحد
بحركتين متماثلين لا يقال لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة
الاعراب مع كونها للياء لانا نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب
المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متاخرة عن التركيب فيكون غير
كسرة الاعراب وانما قال مطلقا للخلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب
مثل غلامي تقديري حالتي الرفع والنصب دون حالة الجر لوجود

الكسرة في حالة الجر واختار المص انه تقديري في الاحوال الثلاث
كما ذكرنا واما المستثقل ففي موضعين احدهما الاسماء المنقوصة
وهي اسماء في آخرها ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا
وجرا دون النصب تقول جاءني قاض اصله قاضي ومررت
بقاض اصله قاضي استثقل الضمة والكسرة على الياء فحذفتا
فالتقى الساكنان فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين
للعلامة وهي التمكن بخلاف الياء فصار جاءني قاض ومررت بقاض
وتقول في النصب رايت قاضيا لخفة الفتحة على الياء والثاني
جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري
رفعا دون النصب والجر تقول جاءني مسلمي اصله مسلموي اجتمعت
الواو والياء وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء تخفيفا وابدلت ضمة ما قبل الواو
كسرة للياء فصار مسلمي واما النصب والجر فلفظي لانه كان من
الواجب ان يكون بالياء وهما كذلك واذا عرفت ان اعراب التقديري
في اي صورة فما سواه لفظي لا يقال قوله فما سواه لفظي مكرر لانه
قد ذكره من قبل بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر الخ لانا نقول قوله
فالمفرد المنصرف الخ متناول للفظي والتقديري لان اعرابهما بالضمة
والفتحة والكسرة قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا قوله غير
المنصرف ما فيه علتان الخ اي غير المنصرف اسم معرب يجتمع فيه
علتان من تسع علل او علة واحدة من هذه التسع تقوم مقام
العلتين فالعلل التسع ما ذكره في البيتين وانما قال وهذا القول

تركيبان في عدد العلل خلافا فقال بعضهم انه تسع وقال بعضهم انه اثنان للحكاية والتركيب وقال بعضهم انه احد عشر وهي التسع المذكورة وشبه الف التانيث نحو ارطى ومراعاة الاصل نحو اجمر بعد التنكير فقال القول بانها تسعة تقريب وهو اقرب ما ذكره غيره او يكون المراد من قوله وهذا القول تقريب ان القول بان كل واحدة من العلل التسع علة قول تقريبي لا تحقيقي لان كل واحدة منها ليست بعلة تامة لمنع الصرف والا لوجد منع الصرف مع كل واحدة منها وليست كذلك او يكون المراد من قوله وهذا القول تقريب ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب الى فهم المبتدي فزيادة في البيت منصوبة على انها حكاية عن حال في مثل قولهم منع الاسم من الصرف النون الزيدة اذ لا عامل هنا ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان تكون خبر المبتداء وهو النون لان الجملة وهي قولنا النون زائدة ليست بسبب منع الصرف ولا بان تكون صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة اللهم ان يحكم بزيادة اللام في النون ويدل عليها ذكر بقية الاسباب في البيتين نكرة واعلم ان كل واحد من هذه العلل التسع فرع لشيء فنقول العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالنسبة الى لغتهم ولغة غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد

واما الالف والنون المزيدتان فاختلف فيه فقال البصريون انه انما يمنع الصرف لمشابهته الف التانيث وح لم يقل انه فرع لشيء لعدم الاحتياج وقال الكوفيون انه انما يمنع الصرف بالاصالة لا للمشابهة وح يكون فرعا على ما زيد عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فكما ان الاسم اصل والفعل فرع كذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المص عن ذكر العلل اورد امثلتها على ترتيب ذكر العلل بقوله نحو عمر واحمر الخ فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية وزينب للتانيث المعنوي والتعريف وابراهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المتكررة ومعديكرب للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين اي وحكم غير المنصرف ان لا يدخله كسرة ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر مختصا في الاسم بالجر لو كان منصرفا وهذا احترز عما سميت امراة بمثل مسلمات كان حالها في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كحالها غير منصرفة حال التسمية وانما لم يمنع الكسر ح لانه ليس علامة للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب لا يحذف من غير المنصرف وانما كسر حال الجر لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما يفعل في سائر المواضع لكونه معربا في حالة الجر وانما لم يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوينات الا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير

المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما
لم يدخل غير المنصرف الكسر والتنوين لانه لما شابه الفعل
من وجهين فمنع منه ما منع من الفعل وهو الكسر والتنوين
وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين
كما في كل اسم غير المنصرف علتان وكل واحدة منهما فرع
لشيء كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل
فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان
ضرب ويضرب مشتقان من الضرب ومن جهة الافادة
لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف
في الافادة على الفعل واعلم ان المراد من التنوين في قوله
وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين تنوين التمكن لئلا يتوجه عليه
النقض بمثل عرفات فانه غير منصرف مع وجود التنوين
لان هذه التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة قوله ويجوز صرفه
للضرورة او للتناسب الخ اي ويجوز صرف غير المنصرف
لاجل الشيئين احدهما ضرورة الشعر لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثاله
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
والثاني تناسب الكلام كقوله تع سلاسلا واغلالا فان
سلاسلا غير منصرف للجمع لكنه صرف لتناسب الكلام لانه لما
كان ما قبله وما بعده منونا صرف ونون ايضا للتناسب
لان التناسب مقصود عندهم قوله وما يقوم مقامهما الجمع

اي وما يقوم مقام العلتين الجمع والفا التانيث المقصورة
نحو حبلى والممدودة نحو صحراء وابناء وانبياء وانما ذكره ههنا
لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة
منها تقوم مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي تقوم
مقام العلتين فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنتان احدهما
الجمع وانما قام مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة وكونه
على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة الجمع السالم يمنع
جمعها جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين لا
يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا آخر لكان
مثل حمر جمع غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نم ذلك
لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع
الصرف فلا يكون مع الصفة كذلك والثانية الفا التانيث
وانما قام الفا التانيث مقام العلتين لان التانيث بمنزلة علة
وكون التانيث لازما للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة علة اخرى
فكان فيه سببين قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا
اي العدل خروج الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى
وهو على ضربين احدهما تحقيقي والآخر تقديري والمراد بالعدل
التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المعدول وجد فيه قياس غير منع
الصرف يدل على ان اصله شيء آخر كثلاث ومثلث ورباع
ومربع واحاد وموحد وثناء ومثنى الى ثلاث ومثلث و
تحقق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد فيه قياس

غير منع الصرف يدل علي ان اصله شي آخر وذلك انه من
الاعداد والاعداد من الواحد الي العشرة واحد واثنان و
ثلاثة واربعة فاحاد وموحد معدول عن واحد واحد
وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلاث ومثلث عن ثلاثة
ثلاثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد من كل واحد
منها العدد المكرر فهي غير منصرف للعدل والصفة كما في قوله تع
الي اجنحة مثنى وثلاث ورباع واما مافوق الاربعة يعني
خماس ومخمس وسداس ومسدس الي عشار ومعشر هل يقال
ام لا ففيه خلاف الاصح انه قال لا يقال لضعف الرواية واما تحقيق
العدل في اخر فلانه اسم التفضيل والقياس في اسم التفضيل
اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة ان يكون علي صيغة افعل
من وههنا اخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان
يكون علي صيغة اخر من فلما قيل اخر علم انه معدول عن اخر
من وتحقيق العدل في جمع ان جمع جمع جمعاء وجمعاء فعلاء
غير صفة فقياسه ان يجمع علي فعالي او فعلاوات كما يجمع صحراء
علي صحاري او صحراوات فقياس جمعاء ان يجمع علي جماعي
او جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جماعي ولا جمعاوات علم انه
معدول عن جماعي او جمعاوات قوله او تقدير الخ اي العدل
التقديري انه اذا نظر الي الاسم لم يوجد قياس يدل علي ان
اصله شي آخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية
فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع

لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه علتان ومثاله عمر فانه اذا نظر
اليه لم يوجد قياس يدل علي ان اصله شي آخر غير انه وجد
غير منصرف وليس فيه سبب سوي العلمية فقدر فيه العدل
لامكان تقدير العدل وامتناع تقدير غيره فيه حفظا للقاعدة
اما قطام ففيه اشكال وذلك انه عند بني تميم غير منصرف
للعلمية والتانيث فلم يوجب الضرورة تقدير العدل فيه و
الذي يمكن ان يقال في توجيهه ان وزن فعال مبني عند اهل
الحجاز اما عند بني تميم فان لم يكن في آخره راء فهو معرب غير
منصرف وان كان في آخره راء نحو حضار وبار فمبني وليس
فيه الا سببان وهما العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء
فقدروا فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فلما قدر العدل
فيما آخره راء قدر في غيره لاطراد الباب وضعف هذا ظاهر
لعدم الاحتياج الي تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة
لهذا الكتاب مقروة عند المصنف ولم يكن فيها لفظة قطام فسالت
عن قاريها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المتعلمين
لعدم مطابقتها المقصود قوله الوصف شرطه ان يكون الخ
اي شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل
فلا تضره غلبة الاسمية علي الوصفية الاصلية ولا يوثر الوصفية
العارضية ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون
وصفا في الاصل صرف اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فان
اربعا فيه وزن الفعل والصفة فلو كان الوصف العارض

مانعًا من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين وليس
كذلك فلم يكن الوصف العارض مانعًا من الصرف ولا يقال
ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان
شرطه ان لا يقبل التاء وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان
التاء التي في اربعة ليس للتانيث بل علامة التذكير و
المراد بالتاء تاء التانيث ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية
الاصلية لا تضر امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم للقيد
وبيانه ان اسود صفة في اصل الوضع ثم جعل اسمًا للحية و
كذلك ارقم صفة في اصل الوضع ثم جعل اسمًا للحية وكذلك
ادهم صفة في اصل الوضع لشيء فيه سواد ثم جعل اسمًا للقيد
فاسود وارقم وادهم صفات في الاصل واسماء بسبب
العارض فان كانت غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية مضرة
في تاثير الوصفية الاصلية مضرة في تاثير الوصفية الاصلية
لكان اسود وارقم وادهم منصرفًا لكنه غير منصرف فلم
تضر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية قوله وضعف منع
افعى للحية الخ اعلم ان في افعى واجدل للصقر واخيل للشقراق
مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الحدث في افعى اي خبث
وكون الاجدل من الجدل وهو القوة وكون الاخيل من الخيلاء
فيمنع من الصرف لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان
ابن ثابت شعر ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري
فيها عليك باخيلا والمذهب الثاني الصرف لعدم العلم

بكونها

بكونها صفات في اصل الوضع واصل الاسم الصرف فلهذا قال
ضعف منع افعى واجدل واخيل قوله التانيث بالتاء
شرطه العلمية اي شرط التانيث في منع الصرف ان
يكون علمًا لانه لو لم يكن علمًا لكان ذلك التانيث في معرض
الزوال فلا يكون لازمًا والتانيث المعتبر هو اللازم
ولهذا صرف قائمة في قولنا مررت بامراة قائمة مع تحقق
الوصف والتانيث بالتاء من غير العلمية وانما قيد التا
نيث بالتاء احترازًا عن التانيث بالالف كحبلى وحمراء
فان العلمية ليست بشرط فيه قوله والمعنوي كذلك اي
وشرط التانيث المعنوي في منع الصرف ان يكون علمًا لانه
لو لم يكن علمًا لكان ذلك التانيث في معرض الزوال
فلا يكون لازمًا والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا
صرف جريح في قولنا مررت بامرة جريح مع تحقق الوصفية
والتانيث المعنوي من غير العلمية ولذلك صرف المعنب
ارنب مع تحقق التانيث المعنوي ووزن الفعل فيه من غير
العلمية قوله وشرط تحتم تاثيره الزيادة على الثلاثة
الخ اي وشرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف
احد الامور الثلاثة وهو ان يكون زائدًا على ثلثة احرف
او يكون وسطه متحركًا او يكون العجمة معه لانه لو انتفى
هذه الامور الثلاثة باسرها لكان الاسم ثلاثيا ساكن
الاوسط من غير العجمة فيكون في غاية الخفة فغاية الخفة

تقاوم احد السببين اللذين فيه فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فهند يجوز صرفه لانتفاء شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي ولا يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية التي هي شرط جواز منع صرفه وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين فيها مع شرط وجوب منع صرفها وهو الزيادة على ثلاثة احرف وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفهما لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفهما وهو العجمة وانما خص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي اليه لانه لا يوجد مونث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط وللقائل ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما متحركا الاوسط تقديرا الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون المراد بتحرك الاوسط الذي هو احد امور شرط تحتم تاثيره تحرك الاوسط لفظا او تقديرا فيلزم منه انه ان سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب منع صرفهما وفيه نظر والذي يحسم مادة هذا الاشكال بالكلية ان المراد بالتاء في قوله التانيث بالتاء هو التاء المتمحض للتانيث والتاء في شاة وذات ليست كذلك لانها بدل عن شيء واصل شاة شوهة فهي ليست بثلاثية قوله فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة وقدم منصرف

١٨

وعقرب ممتنع اي فان سمي بالمونث المعنوي مذكر فشرط في منع الصرف ان يكون زايدا على ثلاثة احرف لانه لو كان على ثلاثة احرف لم يكن فيه تانيث ح لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا عن علامة التانيث وعمن قايم مقام حرف التانيث وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قايم مقام حرف التانيث لانك تصغر قدما بقديمة وعقرب بعقيرب لا بعقيربة والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلو لا ان الحرف الرابع بمنزلة التاء التانيث يلزم عود التاء في تصغير عقرب فاذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به مذكر انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلاثة احرف وعقرب وثلاث بن نسوة ثلاث اذا سمي بهما مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع صرفهما ولهذا كان كراع غير منصرف مع كونه اسما للفحل فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف مثل كلاب اذا سمي به رجل لكون تانيثه معنويا مثل عناق قلنا لا نسلم ان التانيث في الجمع حقيقي بل لكونه بمعنى الجماعة المعرفة شرطها ان تكون علمية اي شرط المعرفة في منع الصرف ان يكون علما لان المعارف خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات واما

تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدهما فلانهما يجعلان
غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين
فبالاولى ان لا يجعلا المنصرف غير المنصرف واذا بطل هذه
الاقسام تعين ان تعريف المانع من الصرف هو العلمية
هذا اذا لم يعتبر تعريف التواكيد اما اذا اعتبر فشرط التعريف
احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما تعريف التواكيد
وهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع كانه غير منصرف
لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه
في منع صرف بعض التواكيد وقيل تعريف التواكيد تعريف
العلمية لان الفاظ التواكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي
الفارسي فعلى هذا الاحتياج الى شرط احد الامرين قوله

العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية لخ اي شرط العجمة
في منع الصرف امران احدهما ان يكون علما في العجم لانها
لو لم يكن علما في العجم لتصرفت العرب فيه بادخال اللام او الاضافة
او التنوين او التعريف او غير ذلك فصار من جنس كلامهم
فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف ولهذا لو سمي بلجام لم
يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجم والشرط
الثاني احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط او زيادة
على ثلاثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم على
ثلاثة احرف ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية
خفته تقاوم احد السببين فلم يبق فيه الا سبب واحد

فلم يمنع الصرف واذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به مذكر
ينصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة
على الثلاثة وشتر وابراهيم اذا سمي بهما امتنعا من
الصرف للعلمية والعجمة وحصول الشرطين فيهما قوله

الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد و
مصابيح واما فرازنة فمنصرف اي شرط الجمع المانع
من الصرف ان يكون صيغته على صيغة منتهى الجموع بغير ها
والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة غير صيغة الجمع
السالم يمتنع جمعها جمع التكسير مرة اخرى وانما قلنا
جمع التكسير لانه يجوز جمعه جمع السلامة نحو صواحبات
ولهذا الجمع ثلاثة امثلة احدها ان يكون بعد الف
التكسير حرفان متحركان نحو مساجد والثاني ان يكون
بعد الف التكسير حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو
دواب والثالث ان يكون بعد الف التكسير ثلاثة احرف
اوسطها ساكن نحو مصابيح واما قال بغير هاء لانه
لو كان بها نحو صياقلة لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو
كراهية وطواعية فكان حكمه حكم المفرد اما مشابهته الجمع
طواعية وكراهية لفظا فظاهرة واما مشابهته معنى فلوقوع
كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع فظاهر واما نحو كراهية فلكونه
مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين واعلم ان المراد بالهاء
هاء التانيث لئلا ينتقض بمثل فواره جمع فاره وهو

ولو قال بغير هاء ويا النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل
مدائني فانه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع في
قوله هو صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه الموجودة فيه و
ليس مثل مدائني كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة
الا ان هذا الجواب يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز
به عن مثل صياقلة وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع
بجميع حروفه فيلزم احد الامرين وهو اما الاحتراز عن
مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك
فجوازمه منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونه
بجمع الهاء قوله وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية في حضاجر
لانه علم للضبع وجوابه ان نقول لا نسلم ان الجمعية منتفية
فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية وهي متحققة
ههنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو العظيم
البطن فان قيل هذا السؤال غير متوجه في حضاجر
انه لم يعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا الجمعية
اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كانتا فيه فمنع الصرف وان لم يعتبر
يعتبر الجمعية عملا بالعلتين لحضاجر فان فيه العلمية والتانيث
لانه علم للضبع والضبع مؤنث قلنا لا نسلم ان في حضاجر

تانيثا

تانيثا لان حضاجر علم للجنس فهو علم للحقيقة المشتركة
بين المذكر والمؤنث كاسامة للاسد واذا كان كذلك لم
يكن فيه تانيث ولئن سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا يلزم منه
ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير
مؤثرة ولهذا لو نكر لكان غير منصرف وللقائل ان يقول لا
يلزم ان يقول شرطه ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف
قوله وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر الخ هذا جواب ايضا
من سؤال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما لم يصرف
اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع وهو ليس كذلك وجوابه اذا
لم يصرف ففيه وجهان احدهما انه لفظ اعجمي فلما استعمله
العرب حملته على الالفاظ التي على وزنه في العربي وكانت
الالفاظ التي على زنته في العربي غير منصرفة فمنع صرفه ايضا
والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام
العرب ان هذا الوزن لم يمنع الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع
سروالة تقديرا لحفظ قاعدة كلام العرب اعلم ان
الاشياء المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على
الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي وتقديري
بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المص لهما في مواضعهما
واما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال لان هذا الوزن
انما يمنع الصرف لاجل الجمعية والجمعية منتفية ههنا فوجب صرفه
قوله ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اعلم ان مثل جوار مثل

قاضٍ رفعًا وجرًّا من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين
كما تقول جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ بالتنوين وحذف الياء
تقول جاءتني جوارٍ ومررت بجوارٍ بالتنوين وحذف الياء
واما من حيث التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان
هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو
مساجد او ثلاثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وليس ههنا
بعد الف التكسير حرفان لا ثلاثة احرف فيكون جوارٍ مثل كلام
وسلام فيكون منصرفًا وقال سيبويه ومن تابعه انه منصرف لانه
لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان فان الياء مقدرة بعد
الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاءتني جوارٍ بكسر الراء
فلولا ان الياء مقدرة لكان الاعراب جاريًا على الراء فتقول جاءتني
جوارُ بالرفع واذا كانت مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع
الصرف والجامع كون كل واحد منهما حكمًا لفظيًا فان قيل ما هذا
التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض
من الياء او من حركة الياء لان اصله هؤلاء جواريُ فاستثقلت
الضمة على الياء فحذفت فصار هؤلاء جواريْ فلما كانوا يحذفون
الياء اكتفاءً بالكسرة في المفردة نحو قوله تع والليل اذا يسر والكبير
المتعال كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى
فلما حذف الياء والحركة عوض التنوين عن الياء او عن الحركة
فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس تنوين التمكن بل تنوين
العوض وعند الاولين تنوين التمكن واما حال النصب فبالاتفاق

غير منصرف

غير منصرف تقول ورايت جواريَ لخفة الفتحة على الياء
ولو قيل مررت بجواريَ بالفتح لكان له وجه لكونه غير
منصرف ولخفة الفتحة على الياء كقوله فلو كان عبد الله
مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قوله التركيب
شرطه العلمية الخ اي وشرط التركيب المانع من الصرف امران
وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علمًا لانه لو لم
يكن علمًا لكان في معرض الزوال فلم يكن لازمًا والتركيب المعتبر
هو اللازم والعدمي وهو ان لا يكون باضافة وان لا يكون باسناد
وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل غير المنصرف
منصرفًا او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاحرى ان لا يجعل المنصرف
غير منصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد
لكان مبنيًا ومحكيًا على حاله نحو تأبط شرًّا وشاب قرناها
وذرى حبًّا واذا كان مبنيًا ومحكيًا على حاله لم يكن له حظ
في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه
لو قال ولا بان يكون الثاني صوتًا ولا بان يكون متضمنًا للحرف
في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه بمثل سيبويه
وخمسة عشر اذا جعل علمًا في المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه
النقض بمثل ذلك لكونه مبنيًا واختصاص منع الصرف بالمعربات
قلنا لا حاجة اذن الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي لكونه
مخصوصًا بالمبنيات فيلزم احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز
عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه

وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب التركيب من
اسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما لان زيد اسم مركب من
الاسم والتنوين قوله الالف والنون اذا كان في اسم
اعلم ان الالف والنون انما يمنع الصرف عند نحاة
البصرة بسبب مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول تاء
التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف و
النون في الاسم فشرطه في منع الصرف ان يكون علما ليصح
مشابهته لالفي التانيث لانه لو لم يكن علما لم يمنع دخول تاء
التانيث عليه نحو سعدان للنبت وسعدانة ومرجان
ومرجانة نحو عمران وفعلان وسبحان وان كان في
صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته
لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث وقيل شرطه
في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة
لانه اذا وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر
والمؤنث بتاء التانيث وعدمه نحو سكران وسكرى و
الاول هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه
مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات قوله ومن
ثم اختلف في رحمن الخ اي ومن اجل انه اختلف في شرط منع
صرف الالف والنون في الصفة اختلف في رحمن ولم يختلف
في سكران وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع
صرف رحمن لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانة من رحمن ومن

٢٢

قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء شرط منع
صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما لم يختلف
في سكران لتحقق الشرطين معا وهما انتفاء فعلانة ووجود
فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف ايضا في ندمان
لانتفاء الشرطين معا لمجيء فعلانة وعدم مجيء فعلى فصرف
بالاتفاق قوله ووزن الفعل شرطه ان يختص الخ اي شرط
وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين وهو اما ان
يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من العجمي الى العربي
كبقم او منقولا من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا
سمي رجل بهما وكانفعل وتفعل واستفعل وافتعل وما اشبهها
واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير
قابل لتاء التانيث ليتاكد مشابهته الفعل واوزانه افعل
ونفعل ويفعل وتفعل وافعل امرا للمخاطب ولا نفعل
نهياله ونحوه فان سمي رجل بنرجس لم ينصرف للعلمية و
وزن الفعلية لزيادة النون في اوله لعدم مجيء مثل جعفر
بكسر الفاء فهو كنضرب اذا سمي به لا يقال انه عجمي فمن اين عرف
زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول
الى لغتهم في زيادة حرف من حروفه واصالته كاللفظ العربي
واذا قالوا النون في نرجس زائدة ارادوا انه لو اخذ الفعل
منه لقيل نرجس بخلاف ما لو سمينا رجلا بنهشل فانه منصرف
لان في الاسماء فعللا مثل جعفر فلم يكن نونه زائدة ولا

يشكل لقبوله التاء كقولهم نرجس ونرجسة لانه غير قابل للتاء
حال كونه علما واعلم انه يشكل باسود اسما للحية فانه
غير منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه قابلا
للتاء كقولهم اسودة للحية الانثي واجاب عنه بعضهم
بان قبوله التاء طارئ بعد استعماله اسما ومعناه ان
المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة
وكان غير منصرف للوصف ووزن الفعل وح لا يتوجه
الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما للحية قوله ومن
ثم امتنع احمر وانصرف يعمل اي ومن اجل ان شرط وزن
الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع صرف
احمر لكون الامر الثاني موجودا فيه وهو ان يكون في اوله زيادة
كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زيادة لانه
من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا
انصرف يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء الامرين
معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء للمؤنث
تقول هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة نعم اذا سمي به كان غير
منصرف لانه غير قابل للتاء ح وكذلك حكم ارمل قوله وما فيه
علمية مؤثرة اذا انكر صرف الخ اي كل غير منصرف فيه علمية مؤثرة
اي العلمية سبب في منع الصرف فيه فانه اذا انكر صرف لانه تبين من قبل
ان العلمية المؤثرة لا تجامع مع علة اخرى الا والعلمية شرط في
تاثير تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانها تجامع مع العدل

ووزن الفعل مؤثرة وليست بشرط في العدل ووزن
الفعل وانما قلنا انه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة
اخرى الا ما هي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف
فلانها لا تجامعه من حيث ان بينهما التضاد وان كانت التا
بالتانيث او التانيث المعنوي او المعرفة او العجمة او التركيب
او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانا في
الصفة فان العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد وان
كانت الجمع او التانيث بالالف فلانها لا تجامعهما مؤثرة لا
في منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع
مؤثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل و
العلمية ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا
ان العلمية فيه تجامع مؤثرة وليست بشرط في العدل ووزن
الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية في نحو ثلاث ورباع
واخر وجمع ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية في
احمر اذا كان صفة قوله وهما متضادان اي العدل ووزن
الفعل متضادان وهو اشارة الي جواب سؤال مقدر وذلك
السؤال ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل
فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا
نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل لان
العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة
اذا انكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل

متضادان اي لا يجتمعان معًا بالاستقراء فاذًا لا يكون
مع العلمية الا احدهما في السؤال المقدر نظر لانه
لا يتوجه على السؤال المقدر لان العلمية في الكلمة المفروضة
غير مؤثرة وجوابه انا لا نسلم ان العلمية في الكلمة المفروضة
ليست بمؤثرة والا لزم الترجيح عن غير مرجح اذ كل من
الثلاثة سبب تام فالقول بمؤثرية الاثنين دون الثالث
مع تساويها في السببية ترجيح بلا مرجح وايس مثل مساجد
علما لذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف من غير النظر
الى العلمية كذلك تحصل الرجحان للجمعية ولا شيء من العدل
ووزن الفعل كذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن
في غير المنصرف الذي فيه العلمية المؤثرة شيء منهما اعني
العدل ووزن الفعل فاذا نكر صرف لبقائه بلا سبب لزوال
العلمية وزوال ما هي شرط فيه فان كان فيه احدهما فاذا
نكر صرف ايضا لبقائه على سبب واحد لانه زال العلمية ولم
يزل احدهما واعلم انه انما قيد العلمية بالمؤثرة لانها لو لم
تكن مؤثرة لم يصدق قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي به يكون فيه علمية
وليس من حكمه انه اذا نكر صرف لان العلمية غير مؤثرة لان
منع صرفه انما هو للجمعية الاصلية والتانيث قوله وخالف
سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد
التنكير اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة ووزن الفعل

واذا سمي به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما
اذا نكر بان يقع فيه اشتراك اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه
والاخفش فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل و
الصفة الاصلية وقال الاخفش انه منصرف لانه لما نكر لم يعتبر
فيه الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل
فينصرف وجوابه ان نقول سلمنا انه لما نكر لم يعتبر فيه الوصفية
لكن لم قلتم انه لم يعتبر بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا
كان علما لم يمكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية والوصفية
من التضاد واذا نكر زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه
صفة مع سبب آخر نحو سكران ولهذا قال في مثل احمر وباب
ثلاث مستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل
فلم يكن فيه الا العلمية بعد التسمية وقبل التنكير واما بعد التنكير
فلم يبق الا الوصفية الاصلية ولهذا قال في مثل احمر و لا
يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين في حكم ولو
اي ولا يلزم سيبويه باب حاتم اذا سمي به هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية
في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في
الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية و
الصفة الاصلية لكنه ليس كذلك فلم يكن الصفة معتبرة بعد
العلمية وجوابه ان نقول لا نسلم ان الصفة الاصلية لو كانت
معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به

لكونه وصفا في الاصل لان الوصفية لو اعتبرت في حال تعلمه علما
لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف لان
العلم لا يقع على كثيرين والصفة تقع على كثيرين واعتبار المتضادين
في حكم واحد غير جائز وليس كذلك احمر بعد تنكيره لعدم
اعتبار العلمية في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في
منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم
واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين كقوله
اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا
فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه في احاوص
واعتبر الصفة من جهة جمعه على الحوص واعلم ان قوله
كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف انما يكون كليا على راي
الاخفش لا على راي سيبويه **قوله** وجميع الباب باللام او
بالاضافة ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع باب
ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام ينجر بالكسر
لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في ان دخول الكسر عليه
من حيث انه منصرف او لا من هذه الحيثية فقال قوم انه
منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني اللام و
الاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر
وقال بعضهم انه غير منصرف لوجود العلتين ايضا فيه بل انما
دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وحال وجود اللام
او الاضافة لم يوجد التنوين فيحذف فيتبع الكسر وقال قوم انه بقي

فيه

العلتان كان غير منصرف كمساجد وحبلى وحمراء واحمر وسكران
عملا بالعلتين وان لم تبقيا او لم تبق احديهما كان منصرفا كبعلبك
وابراهيم واحمد وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين

المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية

وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف
الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة او اخفى لان كل من لم
يعرف المرفوع لم يعرف الرفع فالمرفوعات خبر مبتدا محذوف
اي هذا باب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات
لان التعريف انما هو للماهية لا لافرادها كتعريف الاسم
الفعل والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع **فمنه** المرفوع
الفاعل اي فمن المرفوع الفاعل انما ابتداء بالفاعل من المرفوعات
لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في
الرفع **قوله** وهو ما اسند اليه الفعل وانما قال ما اسند
ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الامر والنهي وانما قال ما اسند
اليه الفعل ولم يقل الاسم اسند اليه الفعل ليدخل فيه الفاعل
الذي ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت زيدا فان مع الفعل في
محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس باسم وان كان في تقدير
الاسم **قوله** او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة
المشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال و
الظروف والجار والمجرور لا كاسم المفعول لان مرفوعه
ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه

فان القرب في المعنوية قائم بالمكان وكذا البعد فاذا
قلت قرب زيد فكانك قلت قرب المكان ولكن قرب المكان
والبعد انما هو بالنسبة الى المتقارب والمتباعد

وزيد حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل في الاول وفاعل الصفة
المشبهة في الثاني قوله وقدم عليه اي وقدم الفعل او شبهه
على الفاعل لدفع وهم من يتوهم ان زيدا في قولنا زيد قام
مسند اليه فيكون فاعلا له لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه
ليس الفعل مقدما عليه قوله على جهة قيامه به اي على جهة
قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو
ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه وقدم عليه لكن
لا على جهة قيامه به لان الفعل وهو التاثير لا يكون قائما بالمفعول
بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به
ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم به الفعل حقيقة نحو علم زيد
والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قرب زيد و
مات زيد ولم يقم زيد فالفاعل عنده انما يكون فاعلا بثلث
شرائط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني
ان يكون الفعل او شبهه مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل او شبهه
قائما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد في قولنا ان زيدا قمت
لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل او بتقدير الاسناد
ولا بمثل لم يقم زيد مع انه ما اسند الفعل اليه لان المراد بالا
سناد الاسناد في الايجاب والسلب وللقائل ان يقول لا يخلو من
ان يراد بالفعل في قوله ما اسند اليه الفعل الاصطلاحي او الفعل
الحقيقي الذي هو المصدر لا سبيل الى الاول لان الاصطلاحي
غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول ولا الى الثاني لانه

لا حاجة

لا حاجة الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به
مدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه والضمير في قيامه يعود الى
بعض مدلول الفعل الاصطلاحي الذي هو الفعل الحقيقي لجواز عود
الضمير الى بعض مدلول المذكور ح لا يشكل الحد وفيه نظر لانه
ينتقض الحد ببعض التوابع نحو اعجبني زيد حسنه مع ان
حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به و
ليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند اليه
هو المسند اليه اولا قوله والاصل ان يلي الفعل اي والاصل في الفاعل
ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول وسائر الاشياء المعمولة
للفعل لان قربه للفعل اكثر من قرب سائر الاشياء بالفعل لان
الفعل لا يستغني عنه ويستغني بدون سائر الاشياء لكونه من جملة
الفعل غالبا بخلاف سائر الاشياء قوله فلذلك جاز ضرب
غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا اي لاجل ان الاصل في الفاعل
ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه زيد
فانه لولا ان زيد المؤخر لفظا عن غلامه متقدم رتبة على غلامه
لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز ولهذا جاز ان
نقول ظنهما الزيدان المنطلقين ولاجل ان الفاعل ان يتقدم
على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير الذي في غلامه
يعود الى زيد وزيدا مؤخر لفظا واما رتبة فلان غلامه
فاعل ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل متقدم على المفعول رتبة

فان قيل لم جوزتم اضمار قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني و
ضربت زيدا ولم تجوزوه فيما نحن فيه مع وجود المضمر بعده
في الموضعين قلنا للضرورة ثمة وهي وجوب وجود الفاعل
وامتناع وجوده في الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال
الفعل الثاني وهي مفقودة ههنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل
اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في نحو
اخذ والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ عند البصريين في
عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم وجواز اعطيت درهمه
زيدا ومنه قوله ومن كان يعطي حقهن القصائد قوله واذا
انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة الخ اي واذا انتفى الاعراب في
الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى
وضرب من على الباب من على السطح وضرب هذا هذا وجب
تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس لانه لو يقل المتأخر
فاعلا والمتقدم مفعولا لكان عدولا عن الاصل من غير دليل وغير
حاجة وانما قال والقرينة لانه لو انتفى الاعراب لفظا فيهما ولم
ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل على المفعول نحو اكل الكمثرى
موسى فان من المعلوم ان موسى آكل الكمثرى ونحو ضرب
موسى العاقل عيسى العاقل فانه يحصل الالتباس بتأخير الفاعل
وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا نحو ضربت زيدا وجب
تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد
فرض انه متصل هذا خلف وانما لم يجز ان يكون الفاعل المتصل

٢٧

مؤخرا عن المفعول المتصل لكراهة ان يتقدم الاضعف على
الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قال مضمرا لانه لو كان
الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال متصلا لانه
لو كان مضمرا منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضرب زيدا
الا انت وما ذكره ينتقض بمثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله
مضمر متصل مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد من وجوب تقديم الفاعل على المفعول امتناع تقديم
المفعول عليه فقط وههنا يتقدم المفعول على الفاعل والفعل و
كذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على
المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا لانه لو اخر لانقلب المعنى لان
معنى ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز
ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر واذا قيل ما ضرب عمرا
الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص آخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب المعنى
ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا قدم مع الا
فلا نسلم لزوم انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد
لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا يخلو من ان يجوز مع
تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول بمعنى ما ضرب
احد احدا الا عمرا زيد او لا مع تعدد المستثنى المفرغ فان كان
الاول كان الحصر فيهما والمقصود الحصر في احدهما هذا خلف وان كان
الثاني كان المعمول بما ضرب الا عمرا زيد ممتنع لانه يبقى الفعل

بلا فاعل ولا قايم مقام الفاعل لان زيدا يمتنع ان يكون فاعلا
لما ضرب ح لانا نختار القسم الثاني وهو انه يجوز لامع
تعدد المستثنى ونمنع بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا المؤخر
لفظا المقدم رتبة يكون فاعلا للفعل فيكون تقديره ما ضرب
زيد الا عمروا وح لا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش
اجازه في كتابه الكبير وكذلك عبد القاهر وكذلك اذا وقع
مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمروا لان معناه
ما ضرب زيد الا عمروا فالعلة التي ذكرناها في الا موجودة هنا
قوله واذا اتصل به ضمير مفعول الخ اي اذا اتصل بالفاعل
ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تاخير
الفاعل عن المفعول لانه لو قدم نحو ضرب غلامه زيدا لزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر واعلم انه
اذا اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت ضمير المفعول
الثاني وجب تاخير الاول على الثاني نحو اعطيت الدرهم
صاحبه عند البصريين لان حق المفعول الاول ان يتقدم على
الثاني فيكون بمنزلة الفاعل والحكم فيه وجوب التاخير
كما عرف وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تاخير الفاعل
عن المفعول نحو ما ضرب عمروا الا زيد لانه لو قدم لانقلب المعنى
لان معنى قولنا ما ضرب عمروا الا زيد ان عمروا ليس مضروبا الا
لزيد وبه يد جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو واذا قدم الفاعل
على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمروا جاز ان يكون عمرو

مضروبا

مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون ضاربا لغير عمرو وفيه
نظر من الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل بعد
معنى الا نحو انما ضرب عمروا زيد وجب تاخير الفاعل
عن المفعول لانه في المعنى ما ضرب عمروا الا زيد فالعلة التي
ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل في الا موجودة في انما وكذلك
اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو
ضربني زيد وجب تاخير الفاعل لانه لو قدم لزم انفصال
المفعول والتقدير انه متصل هذا خلف وانما قال والفاعل
غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول
وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك وضربته قوله
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا الخ اعلم ان الفعل
الواقع للفاعل قد يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على
سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فكقول
القايل زيد في جواب من قال من قام اي قام زيد فيجوز اظهار
قام وحذفه وكقوله شعر ليبك يزيد ضارع لخصومة و
مختبط مما تطيح الطوايح فكان قايلا قال من يبكي يزيد فقال
ضارع لخصومة اي يبكيه ضارع لخصومة وضارع مرفوع
بانه فاعل فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل والمختبط
السايل الذي يختبط بالليل والطوايح جمع المطيحة وهي المهلكة على
خلاف القياس ومثله قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال
رجال بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه

فكأن قائلا قال

فاعل فعل محذوف فكانه قال قائل من يسبحه فقال رجال اي يسبحه رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجال ليسوا مسبحين في البيوت بالغدو والآصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع له مفسر كقوله تع وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اي ان استجارك احد وانما وجب حذفه ههنا لان مفسر هذا الفعل بفعل بعده فلو اتي به لزم الجمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز لان ذكر المفسر يصير حشوا بلا فائدة وانما قلنا انه فاعل فعل محذوف ولم يقل انه مبتداء وما بعده خبره لان ان حرف الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا قوله وقد يحذفان معا اي فقد يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال اقام زيد فيقال في جوابه نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية وهي المبتداء والخبر ليكون الجواب مطابقا للسؤال قوله و اذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما الخ اي اذا تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدها سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او قائما مقامه نحو ضربني واكرمني

زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعولية اي كل احد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تع يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة وقد يكون في المفعولية والفاعلية مختلفين اي احدهما يقتضي الفاعلية والاخر يقتضي المفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا واكرم وضربت زيدا و الثاني ان الاول يقتضي المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرم وضربني زيد واكرمت وضرب زيد واشار الى هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين اي متعاكسين ليكون الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل صريحا وهو حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون في الفاعلية اي وقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي الفاعل والثاني المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية لانه يقع زايدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب تانيثه ويمكن ان يقال ايضا انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد وضربت ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تاكيد للاول والمراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما او في معناهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول

لبتناوله مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور فالبصريون
يختارون اعمال الفعل الثاني في ذلك الاسم للقرب والجوار
والكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول في ذلك الاسم
لكونه اهم لتقدمه واعمال الاهم اولى ولكل واحد من
الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها
وانما قال ظاهرا بعدهما لانهما اذا تنازعا مضمرا بعدهما
لم يكن الحكم مثل ما ذكره لامتناع تنازعهما مضمرا بعدهما
بل يستوي الفعلان في الاضمار اما اذا تنازعا مضمرا غائبا
نحو زيد ضربني واكرمني فظاهر واما اذا تنازعا مضمرا
مخاطبا نحو ضربت واكرمت او متكلما نحو ضربت واكرمت
فلدفع الالتباس وكذا في غيرهما وفيه نظر لجواز ان يقال
ما ضربني واكرم الا انا او انت وما ضربت وما اكرمت الا اياك
ولا يجاب عنه بان احدهما محذوف لا مضمر لان الكلام في
تنازع الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الآخر
او اضمر وانما قال بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما
امتنع التنازع او لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان
اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني ونحو ضربني زيد و
اكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو
زيد ضربني واكرمت وزيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني
الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا
واكرمني لزم الامر الاول لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان

اقتضى الاول الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو
ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية نحو زيدا ضربت و
اكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني وهو عدم
ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون
فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعده من غير ورود
عامل آخر عليه ولتعين زيد في المثالين الآخرين لان يكون
مفعولا لضربت كما ذكرنا وفي لزوم الامر الثاني نظر فوله فان
اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول الخ اي ان اعملت الفعل
الثاني كما هو راي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل
او يقتضي المفعول فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل
في الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت
الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت
هندا او ضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات
ولا يحذف فاعل الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يختار حذف
الفاعل نحو ضربني واكرمت الهندين هربا من الاضمار قبل الذكر
وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال
الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية
والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت الزيدين
وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا وضربني و
اكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد بالفاعل في

في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل
ليدخل فيه مثل ضرب وضربت زيدا او ليعلم ان المراد ذلك من
قوله قبل في الفاعلية قوله وجاز خلافا للفراء اي وجاز
مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني
النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا
خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب
نحو ضربني واكرمني زيد وضربت واكرمت زيدا فان زيدا
في الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما او الاول النصب والثاني
الرفع واعمل الثاني نحو ضربت واكرمني زيد او الاول الرفع و
الثاني النصب واعمل الاول دون الثاني نحو ضربني واكرمت
زيد لجاز عند الفراء والذي احتج به الفراء انه لو جاز
مثلها لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل من الاول واما
اضماره قبل الذكر وكل واحد منهما غير جائز والذي يبطل
قول الفراء قول الشاعر شعر ولكنّ نصفا لو سببت وسبّني
بنو عبد شمس من مناف وهاشم
تنازعا لولا مذهب فجري اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى
النصب واعمل استشعرت دون جري قوله وحذفت المفعول
في الاول اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين والفعل
الاول يقتضي المفعول حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغنى
عن ذلك المفعول نحو ضربت واكرمني زيد وانما لم يجز اضماره
هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يهربوا عنه في الفاعل لوجوب

ذكر الفاعل

ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا في الفاعل اضمارا قبل الذكر
مع تفسيره للضرورة ولم يرتكبوا في المفعول لعدم الضرورة
وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني
منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا
منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو
منطلقا الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت كما يجيء ولا يجوز اضماره لئلا يلزم فيه اضمار
قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار
المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت
زيدا منطلقا اياه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل
في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر اي ان
اعملت الفعل الاول كما هو راي الكوفيين والفعل الثاني اما ان
يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في
الفعل الثاني موافقا للظاهر تقول ضربت واكرمني زيدا وضربت
واكرماني الزيدين وضربت واكرموني الزيدين والمراد بالفاعل
في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل
فيه مثل ضربت واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول
اضمرت ذلك المفعول على المختار ليطابق الملفوظ المراد ولدفع
التباس المفعول بما هو غيره وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع
مانع لوجود القرينة الدالة عليه مثلا تقول في الاضمار ضربني و
اكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم

الزيدون وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيداً وضربني
واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون اما اذا منع
مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار نحو حسبني و
حسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما
تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني
لحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا الاظهار لزم اما الحذف واما
الاضمار والاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي
باب حسبت والثاني غير جائز لانه لو اضمر لاضمر مفرداً او
مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما
اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان المفعول الاول في باب
حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني كذلك لكون المفعول
الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع
ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير
يعود الى المفرد وهو منطلق والضمير الذي يعود الى المفرد يجب
ان يكون مفرداً وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه
ان تنازع الفعلان معمولا واحداً لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي
المفرد والثاني المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا في اسم فاعل
من باب الانطلاق من غير نظر الى كونه مفرداً او مثنى والافراد
انما يلزم من حيث انه اعمل فيه الاول فلما اعمل فيه الثاني لزم
التثنية قوله وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من
المال ليس منه لفساد المعنى استدل الكوفيون على ان اعمال

الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرء القيس
شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من
المال ووجه الاستدلال به ان كفاني ولم اطلب تنازعا
في قليل وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه و
هو اختار اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول
من الثاني ولم يلزم حذف الشيء على تقدير اعمال الفعل الثاني
فلولا ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لم يختره
امرء القيس مع لزومه للحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار
الا ما هو الافصح واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه لفساد المعنى
اي ليس هذا البيت مما تنازع فيه الفعلان ظاهراً لانه لو تنازعا
لفسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبني على
المقدمتين احديهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل
على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي لصار
ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو حكم
جواب لو واذا تقررتا هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع
كفاني ولم اطلب في قليل من المال من حيث المعنى لزم فيه اجتماع
النقيضين لان قوله انما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا
بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن
سعيه لادنى معيشة فلم يكن طالبا للقليل من المال واذا كان
لم اطلب قليل من المال في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا
للقليل من المال واذا يلزم ان يكون طالبا للقليل من المال وان

لا يكون طالبًا لقليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال

واذا لم يكن من هذا الباب مفعول لم اطلب محذوفا وتقديره لم

اطلب الملك والمجد ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو

قوله ولكن ما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي

قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله الخ اعلم

انه انما ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل

بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر

لانه من المرفوعات ومفعول ما لم يسم فاعله هو مفعول حذف

فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو ضُرِبَ زيد قوله وشرطه ان

تغير صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل اي وشرط مفعول ما لم يسم فاعله

ان تغير صيغة الفعل الى فعل اذا كان ماضيًا والى يفعل ان كان

مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل آخره ان كان ماضيا ويضم

اوله ويفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا ويعلم من قوله و

شرطه ان تغير صيغة الفعل ان التغيير المذكور شرط فيما اذا

كان عامله فعلا اما اذا كان عامله اسما نحو زيد مضروب

غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا

ويتناول الحد المذكور القسمين قوله ولا يقع المفعول الثاني

الخ اي ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت نحو علمت زيدًا

قائمًا مقام الفاعل لان المفعول الثاني من باب علمت مسند الى

المفعول الاول دائما لكونهما مبتداء وخبرا في الاصل فلو وقع

مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وانه

غير جائز وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت نحو

اعلمت زيدًا عمروًا خير الناس موقع الفاعل لان المفعول الثالث

مسند الى المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا

ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير جائز وكذلك المفعول له

نحو تاديبا في ضربت زيدًا تاديبًا لا يقع موقع الفاعل لان النصب

هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلية

وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع مقام

الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو نحو استوى

والخشبة ولا مع الواو نحو استوى الخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم

المعطوف بدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف على

ما قبله بالحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه هو المذكور

بعد الواو ولم يذكر الحال والتميز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل

لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعولين

قوله واذا وجد المفعول به تعين له الخ اي اذا وجد المفعول

به ووجد ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور

تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لان مناسبته بالفاعل

اكثر لان الفعل المتعدي يقتضي المفعول به كما يقتضي الفاعل فدلالته

على المفعول به كدلالته على الفاعل فكان الى الفعل اقرب مما سواه

فتقول في ضربت زيدًا يوم الجمعة امام الامير ضربًا شديدًا في

داره ضُرِبَ زيدٌ يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره

فتقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ما سواه على كان وانما قيد

المصدر بالصفة وهي شديد لانه لا يقع من الفاعل الا بعد
تقييده بامر زائد على مدلول الفعل من صفة او غيرها ليفيد
فائدة زائدة على مدلول الفعل قوله وان لم يكن فالجميع سواء
اي فان لم يوجد المفعول به فالجميع اعني ظرفي الزمان
والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء في قيامه مقام الفاعل
فانت مخير في ذهب بزيد يوم الجمعة امام الامير ذهابا شديدا
في اقامة اي واحد منها مقام الفاعل فاي واحد منها اقمته
مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا قوله والاول من باب
اعطيت اولى من الثاني اي اقامة المفعول الاول من باب
اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثاني
لان مناسبة المفعول الاول للفاعل اكثر من مناسبة المفعول
الثاني له لان الاول آخذ والثاني ماخوذ ولا شك ان نسبة
الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة الماخوذ الى الفاعل والمراد بباب
اعطيت كل فعل كان في مفعوله الاول فاعلية ما وفي الثاني
مفعولية ما قوله ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه من المرفوعات المبتدأ
والخبر قوله فالمبتدأ هو الاسم المجرد الخ فقوله الاسم هو
المتصور لانه لا يكون المبتدأ الا اسما او ما في معنى الاسم نحو علمت
انك قائم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع بالمعيدي
اعني سماعك بالمعيدي خير وقوله المجرد عن العوامل اللفظية
احترز به عن الاسماء التي لا تكون مجردة عن العوامل اللفظية

كاسمي ان وكان واسم ما ولا والمفعول الاول من باب علمت
والثاني من باب اعلمت وقوله مسندا اليه احترز به
عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التي ينعق بها و
هي الاسماء الغير المركبة مع غيرها كالاعداد واحترز به ايضا
عن خبر المبتدأ لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه
ليس مسندا اليه بل مسند به قوله او الصفة الواقعة بعد حرف
النفي او الف الاستفهام ليدخل فيه مثل اقائم زيد وما قائم
زيد فان قائما مبتدأ مع انه ليس بمسند اليه وزيد فاعل له
ساد مسد الخبر على معنى ان الفائدة التي تحصل من المبتدأ
والخبر تحصل منهما فلو لم يقل او الصفة الواقعة لخرج من
تعريف المبتدأ هذا النوع وانه غير جائز اعلم انه
لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه مثل هل قائم
زيد قوله رافعة لظاهر احترز به عن الصفة الواقعة بعد
الف الاستفهام وحرف النفي الرافعة لمضمر نحو اقائمان الزيدان
فانها لم تكن مبتدأ بل خبر مبتدأ والزيدان مبتدأ لانها لو كانت
مبتدأ والزيدان فاعل لها ساد مسد الخبر لم يثن لان الفعل
او شبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من
قاعدتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتدأ وليس كذلك
لانه خبر مبتدأ وفيه نظر والصواب ان يقال رافعة لغير
ضمير مستتر ليخرج عنه مثل اقائمان الزيدان ويدخل فيه اقائم
الزيدان واقائم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر

في قوله رافعة لظاهر الظاهر اللغوي لا الاصطلاحي وح لم
يتوجه النقض بمثل اقائم انتم لان انتم يعود الي الدار وهو مقدم
علي الدار لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر واما تقدمه معنى
فلان صاحبها مبتداء وحقه ان يكون مقدما علي الخبر قوله
وقد يكون المبتدا نكرة اعلم ان حق المبتداء ان يكون
معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن
ان يخبر عنه والا لم يفد ولكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه ما من الوجوه لانه ح يقرب من المعرفة و
المخصصات علي ما ذكره في الكتاب ستة احدها تخصصه
بالوصف نحو قوله تع ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله ولعبد
مبتداء ومؤمن صفته وخير من مشرك خبره فالمبتداء هنا
نكرة تخصصت بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قائم
لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم بثبوت الخبر له كقولك
ارجل في الدار ام امراة فرجل مبتداء نكرة وفي الدار خبره وامراة
عطف علي رجل فالمبتداء النكرة تخصصت ههنا بحصوله في
الدار لانه ثبت من استعمالهم انه انما يسال بالهمزة وام اذا عرف
حصول احدهما في الدار لكن لا علي التعيين والثالث تخصصه
بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتداء وهو نكرة وخير منك
خبره فالمبتداء النكرة تخصصت بالعموم الذي افاده حرف النفي
الداخل عليها لما ثبت من كلامهم ان حرف النفي اذا دخل النكرة
افاد العموم فلولا افادته العموم لم يجز كما لم يجز ان يقال احد خير
لانه يكون مبتدا

ظاهر في اللفظ وللقايل ان يقول ان الحد يشكل بمثل
اقائم ابوه زيد اذا جعلت زيدا مبتداء وقائما خبره
وابوه فاعلا لقائم لانه يصدق عليه الحد المذكور مع
انه خبر مبتداء والجواب ان قائما مبتداء في جملة والجملة
خبر زيد اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل
مع انه مبتداء علي ما اختاره في باب اسماء الافعال قوله
مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان
فالمثال الاول للمبتداء الذي هو اسم مجرد عن العوامل
اللفظية مسند اليه والمثال الثاني للمبتداء الذي هو
صفة واقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتداء
الذي هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام قوله فان طابقت
مفردا جاز الامران اي ان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف
النفي او الف الاستفهام رافعة لظاهر مفردا واقعا بعدهما نحو اقائم
زيد وما قائم زيد واقائم انت وما قائم انت جاز الامران اي
جاز ان يكون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها سادا مسد
الخبر وح تكون داخلة في تعريف المبتداء لكونها رافعة لظاهر
وجاز ان يكون ما بعدها مبتداء وهي خبره وح لم تكن
داخلة في المبتداء لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانها
لو طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما مر قوله و
الخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة قوله المجرد
احتراز به عن خبر ان وكان وغيرهما وانما قال المجرد

ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتداء قد يكون
غير اسم وقوله المسند به احتراز به عن المبتداء الذي
هو المسند اليه وقوله المغاير للصفة المذكورة احتراز عن
الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة
لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد
يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
مع انه ليس بخبر مبتداء و ينتقض ايضا بمثل قايم في اقايم
انتم لكونه مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكورة مع انه
ليس بخبر مبتداء ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد
بالمسند المسند الي المبتداء وعن الثاني ان المراد بالظاهر
اسم ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا واصل
المبتداء التقديم اي اصل المبتداء ان يكون مقدما علي
الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما
علي المحكوم به قوله ومن ثم جاز في داره زيد و
امتنع صاحبها في الدار اي ومن اجل ان اصل المبتداء
التقديم جاز ان يقال في داره زيد لان زيدا
وان كان متاخرا عن في داره لفظا فهو متقدم تقديرا
ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها في الدار لانه يلزم منه
اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير في صاحبها يعود
الي الدار وهو مقدم علي الدار لفظا ومعنى اما التقدم
لفظا فظاهر واما تقدمه معنى فلان صاحبها مبتداء و

حقه ان يكون مقدما علي الخبر قوله وقد
يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد
مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امراة وما احد
خير منك وفي الدار رجل وسلام عليك وشر اهر ذا ناب
اعلم ان حق المبتداء ان يكون معرفة لانه
محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن ان
يخبر عنه ليفيد والا لم يفد لكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه من الوجوه لانه حينئذ يقرب من المعرفة
والمخصصات علي ما ذكره في الكتاب ستة احدها
تخصيصه بالوصف نحو قوله تعالي ولعبد مؤمن خير
من مشرك فقوله ولعبد مبتداء نكرة ومؤمن صفته
وخير من مشرك خبره فالمبتداء ههنا نكرة تخصصت
بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قايم
لانه في معنى الصفة والثاني تخصيصه بالعلم
بثبوت الخبر كقولك ارجل في الدار ام امراة فرجل
مبتداء نكرة وخبره في الدار وامراة عطف علي
رجل والمبتداء النكرة تخصصت ههنا بالعلم بحصول
احدهما في الدار لانه ثبت من استعمالهما انه
انما يسال بالهمزة وام اذا عرف حصول
احدهما في الدار لكن لا علي التعيين والثالث
تخصيصه بالعموم كقولك ما احد خير منك

فاحد مبتداء وهو نكرة وخير منك خبره والمبتداء
النكرة تخصصت بالعموم الذي افاده حرف
النفي الداخلة عليه لما ثبت في كلامهم ان
حرف النفي اذا دخل النكرة افاد العموم فلولا
افادة العموم لم يجز كما لم يجز ان يقال احد خير
منك لعدم الفائدة وكذلك في كل موضع يفيد

منك لعدم الفائدة وكذلك في كل موضع يفيد العموم نحو تمرة خير
من كسرة ونحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع
تخصصه بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى كقولهم
شر اهر ذا ناب فشر مبتداء واهر فعل ماض وفاعله مضمر
فيه عائد الى شر وذا ناب منصوب بانه مفعول اهر والجملة في
محل الرفع بانها خبر المبتداء والمبتداء النكرة تخصص اما بالصفة
المحذوفة على تقدير شر عظيم اهر ذا ناب او تخصص بما يتخصص
به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وهو تقدم الحكم عليه وانما قلنا
انه تخصص بما يتخصص به الفاعل لانه فاعل في التقدير لان معناه
ما اهر ذا ناب الا شر والخامس تخصصه بكون الخبر ظرفا مقدما
عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتداء وهو نكرة وفي الدار خبره
وتخصص المبتداء النكرة بالحكم المقدم عليه مع الاتساع في الظرف
ولهذا لم يجز قائم رجل والسادس تخصصه بالمتكلم وهو اي الدعاء
له او الدعاء عليه نحو سلام عليك فسلام مبتداء وهو نكرة وعليك
جار ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتداء وتخصص النكرة بالدعاء
اذ معناه اسلم سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر
فصار سلاما عليك عدل عن النصب الى الرفع للثبات والبقاء
لان النصب مشعر بالفعل المقدر وهو سلمت او اسلم فان كان الاول
لم يدل الا على الماضي وان كان الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال
والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا من
غير اعتبار الماضي والحال والمستقبل واذا كان كذلك كان سلام

مخصصا بالمسلم كما كان حال النصب وفيه نظر لان مراد
المسلم بقوله سلام عليك يطلق السلام لا السلام من قبله فقط
لانه للدعاء المطلق وجوابه ظاهر قوله والخبر قد يكون جملة
نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه اعلم ان خبر المبتداء مفرد
نحو زيد قايم والمراد بالمفرد ههنا ما هو مقابل المركب الاسنادي
بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة عن مثل اسمي الفاعل
والمفعول المسندين الي الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله
وقد يكون جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب ولا يشكل
بمثل قولهم زيد اضربه او لا تضربه لانه على تاويل زيد مقول
فيه اضربه او لا تضربه فالخبر مفرد وهو مقول وما بعده معمول
القول وهي اما اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسما نحو زيد
ابوه قايم فزيد مبتداء وابوه مبتداء ثان وقايم خبره والجملة
اعني الابتداء الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتداء الاول
واما فعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قام
ابوه فزيد مبتداء وقام فعل ماض فاعله ابوه والجملة الفعلية في
محل الرفع بانه خبر المبتداء وعين المصنف كون جملتين اعني الاسمية
والفعلية وهما الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك والظرفية
نحو زيد في الدار والمصنف لم يذكرهما لان الجملة الشرطية جملة
فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك لانها ان كانت مقدرة بالمفرد
تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في الجملة
وان كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت

٢٢٨

جملة فعلية قوله فلا بد من عائد اي لا بد للجملة الواقعة خبر
المبتداء من ضمير يعود الي المبتداء او قايم مقام الضمير نحو
اللام في نعم الرجل زيد وذا في حبذا زيد ولهذا قال من عائد
ولم يقل من ضمير ليحصل الفائدة الا يرى انك لو قلت زيد عمرو
قايم لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتداء فاذا عرفت
ذلك فالصواب ان نقول فلا بد من عائد اذا لم يكن الخبر عبارة
عن المبتداء لئلا ينتقض بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو
هو زيد قايم ولينبه عدم احتياج هذا الخبر الي العائد كونه
بمنزلة المفرد لكون المبتداء عبارة عنه في المعنى قوله وقد يحذف
اي وقد يحذف الضمير العائد الي المبتداء اذا وجد قرينة دلت
عليه نحو قولهم البر الكر بستين درهما فالبر مبتداء والكر
مبتداء ثان وبستين خبره والجملة اعني الكر بستين في محل الرفع
بانه خبر المبتداء وهو البر وليس فيها ضمير يعود الي المبتداء
لكنه محذوف وهو منه لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه
لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر بستين علم ان الكر الذي بستين
من البر وتقديره البر الكر بستين منه وكذلك قولهم السمن منوان
بدرهم فالسمن مبتداء ومنوان مبتداء ثان وبدرهم خبر
المبتداء الثاني والجملة اعني منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر
السمن وليس في خبر الجملة ضمير يعود الي المبتداء لكنه محذوف
ههنا لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر السمن ثم
ذكر منوان بدرهم علم ان منوان منه وتقديره السمن منوان

منه بدرهم فالجار والمجرور في الصورة الاولي في محل النصب
بانه حال من الضمير المستكن في قوله بستين والعامل فيه ما
يتعلق به بستين وفي الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة
منوان وهو الذي صحح وقوع منوان مبتداء نكرة قوله وما
وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتداء
قد يقع ظرفا نحو زيد خلفك او زيد في الدار وح يجب تقدير
العامل لان الظرف معمول والمعمول لا بد له من عامل فبعضهم ذهب
الي ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل
خلفك او في الدار وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتداء و
اصل الخبر ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الي الجملة وذهب الاكثر
الي ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل خلفك او
في الدار وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف و
اصل العمل للافعال وعلي التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير
الذي كان فيه الي الظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف
مجازا وكذا الظاهر نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع
بالظرف مجازا واذا كان المبتداء مشتملا علي ماله صدر
الكلام الخ اعلم ان اصل المبتداء ان يكون مقدما علي الخبر
مع جواز تاخيره عنه لكنه قد تعرض له اشياء فتوجب تقديمه
علي الخبر بعد ان كان جائز التاخير عنه فمنها ان يكون المبتداء
مشتملا علي ماله صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم
والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتداء وابوك خبره ونحو

من يكرمني اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك لافعلن كذا وما زيد الا قائم
ولزيد قائم وانما وجب لهذه الاشياء صدر الكلام ليعلم في اول
الامر ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام ولانه مغير و
المغير قبل المغير اما قوله خالي لانت ومن جرير خاله ينل
العلاء ويكرم الاخوال فشاذ وقيل خالي مبتداء ولانت
خبره الا انه اخر اللام الي الخبر ضرورة وفيه نظر ايضا ومنها
ان يكون المبتداء والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا
انه يجب تقديم المبتداء ههنا علي الخبر لانا لو قلنا المتاخر هو
المبتداء والمتقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا
دليل لانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون المبتداء
والخبر متساويين في التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان
المبتداء والخبر افعل التفضيل مع من وانما قلنا انه وجب
تقديم المبتداء علي الخبر ههنا لتعين ما ذكرناه ومنها ان يكون
الخبر فعلا للمبتداء نحو زيد قام وانما وجب تقديم المبتداء علي
الخبر ههنا لانه لو اخر لالتبس بالفاعل الا يري انه لو قيل قام زيد لم
يعلم انه فاعل له او مبتداء وانما قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا
لغير المبتداء لم يجب تقديم المبتداء علي الخبر نحو زيد قام ابوه لانه
لو اخر لا يلتبس بالفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم
انه لو قال فعلا له مفردا لكان اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما
والزيدون قاموا قوله واذا تضمن الخبر المفرد الخ اعلم ان في
هذا الكلام اشارة الي اشياء تعرض له فتوجب تقديم الخبر علي

المبتداء مع ان اصله التاخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ماله
صدر الكلام كالاستفهام مثلا نحو اين زيد فزيد مبتداء
واين خبره وانما يجب تقديم الخبر على المبتداء لكونه متضمنا
للاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيد الخبر
بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ماله صدر الكلام
لم يجب تقديم الخبر على المبتداء نحو زيد من ابوه فان زيدا مبتداء
ومن مبتداء ثان وابوه خبر مبتداء ثان والجملة في محل الرفع
بانها خبر مبتداء الاول وهذه الجملة مشتملة على ماله صدر
الكلام لان من في من ابوه يتضمن الاستفهام والاستفهام له
صدر الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لان الاستفهام
يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل الكلام و
لقائل ان يقول ان الخبر في قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف
والظرف مقدر بجملة وجوابه انا لا نسلم ان الظرف مقدر
بجملة فان بعضهم ذهب الى ان الظرف مقدر بمفرد ولان
سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة اذا
تضمن ماله صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتداء الجملة الصريحة
والجملة ههنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها ان يكون
تقديم الخبر على المبتداء مصححا لوقوع المبتداء النكرة مبتداء نحو
في الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتداء
اي يكون في المبتداء ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها
زيدا فمثلها مبتداء والضمير الذي في مثلها يعود الى التمرة

وهو متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل كما ذكرنا
غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل او حصل وانما وجب تقديم
الخبر ههنا على المبتداء لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى و
انه غير جائز وفيه نظر لجواز ان يقال على الله عبده متوكل
فان عبده مبتداء ومتوكل خبره وفي المبتداء ضمير يعود الى
متعلق الخبر وهو على الله مع ان الخبر ليس بمتقدم على المبتداء فالاولى
ان يقول او لمتعلقه ضمير في المبتداء وكان الخبر ظرفا كالمثال
الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد
بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور
فلم يتم الاشكال لعدم كون الخبر ظرفا لان الخبر متوكل
ومنها ان يكون الخبر خبرا عن ان نحو عندي انك قائم فان
مع الاسم والخبر في محل الرفع بانه مبتداء وعندي مقدم عليه
خبره وتقديره عندي قيامك اي قيامك حاصل عندي وانما
وجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة
في الكتابة لانه لو اخر عندي وكتب انك قائم عندي احتمل
انها المكسورة وعندي ظرف قائم واحتمل انها المفتوحة
هي مع ما بعدها مبتداء وعندي خبرها قوله وقد يتعدد
الخبر مثل زيد عالم عاقل اي خبر المبتداء لجاز ان يكون اكثر من
واحد لان الخبر هو الحكم فكما جاز الحكم على شيء واحد باحكام
كثيرة فكذلك جاز الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة نحو
قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد

فهو مبتداء والبواقي اخباره قوله وقد يتضمن المبتداء معنى
الشرط الى آخره اعلم ان المبتداء اذا تضمن معنى الشرط
صح دخول الفاء في خبره كما صح دخول الفاء في جزاء
الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث ان المراد كونه سببا
للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث انه ذكر بعده ما يصلح
دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتداء موصولا
صلته فعل او ظرف نحو الذي يأتيني او الذي في الدار فله درهم
او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل يأتيني او في الدار
فله درهم وانما اشترط ان يكون صلته وصفتها فعلا ليتأكد
مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان
صلته او صفتها ظرفا لان الظرف معمول والمعمول يحتاج الى
عامل وذلك العامل هو الفعل دون اسم الفاعل ليتحقق مشابهة
الشرط ويجب ان يعلم انه لا بد لصحة دخول الفاء في
خبره من ان يقصد ان المبتداء سبب للخبر وانه غير معين
وانه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط سوى ما النافية
نحو ما الذي يأتيني له درهم ولم يكن صلته او صفتها جملة
شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمه له درهم لان الشرط قد
اخذ ما يقتضي من الجواب قوله ليت ولعل مانعان بالاتفاق
اي ليت ولعل تمنعان باتفاق النحاة دخول الفاء على خبر
اذا كان اسمهما موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل
او ظرف مثلا لا يقال ليت او لعل الذي في الدار او يأتيني فله درهم

لانه لم يبق المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان
الشرط والجزاء يحتملان الصدق والكذب لكونهما خبرا والكلام
الذي فيه ليت ولعل لم يحتمل شيئا من الصدق والكذب لكونه
انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع
نواسخ الابتداء اي كابواب كان وعلمت واعلمت وما ولا وان
المفتوحة مانع بالاتفاق قوله والحق بعضهم ان بهما اي والحق
بعض النحاة ان بليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبرها
ونقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوزه والاخفش جوزه و
ذكر قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش منعه ووجه
المانع كما لم يجز دخول ان على الشرط لم يجز دخوله على ما يشبهه
ووجه المجوز ان ان لم تغير معنى الكلمة بل يؤكده فكما جاز دخول
الفاء قبل دخول ان فكذلك يجوز بعد دخول ان وكل واحد
من التعليلين حسن الا ان الواقع هو الجواز كقوله تعالى قل ان
الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين
فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم و
لهم عذاب الحريق لا يقال ان المثال الاول لا يدل على المطلوب لانه
ليس بموصول ولا بموصوف مذكورين لانا نقول لما دل على جواز
دخول الفاء على خبر المبتداء الذي هو الاسم الموصوف بالموصول
المذكور بعد دخول ان فدلالته على جواز دخوله على الموصول
اولى الا انه يلزم ان يكون المبتداء الذي يدخل الفاء على خبره
ثلثة موصول صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف او

والمفتوحة مثلها اي مثل المكسورة في جواز دخول الفاء على الخبر كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه ومنه قول الشاعر علمت لعينا انما ختم كونه فسي امرائه مرفه غير نافع ولكن كذلك فيه
كقول الشاعر والله ما فارقتكم

اسم موصوف بالموصول الذي صلته فعل او ظرف واعلم ان
بعضهم الحق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل ايضا والصحيح عند
بعضهم جواز دخول الفاء على خبرها **قوله** وقد يحذف
المبتدأ لقيام قرينة اي وقد يحذف المبتدأ على سبيل الجواز
اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال والله اي
هذا الهلال وكقوله تعالى فصبر جميل اي فصبري صبر جميل و
يحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل وح يكون الخبر محذوفا
قوله والخبر جوازا اي وقد يحذف خبر المبتدأ جوازا او
وجوبا اما جوازا فللقرينة مثل خرجت فاذا السبع واقف او
مفاجئ او نحوه مما يدل عليه اذا التي للمفاجأة ويجوز حذفه و
يجوز اثباته واما حذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود
قرينة تدل على خصوصية الخبر والثاني التزام غير الخبر في
موضعه لتوفية حق اللفظ والمعنى وانما لم يذكر الشرط الاول
هنا استغناء بذكره في جواز حذف المبتدأ ووجوب
الحذف في مواضع احدها بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد
لهلك عمرو اي لولا زيد موجود لهلك عمرو فزيد مبتدأ وخبره محذوف
وهو موجود وانما وجب حذفه هنا لحصول الشرطين المذكورين
لان لولا يدل على خصوصية الخبر لان لولا لامتناع الثاني لوجود
الاول ولان جواب لولا التزم في موضع الخبر وفيه نظر لان خبر
المبتدأ بعد لولا قد يكون خاصا وح لم يدل لولا عليه كقول الشاعر
ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد

٤٣

وهو مذهب الرماني والثاني بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب
الى الفاعل او المفعول او كليهما مذكور بعده الحال او افعل
التفضيل مضافا الى المصدر المذكور بعده الحال مثال الاول
اذا كان منسوبا الى الفاعل ذهابي راجلا ومثاله اذا كان منسوبا
الى المفعول ضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثاله
اذا كان منسوبا اليهما ضربي زيدا قائما وضربي زيدا قائمين
وانما لم يقل مضاف بل منسوب ليدخل فيه مثل ضربي زيدا قائما
فانه ليس بمضاف اليهما فضربي في تقدير الرفع بانه مبتدأ و
هو اضيف الى الفاعل وزيدا منصوب بانه مفعول ضربي
خبر المبتدأ محذوف تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما
وقائما منصوب بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون
قائما خبر كان والاجماع لعدم تنكيره ولم يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف
الحال فان فيها دلالة على الظرف وذو الحال الضمير الذي في
كان وهو عائد الى زيد وحذف خبر المبتدأ وهو حاصل
كما يحذف متعلقات الظروف العامة وحذف اذا كان لدلالة
الحال عليه وهو قائما لان الحال تدل على الوقت والزمان و
انما وجب حذف الخبر هنا لحصول الشرطين لان قائما يدل على
لفظ اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على
الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام فقائما يدل على الخبر لان
الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر
التزم في موضعه وهو قائما ومثال الثاني اكثر شربي السويق

متقدمًا على المبتدأ وخبر ان لم يجز تقديمه على اسم ان لضعف
عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فحينئذ يجوز تقديم الخبر على الاسم
كقوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم ذكره
انما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا للاتساع في
الظروف بما لم يتسع في غيرها لانه ما من اسم وفعل الا وهو
في زمان او مكان الا نادرا واذا كان كذلك جوزوا في
الظروف ما لم يجوزوا في غيرها قوله خبر لا التي لنفي
الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس تعمل عمل ان لمشابهتها
بان اما لاجل ان ان للاثبات ولا لاجل النفي فحمل لا على ان
حملا للنقيض على النقيض كما حمل النظير على النظير واما لاجل
ان ان لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي فحمل لا على ان من
حيث انهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه انه هو المسند
بعد دخول لا التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتدأ
وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وبقوله
بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء وانطبق التعريف عليه
مثاله لا غلام رجل ظريف فظريف هو المسند بعد دخول لا التي
لنفي الجنس وانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال المذكور المشهور
وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة لرجل قوله
وقد يحذف كثيرا اي ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر
عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة النفي عليه نحو
لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار اي لا اله

موجود الا الله قوله وبنو تميم لا يثبتونه اي وبنو تميم لا
يثبتون خبر لا هذه اي لا يظهرونه اذا كان عاما لحصول
العلم به واذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا افضل على الصفة
فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود وغيره ويعلم من
قولنا اذا كان عاما انه اذا كان خبرها ظرفا لم يحذف
لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم
انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلا
اذا دل على عدم الحصول دل على عدم الحصول في الدار لان
نفي العام نفي الخاص قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس اعلم ان
ما ولا لا تعملان عند بني تميم لانهما تدخلان الاسم والفعل وكل
ما يدخل القبيلتين لا يعمل وعند اهل الحجاز تعملان وبه ورد
القرآن كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عملا
لمشابهتهما بليس من حيث انهما للنفي ولنفي الحال والدخول على
المعارف والنكرات وعلى المبتدأ والخبر ودخول الباء على خبرها
كما ان ليس كذلك واذا شابه بليس بهذا الوجوه عملا عمل ليس
في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه شامل للمبتدأ و
اسمي كان وان واسم لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد دخولهما
خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما
ولما كان مشابهة لا بليس اقل من مشابهة ما بليس لان مشابهة
لا بليس انما هي للنفي والدخول على المبتدأ والخبر دون نفي الحال و
الدخول على المعارف ودخول الباء في خبرها كان عمل لا قليلا و

ملتبسا فـ اخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير بمعنى
وجوده اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة او هذا
لخطب اوقات كون الامير اذا كان قائما فيكون اخطب بمعنى
الزمان لان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء يكون من جنس
المضاف اليه فعلى التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا
الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر
والثالث بعد كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع و
قصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته فكل مبتدأ ورجل
مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل رجل والواو بمعنى
مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان
او مقرون مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول
الشرطين لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية الخبر
وهي المقارنة وان غير الخبر وهو ضيعته التزم موقع الخبر
لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدأ وههنا وقع بعده غيره
وهو المعطوف والرابع بعد كل مبتدأ مقسم به لعمرك لافعلن
كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتدأ وخبره محذوف تقديره لعمرك
قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لانه
لما قيل لعمرك علم ان ثمة قسما وان غير الخبر وهو جواب
القسم التزم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتدأ والخبر جميعا
كقولك نعم لجواب من قال ازيد قائم قوله خبر ان واخواتها
هو المسند الى آخره اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتدأ

بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه مخالف لخبر المبتدأ
من بعض الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتدأ عليه وعدم
جواز تقديم خبر ان على اسم ان في غير الظرف ومن حيث
دخول ان ههنا وعدم جوازه دخول ان ثم فعرفه وقال انه
المسند بعد دخول هذه الحروف اي واحد من هذه الحروف
المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا
التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها فقوله
بعد دخول هذه الحروف يخرج جميع هذه الاشياء عنه و
انطبق التعريف عليه مثاله ان زيدا قائم فقائم هو المسند
بعد دخول ان وفيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في مثل قولنا
ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند بعد دخول ان مع
مع انه ليس بخبر لان الخبر هو الجملة اعني يقوم مع فاعله و
جوابه ان المراد بالمسند المسند الى اسم ان او ضميره او سببه
والمراد بالسبب ههنا ان يكون بينهما ملابسة وتعلق مثل ان زيدا
يقوم ابوه فالاب سبب لزيد فاللام للعهد اعلم ان هذه
الاشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا وجوابه ما ذكرناه
وامره كامر خبر المبتدأ اي امر خبر ان كامر خبر المبتدأ
من حيث انه يجوز ان يكون مفردا او جملة والجملة قد تكون اسمية
وفعلية وشرطية وظرفية ولا بد في الجملة من ضمير يعود الى
المبتدأ وكذلك خبر ان والحاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر
المبتدأ الا في شيء واحد وهو ان خبر المبتدأ جاز ان يكون

مقدمًا علي المبتداء وخبران لم يجز تقديمه علي اسم ان لضعف
عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديم الخبر علي الاسم
كقوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم ذكره
انما جاز تقديم الخبر علي الاسم اذا كان ظرفا للاتساع في
الظروف بما لم يتسعوا في غيرها لانه ما من اسم وفعل الا وهو
في زمان او مكان الا نادرًا واذا كان كذلك جوزوا في
الظروف ما لم يجوزوا في غيرها قوله خبر لا التي لنفي
الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس تعمل عمل ان لمشابهتها
بان اما لاجل ان ان للاثبات ولا لاجل النفي فحمل لا علي ان
حملا للنقيض علي النقيض كما حمل النظير علي النظير واما لاجل
ان ان لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي فحمل لا علي ان من
حيث انهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه انه هو المسند
بعد دخول لا التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتداء
وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وبقوله
بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء وانطبق التعريف عليه
مثاله لا غلام رجل ظريف فظريف هو المسند بعد دخول لا التي
لنفي الجنس وانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال المذكور المشهور
وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة لرجل قوله
وقد يحذف كثيرا اي ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر
عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة النفي عليه نحو
لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار اي لا اله
موجود الا الله قوله وبنو تميم لا يثبتونه اي وبنو تميم لا
يثبتون خبر لا هذه اي لا يظهرونه اذا كان عاما لحصول
العلم به واذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا افضل علي الصفة
فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود وغيره ويعلم من
قولنا اذا كان عاما انه اذا كان خبرها ظرفا لم يجز حذفه
لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم
انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلا
اذا دل علي عدم الحصول دل علي عدم الحصول في الدار لان
نفي العام نفي الخاص قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس اعلم ان
ما ولا لا تعملان عند بني تميم لانهما تدخلان الاسم والفعل وكل
ما يدخل القبيلتين لا يعمل وعند اهل الحجاز تعملان وبه ورد
القرآن كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عملا
لمشابهتهما بليس من حيث انهما للنفي ولنفي الحال والدخول علي
المعارف والنكرات وعلي المبتداء والخبر ودخول الباء علي خبرهما
كما ان ليس كذلك واذا شابه بليس بهذا الوجه عملا عمل ليس
في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه شامل للمبتداء و
اسمي كان وان واسم لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد دخولهما
خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما
ولما كان مشابهة لا بليس اقل من مشابهة ما بليس لان مشابهة
لا بليس انما هي للنفي والدخول علي المبتداء والخبر دون نفي الحال و
الدخول علي المعارف ودخول الباء في خبرها كان عمل لا قليلا و

ولقائل أن يقدح في الاستدلال بالبيت نظراً لأن رفع براح لا يدل على عمل لا فيه لأنه العمل كان
مرفوعاً والا جر حتى يستدل بنفسه على عملها يكون الجار والمجرور الذي بعده خبر مرفوعاً وهو في
والجواب عنه أن يقال إنما استدل سيبويه بهذا البيت لأنه لو لم يكن بمعنى ليس يلزم تكرير لا كـ
في لا زيد في الدار ولا عمرو بخلاف ما إذا كان بمعنى ليس فإنه لا يحتاج إلى التكرير اللهم إلا
أن يقال أن لا في هذا البيت على اللغة الضعيفة أعني عدم تكرير متدخول لا ١١

لأجل هذا قال وهو في لا شاذ أي العمل في لا شاذ وقد جاء
في شعر امرء القيس من صدّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح
أي لا براح لي أي ليس لي براح **المنصوبات هو ما**
اشتمل على علم المفعولية أي ما اشتمل على المنصوب
وإنما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله وإنما قال
هو بلفظ التذكير لأنه يعود إلى المنصوب لا إلى المنصوبات
لأن التعريف إنما هو للماهية لا للأفراد أو لأنه في المعنى عبارة
عن ما وهو مذكر لفظاً قوله فمنه المفعول المطلق إنما ابتدأ
بالمفعول المطلق دون ما عداه لأنه فعل الفاعل بالحقيقة دون
ما سواه ألا يرى أنك إذا قلت ضربت زيداً يوم الجمعة أمام
الأمير ضرباً شديداً تأديباً له في داره فإن فعلك هو الضرب فقط
وإنما سمي مفعولاً مطلقاً أما لهذا المعنى وأما لأنه غير مقيد بحرف
من الحروف كالمفعول به وله ومعه وفيه قوله وهو اسم
ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه أي المفعول المطلق اسم ما
فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فقوله اسم احتراز به عما فعله
فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم نحو ضرب الثاني في قولنا
ضرب ضرب زيد فإن ضرب الثاني يصدق عليه أنه فعله فاعل
فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لأنه ليس باسم ولقائل
أن يقول أن المراد بضرب الثاني لفظه أو مدلوله الذي هو الضرب
وأيّاً ما كان فلا حاجة إلى لفظ الاسم أما إذا كان المراد
لفظه فلأنه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لأن فعل الفاعل هو الضرب

لا ضرب وأما إذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب فلأنه
مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد
لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وإن لم يكن صادراً
عنه وفي الجواب نظر من وجهين أحدهما أن زيد في
المثال المذكور ليس بفاعل لضرب الثاني بل لضرب الأول و
الثاني تأكيد للأول وأما الثاني فلأنه لا يطلق بالاصطلاح على
لفظ ضرب أنه فعله زيد في المثال المذكور وإن أطلق بالاصطلاح
أنه فعله فاعل لأنه إنما فعله المتكلم بالتلفظ به والجواب الصحيح
إن المراد بضرب الثاني مدلوله الذي هو الضرب فقوله فلا
يحترز عنه لأنه مفعول مطلق قلنا لا نسلم أنه مفعول مطلق و
إنما يكون كذلك أن لو كان معبراً عنه بلفظ الاسم أما إذا عبر
عنه بالفعل فلا فقوله ما فعله فاعل احتراز عما لم يفعله مثل
ضربت زيداً فإنه ليس بمفعول مطلق وقوله فعل مذكور احتراز
عن مثل أعجبني القيام فإن القيام اسم ما فعله فاعل لكنه ليس
بمفعول مطلق لأنه ليس ما فعله فاعل فعل مذكور لأن فاعل
المذكور هو القيام والقيام يمتنع أن يكون فعلاً لنفسه و
قوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور ليس
بمعناه نحو كرهت قيامي فإن قيامي وإن صدق عليه أنه اسم
ما فعله فاعل فعل مذكور لأن كل واحد منهما فعل المتكلم لكن
لا يصدق عليه أنه بمعناه لأن معنى القيام غير معنى الكراهية
وليس العالم في قولنا خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتفسير

المذكور لان العالم ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان
الخلق حدث والعالم ليس كذلك لان العالم ليس بمصدر والمراد
بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه ليدخل فيه مثل ويحه
وويسه والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او
تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ولا ينتقض التعريف المذكور
بنحو ضربته سوطا او ضربته ضرب الامير لان قولهم بانه
مفعول مطلق قول مجازي تسمية لآلة الشيء باسم الشيء في
الاول وفي الثاني تسمية الشيء باسم شبهه واعلم انه لو
زاد عليه قيدا آخر وهو ذكر بيانا له لم ينتقض بمثل كرهت
كراهتي قوله قد يكون للتاكيد والنوع والعدد اي المفعول
المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله ان لم يكن زائدا على مدلول
الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا وان كان زائدا على
مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة صدور الفعل فهو للنوع
والهيئة نحو جلست جلسة وهو اما ان يدل عليه باسم خاص
نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربت ضربا
شديدا او اي ضرب وضربت الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف
اليه نحو ضربت ضرب الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب
اذا كان معهودا بينك وبين مخاطبك ضربه وان كان دالا على
مرات صدور الفعل فهو للعدد والمرات نحو جلست جلسة
بفتح الجيم قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اي المفعول
المطلق الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية والجمع

الفرق بين القعود والجلوس ان القعود للقائم والجلوس للنائم

الكثرة وانتفاء الكثرة فيه لانه للحقيقة المشتركة ولا كثرة
فيها بل في افرادها ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعه
اذا كان للعدد والنوع لامكانهما فيهما لانه اذا كان للعدد
فاذا اجتمع المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع المرات امكن
جمعه واذا كان للنوع فاذا اجتمع النوعان حصل الموجب
للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل الموجب للجمع فتقول ضربته
ضربتين وضربات قوله وقد يكون بغير لفظه اي يجوز كون
المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون بمعنى
الفعل لا من لفظه كما ذكرنا في تعريفه كما تقول قعدت جلوسا
قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا الخ اي وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق على سبيل الجواز وعلى
سبيل الوجوب اما الاول وهو الحذف على سبيل الجواز فكقولك
لمن قدم من السفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم ان شئت
حذفت وان شئت اظهرت واما الثاني وهو الحذف على
سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما سماعي اي مقصور على
السماع والثاني قياسي وانما سمي هذا قياسيا لامكان ان
يذكر ضابطة عند وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف
الاول فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة عند حصولها يجب
حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل في الصورتين معلل بكثرة
الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال الاول اعني الحذف
السماعي كقولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا الى آخره اي سقاك

سقيا ورعاك الله رعيا وحمدت حمدا فان قيل لم قلتم ان
فعل هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت
حمدا وشكرت شكرا وسقاك الله سقيا والجواب ان المراد
انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا
له وشكرا له وانتم ما بينتم التخلف فيه او نقول انه واجب
الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون
البعض قوله قياسا في مواضع اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسا في مواضع منها موضع وقع فيه المفعول المطلق
مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا في
موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم
فقوله ما وقع مثبتا احتراز عن ان وقع منفيا فانه ليس من
هذا القبيل نحو ما زيد سيرا وقوله بعد نفي احتراز عن ان
وقع مثبتا بعد غير نفي نحو زيد يسير سيرا فانه ليس من هذا
القبيل وقوله او معنى نفي ليدخل فيه مثل انما انت سيرا فان سيرا
مثبت بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي لان تقديره ما انت الا
سيرا وقوله داخل على اسم احتراز به عن ان وقع مثبتا بعد
نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا فانه
مثبت بعد نفي او معنى نفي داخل على فعل فانه ليس من
هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لا يكون خبرا عنه اي لا يكون
المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احترازا به عن ان وقع

مثبتا

مثبتا بعد نفي داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا عن
ذلك الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد
نفي داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا
القبيل وقوله او وقع مكررا اي وقع المفعول المطلق مكررا
في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه ليدخل فيه
مثل قولنا زيد سيرا سيرا تقديره زيد يسير سيرا وانما قلنا
في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا
ينتقض بمثل قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا فقوله
ما انت الا سيرا سيرا مثبت بعد نفي وهو ما داخل على اسم وهو
انت وهو ليس بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد
تقديره ما انت تسير الا سيرا وما انت تسير الا سير البريد وانما
اورد مثالين ليعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن
خبرا للمبتدا على ضربين احدهما انه فعل للمبتدا كالمثال الاول
والثاني ان فعله مشبه به كالمثال الثاني وقوله وانما
انت سيرا سيرا مثبت بعد معنى نفي داخل على اسم وهو انت
وليس خبرا عن انت وقوله زيد سيرا سيرا فان سيرا وقع
مكررا في موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه ومنها ما
وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة اي ومن المواضع
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا قياسيا
اذا وقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة و
قوله تفصيلا احترازا عن ان يقع لا اثر مضمون جملة متقدمة

ولم يقع تفصيلا عن فشدوا الوثاق فتقتلون قتلا فانه ليس من
هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لاثر مضمون جملة احترز
عن ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة بل تفصيلا بل تفصيل
مضمون مفرد او تفصيل مضمون جملة لا لاثرها مثال الاول لما
زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا ومثال الثاني زيد يسافر سفره
القريب او سفره البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة لانها لا تكون
الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل الشيء على مثاله وقوله تعالى فشدوا
الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا او فداء تفصيل لاثر
مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة وهي قوله فشدوا
الوثاق ومضمونها شد الوثاق واثره المن والفداء والاسترقاق
او غير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداء

ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه الخ
اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد
جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحب ذلك
الاسم فقوله للتشبيه احتراز عن ان يقع لغير التشبيه بعد
جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد صوت صوت
حسن وقوله علاجا احتراز به عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة
على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فانه ليس من هذه
القبيل كقولنا له علم علم الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء و
هذا يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك والعلاج

ما يحتاج في حدوثه الى تحريك عضو كالضرب والشتم وغير العلاج
ما لا يحتاج اليه كالعلم والظن وقوله بعد جملة احترز به
عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت
صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه احترز به عن ان
يقع للتشبيه علاجا بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت
به فاذا له ضرب صوت حمار فهو كذا وصاحبه احترز به
عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه لكن لا يشتمل
على صاحب ذلك الاسم نحو مررت به فاذا في الدار صوت صوت
حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب
ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق
ومثاله مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار
وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي مررت بزيد فاذا له صوت صوت
وذلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة ايضا على
صاحب ذلك الاسم وهو الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا
هو يصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ
صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى

ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره الخ اي
من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك
الجملة غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احترز
عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا وقوله لا محتمل لها

غيره احتراز به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق
كالقسم الذي بعده مثاله له علي الف درهم اعترافا فاعترافا
وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم ولا احتمال لتلك
الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا ويسمي هذا القسم
توكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة التي هو عين الاعتراف
فهو تاكيد لنفسه قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره
اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال غير
ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع
مضمون مفرد نحو ضربت ضربا وقوله لها محتمل غيره احتراز
به ان لا يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد
قائم حقا فحقا وقع مضمون زيد قائم ولزيد قائم احتمال غير
الحقية لاحتمال ان يكون قولك زيد قائم حقا وغير حق فقولنا
حقا اكد احد احتماليه واعلم ان في عبارته تساهلا لان
مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد والحق ليس عبارة عنه
فمعناه منها ما وقع توكيدا وتحقيقا لمضمون جملة لها احتمال
غيره ويسمي هذا القسم توكيدا لغيره لانه يؤكد مضمون الجملة
وهو غيره ولقائل ان يقول ان مسافرة في قولنا زيد يسافر
مسافرة مضمون الجملة فهي اما ان تحتمل غيره او لا تحتمل فان
احتملت اشكل ضابطة القسم الثاني وان لم تحتمل اشكل ضابطة
القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيدا

مضمون جملة لا محتمل لها غيره وبالقسم الثاني ما وقع
تاكيدا لمضمون جملة لها محتمل غيره يدل عليه قوله يسمي
الاول تاكيدا لنفسه والثاني تاكيدا لغيره ومسافرة في
قولنا زيد يسافر مسافرة مضمون الجملة التي هي زيد
يسافر لا تاكيد لمضمون الجملة فلم يدخل في القسمين لا يقال
مسافرة في المثال المذكور تاكيد لمضمون الجملة فلا يكون
الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول لا نسلم انه للتاكيد
بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربته ضرب الامير لا يقال اذا
كان للنوع كان فيه معنى التاكيد فكان تاكيدا لمضمون جملة
لانا نقول المراد بالتاكيد في قولنا ما وقع تاكيدا لمضمون جملة
هو الذي يدل على التاكيد فقط ومسافرة ليست كذلك او
المراد بالتاكيد ما ذكر لغرض التاكيد ومسافرة لم يذكر
لغرض التاكيد بل لغرض النوع لكنه لزمه التاكيد فان قيل
هلا قال ومنها ما وقع تاكيدا لمضمون جملة لا يستغني عن
ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد
منهما بخصوصية وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وبالثاني
وهو تاكيد لنفسه وتاكيد لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى
نحو لبيك وسعديك اي من المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق
مثنى للتاكيد نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اغنت عن
ذكر الفعل تقديره اقمت اقامة بعد اقامة او اطعت اطاعة بعد

المفعول به بوما لا يوجد الفعل المتعدي الا به وقيل المفعول به هنا التعليق في جواب سال لمن
تعلق به الفعل فيقول بزيد المتقيدة بالباء في السؤال والجواب يسمى مفعولا به وقيل هو الذي لا يفهم

اطاعة وانما قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق
مثنى لا للتكثير اي من غير النظر الى التكثير بل بالنظر الى
المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين

قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد
بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء
ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله
بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام
ولقائل ان يقول لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام
لان الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل
على تعقل الزمان و يمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل
في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان
المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام ولقائل
ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به وتعقل
الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد تعقل الفعل
موقوف على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق
الكلام ولقائل ان يقول ان التعريف المذكور منقوض بزيد
في قولنا زيد ضربته لانه يصدق عليه التعريف المذكور مع
انه ليس بمفعول به لانه مبتداء ويمكن ان يجاب عنه بانه
مفعول به من حيث المعنى الا انه لا يلزم نصبه وانما يلزم
ان لو لم يعمل الفعل في ضميره او في متعلقه قوله وقد يتقدم
على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه

لان الفعل قوي في العمل نحو زيدا ضربت وانما قال وقد يتقدم
بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان المفعول به قد يمتنع تقدمه
عليه في بعض الصور نحو ما احسن زيدا ولانه لا يتقدم
عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه
قد يتقدم المفعول به على عامله الاسم نحو هذا زيدا ضارب
وقد يحذف الفعل اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به
لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب
اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب
اي اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت و
اما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب
الاول سماعي اي مقصور على السماع ولا يتجاوز عن السماع وهو
مثل قولهم امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وقوله تع
انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم و
لا يمكن ان يحمل على انه منصوب بانتهوا خيرا لكم لانه الامر بالانتهاء
عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت مكانا اهلا
اي معمورا واتيت مكانا سهلا دون حزن قوله والثاني
المنادي وهو المطلوب اقباله بحرف اي الباب الثاني من الابواب
الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادي وهو
المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو فقوله المطلوب
اقباله شامل لغير المنادي نحو اطلب اقبال زيد فلما قال بحرف
نائب مناب ادعو خرج مثل اطلب اقبال زيد وقوله لفظا
مثل يا زيد وانت يا قائم مقام ادعو

لان أصل يا زيد أدعو زيدا وانما حذف واقيم يا مقامه للتخفيف
وليدل على الانشاء ولم يحتمل الاخبار قوله او تقديرا نحو
يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض فيا نايب مناب
ادعو تقديرا وانما يجب حذف الفعل هنا لان حرف النداء
قائم مقام الفعل ونائب مناب فلم يجز الجمع بين النائب و
المنوب هذا اذا كان حرف النداء ملفوظا ولم يجز ايضا
ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار
قوله ويبنى على ما يرفع به اي ويبنى المنادى اذا كان
مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء
كان اعرابه لفظا او تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا
ان كان اعرابه بالضم لفظا او تقديرا نحو يا زيد و يا قاضي
و يا فتى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان
وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد
بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا مشابها له ولا جملة واعلم انه
لا يقال لو قال يبنى على ما يرفع به او يترك على ما كان عليه من
حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل يا هذا و يا
هؤلاء لان المراد من قوله يبنى بناء المنادى بسبب حرف النداء
و يدل عليه قوله يبنى على ما يرفع به وليس يا هذا و يا هؤلاء
كذلك وانما اورد يا زيد و يا رجل كليهما لان الاول معرفة قبل
النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء
وانما بني هذا القسم مع أن اصله ان يكون معربا منصوبا

لانه مفعول به لكونه مشابها لكاف الخطاب في قولنا ادعوك
من حيث الافراد والخطاب والتعريف ووقوعه موقعه
وانما بني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما
كان بناؤه عارضا وانما بني على الضم لانه لو بني على الكسر
لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء
اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولو بني على الفتح لا
[لتبس] بالمنادى المضاف المحذوف عنه الالف المنقلبة عن ياء
المتكلم اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلام قوله
ويخفض بلام الاستغاثة انما يخفض المنادى اذا دخل
عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه معرب لعدم
كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد لانه مركب
لانضمامه مع حرف الجر قوله ويفتح لالحاق الفها ولا لام نحو
يا زيدا اي ويفتح المنادى المستغاث عند الحاق الف
الاستغاثة به وح لا يكون اللام معها ثمة لامتناع اجتماع
لام الاستغاثة مع الالف لان اللام يخفض المستغاث والالف يفتحه
فلو جمع بينهما لزم ان يكون مخفوضا ومفتوحا وانه
محال ويجوز الحاق الهاء للوقف فيقال يا زيداه قوله
وينصب ما سواهما اي وينصب ما سوى المنادى المفرد
المعرفة وسوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول
حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله والمشابه للمضاف
نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا لغير

معين فانما ينصب هذه الاشياء الثلاثة لكونها مفعولا
بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم مشابهتها
لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثاني فلكونه مشا
للمنادي المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما
بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما فكانه عدم مشابهته
لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة
اعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون المنادي
الا المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزا
اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى
وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما
قوله وتوابع المنادي الخ اي توابع المنادي المبني اذا كانت
مفردة او في حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع حملا على لفظه
تنصب حملا على محله فقوله المبني احتراز به عن المنادي
المعرب نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه لا ترفع وقوله
المفردة احتراز به عن التوابع المضافة فان التوابع المضافة
نحو يا زيد ذا المال لا يجوز فيها الا النصب لان المنادي اذا
كان مضافا لم يجز فيه الا النصب وتابع المنادي اذا كان مضافا
لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد والصفة
وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اي
المعطوف المعرف بلام التعريف وانما قال الممتنع دخول يا عليه
لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو لم يكن حكمه

كذلك

كذلك مثال التاكيد يا قوم اجمعون واجمعين ومثال الصفة
يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد
ببطة وبطة ومثال المعطوف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد
والحارث والحارث وقوله تعالى يا جبال اوبي معه و
الطير والطير ترفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادي المبني
وتنصبها حملا على محله فان قيل لم جاز الرفع حملا على
لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع
المبني توابع محله فلا يقال مضى امس الدابر بكسر الدابر بل
برفعه وكذلك لا يقال جاءني هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل
برفعها قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادي المبني حركة
الاعراب من حيث العروض بمعنى ان حركة كل واحد من المنادى
المبني وحركة المعرب عارضة ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام
لان حركته غير عارضة ومن هذا يعلم ان المراد بالمنادي المبني
في قوله وتوابع المنادي المبني المفردة هو المنادي المبني بسبب
حرف النداء فان قيل يقتضي ما ذكرتم ان لا يجوز رفع التوابع
في قولنا يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادي ليس بمرفوع
حتى يحمل على لفظه لكنه يجوز قلنا نريد باللفظ في قوله يرفع
على لفظه ما يرفع المنادي به حرفا كان او حركة لفظا نحو يا زيد
او تقديرا نحو يا فتى او محلا نحو يا هذا او يا هؤلاء فانه مضموم
محلا بمعنى انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل كان
مضموما كما ان مثل هذا او هؤلاء في جاءني هؤلاء مرفوع محلا

بهذا المعنى ويجوز ان يكون للشيء الواحد محلان باعتبارين
كالظريف في قولنا عجبت من ضرب هذا الظريف فان هذا محله
الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا
للمصدر من حيث المعنى فجاز في الظريف الرفع والجر باعتبارين
فان قيل ما ذكرتم يقتضي ان يقال ترفع على لفظه او محله
وتنصب على محله قلنا لما كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة
البناء على الضم او على ما يقوم مقامه وكان حق غيره ايضا
البناء على الضم لصيرورة الضم او ما يقوم مقامه علامة
للمنادى المفرد المعرفة كالرفع للفاعل كان الضم او ما يقوم مقا[مه]
كالملفوظ مع ان له محلا آخر غير هذا المحل فلو اطلق المحل على
الضم المقدر ايضا كما تطلق على النصب حصل الالتباس اعلم انه
لو قال ترفع حملا على لفظه او تقديره او محله وتنصب حملا على
محله لكان اصوب ليشتمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضي العالم
ومثل يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادى في هذه الصور
ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين
الاولين ومضموم محلا في المثالين الاخيرين فان قيل
المنادى في المثالين الاخيرين ليس بمضموم المحل بل منصوب
المحل لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل لان المراد بمضموم المحل
انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لكان مضموما
وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين
كهذا في [قولنا] عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا فان محله

الجر

٥٣

الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر
من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر فكذلك المنادى
ههنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرفة
لفظا ومنصوب محلا باعتبار كونه مفعولا به قوله والخليل في
المعطوف يختار الرفع اعلم ان خليل بن احمد يختار في المعطوف
الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه منادى ثان وابا عمرو
الجرمي يختار النصب لانه تابع المبني وتابع المبني يكون تابعا
لمحله قوله وابو العباس ان كان كالحسن الخ اي ان كان المعطوف
الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء المعرفة بلام
التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس
الرفع كالخليل لانه يمكن انتزاع اللام منه وتقدير حرف النداء
فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب يدل على
انه منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما
يعجز انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم والصعق فانه يختار النصب
كابي عمرو لانه لما لم يمكن اي انتزاع الالف واللام عنه لم يمكن تقدير
حرف النداء فيه وكان تابعا للمبني فالاولى ان يكون تابعا لمحله
ولقائل ان يكون يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع اللام
من الكلمة كالنجم والصعق كان كجزء منها ولم يكن للتعريف ولذا
كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع اولى تنبيها
على انه منادى ثان واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف
فلم يجز تقدير حرف النداء فيها فالنصب اولى ويمكن ان
ينصر مذهب ابي العباس بان الاعتبار في اللام عندهم

قوله ويا التي نحو ذلك لان الالف واللام في التي وان كانا لازمين لكن لم يكونا خلفا عن الهمزة كما في الله فالحاصل ان جهة الجواب كلا الامرين احدها عدم المفارقة والثاني العوضية

لا تعريفه

صورة لام التعريف وهذا الايقال يا النجم ويا الصعق ويحتاج الى العذر في جواز يا الله ويا اللتي تيمت قلبي ويدل عليه جواز يا زيد ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة واما كان كذلك كان الرفع اولى فيما ينزع اللام عنه لزوال مانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات والنصب اولى فيما لم ينزع عنه للزوم مانع دخول حرف النداء اعلم انه ذكر في شرح هذا الكتاب قال ابو العباس ان كان المعطوف علما معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى وفرق بينهما بان النضر ونضرا علم وليس الالف واللام لمعنى في النضر بخلاف الرجل فان اللام فيه لمعنى كالاضافة فلما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار فيما هو بمنزلة المضاف النصب هذا عبارته وهذا النقل مخالف لما ذكرنا ولا بعض المخالفة قوله والمضافة تنصب عطف على قوله المفردة اي وتوابع المنادي اذا كانت مضافة اضافة حقيقية لم يجز فيها الا النصب لان المنادي اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادي اذا كانت مضافة فبالطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب لبعدها من حرف النداء الذي هو موجب البناء وانما قيد نا الاضافة بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادي لم يجز فيه الا النصب

لكونه مشابها للمضاف لطوله لكن في وقوعه منادي ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادي المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على المنادي المبني او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا فان حكمهما مثل حكم المنادي المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين او معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادي المفرد يا زيد اخا عمرو ويا زيد بشر وتقول في البدل والمنادي المضاف يا عبد الله اخاك ويا عبد الله زيد وتقول في المعطوف والمنادي المفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو وتقول في العطف والمنادي المضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخا عمرو وانما كان حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادي المستقل اما البدل فلانه بتكرير العامل كما يجيء في بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما في المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء قوله والعلم الموصوف الخ اعلم ان المنادي المبني العلم اذا وصف بابن وابنة مضاف الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز في المنادي الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة

فيكون منصوبًا و يعلم جوازه من قوله ويختارون اما
اختيار الثاني فلانه اشتد امتزاج الموصوف بالصفة مع
كثرة الاستعمال فصار بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو
حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك فتح اخر المنادي كما
يفتح آخر الاسم الاول من المركب مع غيره واعلم ان الاقسام
الممكنة اربعة لان المنادي والمضاف اليه الابن اما ان يكونا
علمين او يكونا غير علمين او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس
فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح مع جواز ضمه لما ذكرنا
وان كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق
بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من شدة الامتزاج و
كثرة الاستعمال في الاول دونها وانما نصب مضافا على الحال
من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ دون المعنى
قوله واذا نودي المعرف باللام الخ اي اذا نودي الاسم
المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلا توصل في ندائه بالاسم
المبهم فيقال في ندائه يا ايها الرجل و يا هذا الرجل
و يا ايهذا الرجل وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات في ندائه
لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة واحدة لكون
اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف فلو اجتمعا
لزم اجتماع حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم فادخلوا
حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعا له اصلا
للفظ ثم اعلم ان ها في يا ايهذا الرجل هو الهاء في ايها

ويمكن ان يجاب عنه بان المقصود من الجمع بينهما هو التدريج في النزول من الابهام الى التعيين
فلما كان اسم الاشارة اقل ابهاما من اي ولذلك جاز يا هذا بدون وصفه دون يا اي
عقيب اي ليتدرج فيكون اي منادي و هذا صفة له و الرجل صفة لهذا . سيد .

الرجل لا في هذا زيد بدليل انه لم يسمع يا ايذا الرجل فيتوجه
لقائل ان يقول لا فائدة في اتيان الاسم الاشارة بعد اي
لاحتياج اي الى اسم جنس فيه اللام لا الى المبهم
والتزموا رفع الرجل الخ اي التزموا رفع الرجل حال كونه
صفة للمنادي المبهم مع انه صفة مفردة للمنادي المبهم مع
انه صفة مفردة للمنادي المبني وانه جاز ان يكون الصفة
المفردة تابعا للفظ المبني ومحله والتزموا رفع الرجل ليكون
تنبيها على انه هو المقصود بالنداء والتزموا ايضا رفع توابع
الرجل مفردة كانت او مضافة لانها توابع المعرب ولوجوب
كون توابع المعرب ان يكون تابعة للفظ المعرب تقول يا ايها
الرجل ذو المال و يا ايها الرجل الظريف وفيه نظر لجواز ان
يكون توابع المعرب تابعة لمحله اذا غاير اعراب محله اعراب
لفظه نحو ما زيد بقائم و قاعدا بالنصب والجر فالاولى ان
يقال لوجوب رفع متبوعه ثم يجوز نصب ذي المال على ان
تجعله بدلا من اي كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا المال وكذا
الكلام في يا هذا العاقل ذو المال فان جعلت ذا المال تابعا للعاقل
لم يجز الا الرفع وان جعلته تابعا لهذا بدلا او صفة تعين النصب
واعلم انه ان قصد في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل
كان هذا بمنزلة اي وان قصد نداء هذا كان بمنزلة زيد
فعلى هذا يجوز في الرجل النصب ايضا قوله وقالوا يا الله
خاصة اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انتم

قلتم اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف
باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل
يقال يا الله وجوابه ان نقول انما يقال يا الله ولم يقل يا ايها
الله اما لان اللام الذي في الله ليس للتعريف بل هو عوض
من الهمزة الاصلية المحذوفة لان اصله الاله فنقلت حركة الهمزة
الى اللام وحذفت الهمزة ثم ادغم اللام في اللام فصار الله
واما لعدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة على الله تع
قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدي الخ اي ولك في المنادي
اذا كرر بلفظه مضافا الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم
لا يلقينكم في سوءة عمر الضم والنصب في الاول مع النصب
في الثاني اما ضم الاول فظاهر لانه منادى مفرد معرفة مبني على
الضم وكذلك نصب الثاني ظاهر لانه اما منادى مضاف
حرف ندائه محذوف واما تاكيد للاول واما نصب الاول فاما
على تقدير ان يكون مضافا الى عدي المذكور وتيم الثاني
تاكيد لفظي للاول واما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي
محذوف وتقديره يا تيم عدي تيم عدي حذف الاول لدلالة
الثاني عليه وانما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه
معرب لكونه مضافا على ما ذكرنا قوله والمضاف الى ياء
المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي بحركة الياء وهو الاصل
لان الياء فيه بمنزلة الكاف في غلامك و يا غلامي باثبات
الياء وسكونها تخفيفا و يا غلام بحذف الياء والاكتفاء

بالكسرة و يا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا قوله و بالهاء وقفا
اي ويجوز الحاق الهاء بها لكل تقول يا غلاميه و يا غلاميه
و يا غلامه و يا غلاماه للفرق بين الوصل والوقف قوله
يا ابي و يا امي يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم
ابا واما يجوز فيه ما جاز في سائر الاسماء المضافة الى ياء
المتكلم ويجوز فيه زوائد وهي يا ابت و يا امت بقلب الياء
تاء ومناسبة الكسرة للياء و يا ابت و يا امت بفتح التاء و
بقلب الياء تاء وكون التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتح و
يا ابتا بتعويض الالف والتاء من الياء ولم يقل يا ابتي لان
التاء بدل عن الياء فلو جمعا لزم اجتماع البدل والمبدل
منه وهو غير جائز قوله و يا ابن عمي و يا ابن ام خاصة الخ
اي اذا كان المنادى ابنا مضافا الى العم او الام المضافين
الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى
ياء المتكلم نحو يا غلامي فتقول يا ابن عمي و يا ابن امي بفتح
الياء وسكونها و يا ابن عم و يا ابن ام بحذف الياء و
الاكتفاء بالكسرة و يا ابن عما يا ابن اما بقلب الياء الفا ويجوز
فيه وجه آخر وهو يا ابن عم و يا ابن ام بحذف الالف والاكتفاء
بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى
المضاف الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادى
المضاف الى ياء المتكلم لزيادة التركيب وانما قال خاصة لعدم
جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما

الترخيم في اللغة الاغتباط وهو ذبح الابل من غير علة وفي الاصطلاح عبارة عن حذف في اخر الاسم من غير وجود علة الحذف

سواء كان المضاف غير الابن نحو يا غلام امي او عمي او كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي ويا غلام غلامي وانما اختصا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما قوله وترخيم المنادى جائز اي ترخيم المنادى جائز في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غير المنادى جائز للضرورة كقوله د يا مية اذ مي تساعفنا ولا ترى مثلها عجم ولا عرب اي اذ مية قوله وهو حذف في آخره تخفيفا اي الترخيم حذف في اخر المنادى تخفيفا لا لعلة غير التخفيف قوله وشرطه ان لا يكون مضافا اي وشرط الترخيم ان لا يكون المنادى مضافا لان المضاف لو رخم لرخم آخره او آخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف لم يكن الترخيم آخرا لان المضاف اليه من تتمة الاول فلو رخم آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من المستغاث مد الصوت في التطويل والترخيم مناف له وان لا يكون جملة لان الجملة محكية على حالها فلا تغير وان يكون احد الامرين اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث لانه اذا كان علما لكان معلوما انه يحذف عنه شيء واذا كان زائدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة لمجرد التخفيف واما اذا كان بتاء

التانيث فلا يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف عنه الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة فاذا لم يلزم من حذف تاء التانيث الحذف من الكلمة فلم يلزم من حذف تاء التانيث الحذف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب حذفها لكنه يشترط فيه ان لا يكون صفة لمؤنث مثل يا فاسقة لانه لو رخم لم يحذف التاء لالتباس بصفة المذكر اعلم ان سيبويه شرط في ترخيمه على لغة من يجعل الباقي اسما برأسه ان يكون علما لئلا يلتبس بما لا تاء فيه فلا يقال في ترخيم حبيبة اذا كان صفة يا حبيب ابلي لحصول الالتباس لجواز تانيث المذكر غير العلم اذا اريد به النفس واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يؤنث المذكر وبالعكس في الاعلام حملا على المعنى قوله فان كان في آخره زائدتان الخ اعلم ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اسم برأسه وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو انه يحذف له حرفان فان كان في آخر الاسم حرفان زيدتا معا في حكم الزيادة الواحدة وذلك كما في الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكران ومروان او ياء النسبة نحو كوفي وبصري او علامة التثنية والجمع نحو الزيدين والزيدون فانه يحذف له حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن يشترط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا

عن مثل يدين ودمين وكذلك يحذف لحرفان اذا كان في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين فانه يحذف لحرفان اما الراء فلانه في آخر الاسم ووجوب الترخيم في آخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة زائدة وحرف العلة الزايدة اولى بالحذف وانما قال وهو اكثر من اربعة احترازا من ان يكون على اربعة احرف نحو سعيد فانه لا يحذف لحرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي لمطلق التخفيف وعليه بيت الكتاب شعر تنكرت منا بعد معرفة لمي اي يا لميس فحذف السين وبقي ياء فعيل والمراد بالمدة حرف زائد من حروف المد واللين ساكن في الاصل ولهذا احذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذفا من مختار بل يقال في ترخيم يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زائدة بل بدلا عن ياء متحركة في الاصل اذ اصله مختير او مختير وكذلك مستقيل ومستمال واعلم انه لو قال او قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل مرمي فانه يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة اعلم ان اسماء على وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه من السمو جمع اسم اصله اسماو قلبت الواو همزة فعلى الاول اختيار المصنف مما في آخره زايدتان وعلى الثاني مما في آخره حرف صحيح قبله مدة

قوله وان كان مركبا حذف اي وان كان المنادي مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه حذف الاخير الاسم للترخيم لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة فكما يحذف تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اي وان كان المنادي غير ما ذكرنا اي غير ما حذف لحرفان او اسم اخير يحذف لحرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف حرف واحد والزيادة بسبب العارض والعارض منتف ههنا قوله وهو في حكم الثابت اي المحذوف من المنادي المرخم يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد بقول القائل يا حار هو يا حارث لا لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا فلان المراد هو ذلك الاسم واذا كان المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو قوله وقد يجعل اسما براسه اي وقد يجعل الباقي من المنادي المرخم اسما براسه فيقال يا حار بالضم لانه ح منادي مفرد معرفة ووجوب بناء المنادي المفرد المعرفة على الضم ويقال يا ثمي لان اصله يا ثمود لما حذف منه الدال وجعل الاسم الباقي اسما براسه يكون في آخره واو وقبله ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم

الندبة الابترية وهو الحاق بيا الف المد باخر المندوب عند ان ينتسق المندوب بالمنادي فتقول يا زيداه ويا عمراه فلا بد من الحاق الف المد باخر الاسم بعد يا خاصة وان وقعت مباني بعدها هاء الوقف بيانا للالف فان حذفت الهاء لم يجز اثبات الالف في الذي يقف عليه مع يا خاصة كيلا يظن انه بدل من ياء المتكلم وانت مخير في الحاق الالف مع وا

يا كروان بعد جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف الالف والنون بقي كرو فوقعت الواو متطرفة متحركة وما قبلها مفتوح وما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم هذه القاعدة **قوله** وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء اعني حرف النداء وهو يا فقط في المندوب مع تحقيق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادي هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا فيا صيغة النداء تستعمل في المندوب ايضا لمشابهة المندوب المنادي من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن المندوب اختص بوا ليكون نصا على الندبة **قوله** وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادي فكما ان المنادي اذا كان مفردا معرفة يبنى على الضم فكذا المندوب واذا كان مضافا فهو منصوب فكذلك المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة ولا مشابها للمضاف وكذلك حكم توابع المندوب مفردا او مضافا كحكم توابع المنادي مفردا او مضافا وانما كان حكمه مثل حكم المنادي في الاعراب والبناء لانه لما اجري مجراه في صيغته اجري مجراه في احكامه من الاعراب والبناء **قوله** ولك زيادة الالف في آخره اي ولك زيادة الالف او ما يقوم مقامه في آخر المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل الا اذا كان المندوب مضافا او موصولا الحق بآخر المضاف اليه

والصلة **قوله** فان خفت اللبس قلت واغلامكيه اي فان خفت الالتباس بزيادة الالف لم تزد الالف بل تزيد حرفا مجانسا لحركته او مجانسا له نحو غلام مخاطبة فيقول في غلام مخاطبة واغلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره الالف وقيل واغلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام جماعة مذكرين فانك لو الحقت بآخره الالف وقلت واغلامكماه التبس بغلام المخاطبين فالحقت بآخره الواو التي هي مناسبة للجمع فقلت وا **قوله** ولك الهاء اي زيادة الهاء مع زيادة الالف والياء والواو فتقول وازيداه واغلامكيه واغلامكموه لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل ولان الهاء في الوقف تزيد بيان هذه الحروف **قوله** ولا يندب الا المعروف فلا يقال وا رجلاه وانما لم يندب النكرة لان المراد بالندبة تمهيل العذر للتفجع والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذان المطلوبان لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وا رجلاه واما قولهم وامن حفر بير زمزماه فانما جاز لانه في قوة قولنا وا عبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بير زمزم هو عبد المطلب وكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل ولا يندب الا العلم **قوله** و

وامتنع مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس اعلم ان الخليل
ذهب الي امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب
وذهب يونس الى جوازه واستدل الخليل على مذهبه بانه
لو جاز وازيد الطويلاه جاز جاءني زيد الطويلاه لان
كل واحد منهما غير المندوب ومنع يونس ذلك لان الاول
ان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثاني ليس
المندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني
امتناع الاول ويمكن ان يستدل علي مذهب الخليل بان المندوب
قد تم والصفة ليست من جملته وانما هي اسم جيء به للتخصيص
والتوضيح فلم يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفقا على جواز
الحاق الندبة بالمضاف اليه والصلة لان المضاف اليه مع
المضاف بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا
لم يجز السكوت عن المضاف اليه وعن الصلة بخلاف الصفة
والموصوف قوله ويجوز حذف حرف النداء الخ اعلم انه
يجوز حذف حرف النداء من ثلثة اشياء وهي العلم نحو يوسف
اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف نحو عبد الله افعل
كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها
الرجل افعل كذا اما جواز حذف حرف النداء من العلم فلان
العلم مشهور وكثير الاستعمال في ندائه فلو حذف منه حرف
النداء لم يلتبس بغير النداء واما حذف حرف النداء عن المضاف
واي فلكونهما مشابهين للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي

فان كل واحد من العلم والمضاف واي لا يقع صفة لاي وح
لم يجز حذف حرف النداء من الجنس فالمراد بالجنس اسم
يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز
وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك عن الاسم
الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايهذا و
لم يجز حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب لان
المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء
مناف لهما قوله وشذ اصبح ليل واطرق كرا الخ هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال الليل في قولهم اصبح ليل جنس
مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذلك كرا في اطرق كرا
مع انهم حذفوا حرف النداء عنه وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف
النداء من الجنس وجوابه انه شاذ لا يعول ولا يقاس عليه
اعلم ان في اطرق كرا شذوذين احدهما حذف حرف النداء
والثاني الترخيم لان اصله كروان قوله وقد يحذف المنادى الخ
اي ويجوز حذف المنادي اذا دل عليه قرينة لانه في الاصل
مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله
تعالي الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا قوله والثالث
ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الثالث من المواضع الاربعة
التي وجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون العامل مفسرا
بشيء فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر قوله
وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او

انما النصب مع حذف فعله ولم يعرف موضعا بخلاف سلام عليك واصل ... ما عليك لان ما بعده
قرينة دالة على خصوصية المحذوف فكانه باق ولا يصح ان ينصب بما بعده خلافا للكوفيين لانه لا يستقيم ان يعمل
الفعل عاملين من جهة واحدة اي بنصب اسمين ظاهرا او مضمرا من جهة المفعول به الواحدة ...

لمتعلقه الخ فقوله كل اسم لانه لا بد ان يكون اسما لانه مفعول
به وقوله بعده فعل احترازا من قولنا زيد قائم فانه ليس
من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا ازيد
انت محبوس عليه فان زيدا ليس بعده فعل لكن بعده شبهه
وهو محبوس لان اسم المفعول شبه الفعل كما عرف في موضعه
وقوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل زيدا ضربت فان
زيدا اسم بعده فعل لكنه غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه
ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده قوله او
بمتعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان
زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل
بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل او متعلقه لخرج عنه
وهو منه قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه احتراز
عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من
حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له
صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا
زيد هل ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام لم يعمل
فيما قبله لما سيأتي واحتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل
عليه من حيث المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فاعلم
ان عبارته عن الاحترازين قاصرة وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد
آخر يدل على هذين الاحترازين وهو قوله لو سلط هو او

اما قال او مناسبه اي مناسب الفعل ليدخل فيه اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او بمتعلقه لكنه لو
سلط عليه لا ينصبه ولو سلط عليه مناسبه لنصبه نحو زيدا حبست عليه لان مناسب حبست لابست لو سلط
عليه مناسبه لنصبه وان لم ينصبه الفعل المذكور اذا حصل ما ذكرنا من الشرائط ينصب الاسم بفعل مضمر يفسره ما بعده

مناسبه لنصبه من غير مانع لفظي ومعنوي قوله او
مناسبه اي ما في معناه او لازم معناه ليدخل فيه مثل
زيدا مررت به او حبست عليه فان زيدا اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره ليس اذا سلط عليه نصبه لكن مناسبه
وهو جاوزت او لازمت لو سلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكره
من الصور الاربع وهي قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت
به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه تقدير الاول
ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت زيدا وتقدير الثالث
اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته وتقدير
الرابع لابست او لازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه
ملازمته وملابسته والحاصل انه ان امكن تقدير نفس
الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى
الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فلازم معنى الفعل قوله ويختار الرفع
بالابتداء الخ اي ويختار الرفع في الاسم الذي بعده
فعل مشتغل عنه بضميره او بمتعلقه بالابتداء عند عدم قرينة
خلاف الرفع اي عند عدم قرينة النصب التي يكون النصب
معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيد ضربته فان
النصب والرفع جائزان فيه لوجود قرينتهما لكن الرفع اولى
من النصب لان النصب يقتضي الحذف والرفع ليس كذلك و
كذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار
اذا كان قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار

نحو اما مع غير الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته فلانه
لو لم يكن اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير النصب كان
عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان
عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والاول اولى للتناسب لكن
مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل بعدها
الا نادرا فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض
الدليلان المرجح احدهما للرفع والآخر للنصب فترجح الرفع
لاستلزام النصب الحذف دون الرفع وانما قال اما مع غير الطلب
لان اما لو كان مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربته زيدا
واما عمرو فاكرمه لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدأ
وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب لا يحتمل الصدق
والكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب
له وتقدير الفعل بعد اما وكلاهما اكثر وقوعا من وقوع الطلب
خبرا للمبتدأ وكذلك الرفع مختار بعد اذا للمفاجاة نحو
جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية
على الجملة الفعلية تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا للمفاجاة
فيترجح الرفع لعدم استلزامه حذف الفعل ويختار
النصب بالعطف على جملة فعلية الخ اي ويجوز الرفع ويختار
النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني
زيد وعمروا اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية
على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية على

على جملة فعلية واستلزام حذف الفعل وعلى تقدير الرفع يلزم
عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى حفظا للتناسب
قوله وبعد حرف النفي اي ويختار النصب بعد حرف النفي
والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيدا
ضربته فانه على تقدير الرفع كان حرف النفي والاستفهام
داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام
داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل اولى من
دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف من
الرفع بعد الهمزة لما يذكر في باب الاستفهام وانما قال حرف
الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام لعدم ترتب هذا الحكم
على اسم الاستفهام قوله واذا الشرطية اذا زيدا ضربته
فاكرمه وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان
النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا و
حيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين
الى الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما
الى الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها
لمشابهتها اياها ولانه تستعمل ايضا للشرط وانما قيد اذا بالشرطية
احترازا عن اذا للمفاجاة فان الرفع هو المختار بعدها قوله
وفي الامر والنهي اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان
بعده الامر نحو زيدا اضربه او النهي نحو زيدا لا تضربه لانه
على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن المبتدأ وهو

بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان
الصدق والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال
ان تقديره زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب
لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد قوله وعند
خوف لبس المفسر بالصفة اي ويجوز الرفع ويختار النصب عند
خوف لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر
صفة فلا يفيد معنى هو مقصود وعلى النصب لا يفيد الا معنى مقصودا
كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الاية خلقنا
كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل
شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الاية واذا رفع كل شيء
احتمل ان يكون كل شيء مبتداء وخلقناه بقدر جملة مركبة
من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل الرفع
بانها خبر كل شيء وح يفيد معنى مقصودا من الاية واحتمل ان
يكون كل شيء مبتداء وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر
اعني الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء واراد بلبس
المفسر بالصفة هذا الاحتمال وح لم يفد معنى مقصودا من
الاية لان معناه ح ان كل ما هو مخلوق لنا بقدر لا يلزم منه ان يكون
جميع الاشياء مخلوقة لنا بقدر والمقصود من الاية هو الثاني دون
الاول كما ذكرنا واراد بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال واذا
كان النصب منصوصا فيما هو المطلوب من الاية والرفع غير
منصوص فيه بل محتملا له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة

قوله ويستوي

قوله ويستوي الامران اي يستوي الرفع والنصب في المعطوف
على جملة ذات وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرا اكرمته
لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما الاسمية وهي الجملة
الكبرى اعني المبتداء والخبر والثاني الفعلية وهي الجملة الصغرى
اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير
عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهي الكبرى ونصب
عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على الفعلية وهي الجملة الصغرى
فان رجح النصب بقرب المعطوف عليه رجح الرفع لعدم حذف العامل
فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير في داره
او عنده او غير ذلك لوجوب ان يتحقق كل المعطوف ما يجب ويمتنع
للمعطوف عليه قوله ويجب النصب اي ويجب النصب بعد
حرف الشرط نحو ان زيدا اضربته ضربك وبعد حرف التحضيض
نحو الا زيدا او هلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتحضيض
واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا كما يجيء وههنا لما
لم يكن داخلة لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر
الفعل الا من جنس المفسر وهو الذي بعد الاسم وذلك الفعل
ناصب فوجب النصب اعلم ان المراد بحرف الشرط ان
ولو دون اما قوله وليس مثل ازيد ذهب به اي وليس
قولنا ازيد ذهب به من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
لان شرطه انه لو سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا
ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصب زيدا ولا مناسبه

لان مناسب ذهب به اذهب وهو لم يقتض النصب فالرفع
لازم لانه على الابتداء والجملة التي بعده خبره **قوله**
وكذلك كل شيء فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله
على شريطة التفسير وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح تسليط
الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر
وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما
صفة لشيء او متعلق بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما الاول
فلانهم ما فعلوا كل مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي و
كذلك لانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم وكل شيء مبتدأ
وفعلوه اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة
لشيء والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدأ او تقديره
كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر **قوله** الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة **اعلم** ان ظاهر هذه
الاية من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب
لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد منها غير
الظاهر فالمبرد ذهب الى ان الزانية مبتدأ والزاني عطف
عليه وقوله تعالى فاجلدوا خبر المبتدأ وانما ادخل الفاء
على خبر المبتدأ لان المبتدأ متضمن معنى الشرط لان الالف
واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي فتقديره التي
زنت والذي زنى وثبت من قبل ان المبتدأ اذا كان موصولا
صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول

الفاء على الخبر وههنا كذلك ووقع الامر خبر المبتدأ على تاويل
نقول فيه اجلدوا كل واحد منهما وح لم يكن من هذا الباب
لان ما بعد هذا الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان
الزانية مبتدأ على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو
فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم
فهذه جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية بيان
للجملة الاولى وح لم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا تعلق
له بالزاني من حيث العمل فيه لكونه من جملة اخرى **قوله** والا
فالمختار النصب اي وان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره
المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في قراءة الشاذة لانه
من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومعه اقوى قرينة
النصب المختار وهو الطلب اعني الامر كما مر **قوله** والرابع التحذير
الخ **اعلم** ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة التي
يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير والتحذير معمول بتقدير
اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر
فقوله معمول متناول لغير التحذير نحو زيدا في جواب من
يقول من اضرب فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا
في المثال المذكور ولو كان معمولا لكنه ليس معمولا بتقدير اتق
بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز
عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتقي فانه معمول بتقدير
اتق لكن لا على التحذير مما بعده فانه ليس من هذا الباب لجوازه

ذكر فعله وقوله او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا
الطريقَ الطريقَ فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا
مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر وقوله
او ذكر وهو معطوف على فعل ناصب تحذيرا تقديره وهو
معمول بتقدير اتق حذر تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا
مما بعده فتحذيرا على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير
الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل العامل له لعدم
الرخصة بتلفظ الفعل في وجود القرينة الدالة عليه ومثاله
اياك والاسد اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان
يتعرض لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا فاستغني عن النفس
لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة الجمع بين ضمير الفاعل
والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير
المنفصل الملصق وهو عدم ما يتصل به فقيل اياك والاسد
وكذلك قوله اياك وان تحذف اي اتق نفسك ان تتعرض
للحذف والحذف ان يتعرض لنفسك والحذف هو ضرب الارنب
بالعصا ولك فيه عبارة اخرى وهي اياك من الاسد واياك من
ان تحذف ولك فيه عبارة اخرى وهي اياك ان تحذف اي من
ان تحذف لجواز حذف من كسائر حروف الجر عن أنْ وأنَّ لطول
الحفة لطولهما بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو
جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد
والاول غير جائز لامتناع حذف حرف العطف والثاني كذلك

غير جائز لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة
الا في المواضع التي حذفتها العرب فيها الا يرى انك تقول
اخذت من زيد درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما ولا
تقول في اخترت من الرجال زيدا اخترت الرجال زيدا كقوله
تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا واستغفر
الله ذنبا وما نحن فيه ليس مما حذفته العرب حرف الجر منه قوله
المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه
فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل متناول للكل
قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة فعل فيه فعل وبقوله مذكور
خرج عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور
لعدم ذكر الفعل ههنا لفظا او تقديرا لا يقال انه منقوض بيوم
الجمعة في قولنا يوم الجمعة صمته لصدق الحد المذكور عليه
مع انه ليس بمفعول فيه لكونه مبتداء لما ذكرنا في تعريف المفعول به
قوله من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه فالزمان
هو اليوم والليلة واجزاؤهما كالوقت والساعة وما يتركب منهما
والمكان ما يشغله الجسم من الحيز قوله وشرط نصبه تقدير في
اي شرط نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت
ملفوظة امتنع نصبه والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا
في حالة واحدة فوان يكون في مقدرة لانها لو لم يكن في مقدرة
لكان اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه قوله وظروف الزمان
كلها تقبل ذلك اي وظروف الزمان معينا كان او مبهما فانه

يقبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل عليهما كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظروف الزمان مبهما كان او معينا قوله وظروف المكان ان كان مبهما اي ان كان ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب مستلزم لمكان من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما قوله وفسر المبهم بالجهات الست اي لما كان ظروف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير في والمعين غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم فسره وقال المكان المبهم هو الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها قوله وحمل عليه عند ولدى اي حمل على المكان المبهم عند ولدى وشبههما نحو وسط مع لكونهما مشابهة للجهات من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت جلست خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض فكذلك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي في حواليك قوله ولفظ مكان لكثرته اي وحمل على المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك

قوله حواليك اي اطراف حواليك بكسر اللام نقل حركة الياء الى اللام بعد سلب حركة ما قبله فصار حواليك ١٢

مع كونه معينا لكثرة الاستعمال او لانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته به بسبب امر خاص غير داخل في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان المبهم بالخلف انما هي بسبب كون الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين مكان له اسم تسميته به بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسميته بها بسبب الحائط والسقف وغيرهما وكلها داخلة في مسماها قوله وما بعد دخلت اي وحمل على المكان المبهم من الامكنة المعينة ما بعد دخلت في قولك دخلت الدار على مذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعضهم انه متعد فما بعده ح مفعول به فلا يكون من هذا القبيل والاصح وهو مختار المصنف انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا لان نظيره وهو عرت ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا عليهما قوله وينصب بعامل مضمر اي وينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم اي صم يوم الجمعة قوله وعلى شريطة التفسير اي وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به بتفاصيله يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويجوز الرفع ويختار

لان النصب مستلزم للحذف ١٢

النصب في مثل ايومُ الجمعة صمته وما يوم الجمعة صمته او لا
تصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا
يوم الجمعة سافرت فيه فصمه وحيث يوم الجمعة سافرت فيه
فصمه ويتساوي الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم
السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صام
زيد صمته وهلا يوم الجمعة صمته قوله المفعول له هو ما
فعل لاجله فعل مذكور فقوله ما فعل لاجله فعل متناول لنحو
نحو اعجبني التاديب وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل
من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه
لم يفعل لاجله فعل مذكور مثاله ضربته تاديبا له فالتاديب فعل
لاجله فعل مذكور وهو الضرب وكذلك قوله قعدت عن
الحرب جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود و
المراد بالفعل المذكور هٰهنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي
فان المصدر مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له علة غائية للفعل
اي سبب حامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له
في الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون سببا نحو قعدت
عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج و
لهذا اورد مثالين قوله خلافا للزجاج اي التاديب والجبن
في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب
عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا له مصدر من غير لفظ
الفعل فكانه قال ضربته ضربا او ادبته تاديبا له وهو ضعيف

لان المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج
لم يفهم منه العلية قوله وشرط نصبه تقدير اللام اي و
شرط نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرة غير ملفوظة
لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يكن نصبه
مع الجر ولو لم يكن مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي شرط
المفعول له قوله وانما يجوز حذفها الخ اي انما يجوز حذف
اللام عن المفعول له عند حصول الشرطين احدهما ان يكون
المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اي يكون فعلا لفاعل
فعل علل هذا الفعل به فكما كان الضرب في المثال المذكور
فعلا للمتكلم فكذلك التاديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض
بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا وطمعا مفعول له مع انه
ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع
لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم
سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة
خوفكم وطمعكم او كون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى
الاطماع والثاني يكون المفعول له مقارنا للفعل في الوجود
وذلك بان يكون التاديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما
او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل
المعلل سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن
لغيره نحو جئتك لاكرامك الزائر او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود
نحو جئتك اليوم لاكرامي لك امس لم يكن فعلا لفاعل الفعل

المعلل ولم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك
لي امس لم يجز حذف اللام وانما اشترط في جواز حذف اللام
حصول شرطين مذكورين لمشابهته المصدر الذي من
لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفا بهذين
الشرطين فلما شابه المصدر تعدي الفعل اليه من غير اللام
كما يتعدي الي المصدر ولانه اذا علم حصول هذين الشرطين
علم انه علة حاملة للفاعل علي الفعل فلم يحتج الي اللام و
يعلم من قوله وانما يجوز حذفها اذا لم يحصل الشرطان لم
يجز حذف اللام ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اثبات اللام
مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام مع التنكير
ضعيف وقيل غير جائز لانه يشبه الحال والتميز لما
فيه من البيان وكونه نكرة كالحال والتميز ولقائل ان يقول
ان الامر الاول ليس بشرط فان الجبن في المثال المذكور منصوب
مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه
انا لا نسلم ذلك لان الجبن فعل واثر لنفسه ومزاجه ولا يلزم
من عدم اختيار فاعله فيه ان لا يكون فعلا له لان الفعل قسمان
اختياري وطبيعي فان الثاني متحقق ههنا المفعول
معه مذكور بعد الواو الخ قوله مذكور بعد الواو احترازبه
عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو زيد فعمرو قوله لمصاحبة
معمول فعل احترازبه عما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو
اخوك او يكون معمول فعل لكن لا لمصاحبة نحو جاءني زيد

وعمرو قبله او بعده ولا ينتقض الحد بمثل قولنا جاءني زيد
وعمرو معه لان عمرو ليس بمفعول معه لان المراد بالمصاحبة الحاصلة
التي اصله من الواو ويدل عليه تقييده الواو بالمصاحبة
وههنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان ذكر معه تكرارا
قوله لفظا او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه قوله
فان كان الفعل لفظا الخ اعلم ان العامل للمفعول معه
لا يخلو من ان يكون فعلا لفظا او فعلا تقديرا والمراد بالفعل
لفظا الفعل واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا مما يستنبط منه
معنى الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف
او لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب
النصب علي ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع
والنصب وانما جاز العطف ههنا لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل
وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا وعمروا فانه جاز العطف
مع انه لم يجز غيره لا يقال يريد بالجواز جواز العطف
وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك
والذي يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان الفعل معنى وجاز
العطف تعين العطف فانه اطلق الجواز علي العطف مع انه واجب
وفيه نظر من وجه اخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز
الوجهين وانما يجوز النصب ان لو اريد المصاحبة وهو ممنوع
وجواب الاخير ان الكلام في عامل المفعول المذكور بعد الواو

التي للمصاحبة وح لا شك انه يجوز فيه الوجهان فان قيل
انما حد المفعول معه لينصب اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب
والجواب الذي ذكره في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول
فيه لا يمكن ههنا لانه انما حد كل واحد منها بعد ان علم ان
فيما منه يرفع وهو الذي يقام مقام الفاعل قلنا انما جاز
فيه غير النصب لبيانه ههنا كما بين في غيره قبل ذكر الحد فلولا
بيانه ههنا جزمنا ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم ما ذكره
ومن تردده في الكتاب ان عمروا في قولنا قام زيد وعمرو وما استفهام
لزيد وعمرو مفعول معه لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر
وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت
وزيدا وانما لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع
المتصل من غير تاكيد ولا فصل كما يجيء في بابه وان كان العامل
فعلا تقديرا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز وان جاز
العطف تعين العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم
يجز العطف تعين النصب للضرورة نحو ما لك وزيدا وما شانك
وعمرا وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة
الجار ولم يعد الجار ههنا فاذا امتنع العطف تعين النصب بانه
مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمرا وانما اورد
مثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود مع حرف الاستفهام والجار
المجرور ومع حرف الاستفهام والاسم قوله الحال ما يبين
هيئة الفاعل او المفعول به الخ اي الحال ما يبين هيئة الفاعل

نحو جاءني زيد راكبا اي هيئة المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا
عن ثيابه او هيئة الفاعل او المفعول به معا نحو لقيت زيدا
راكبين فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كانت مبينا للذات
كالتميز او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول
النعت نحو جاءني زيد الراكب ورايت زيدا الراكب لان
الراكب مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به
ونحو القهقرى في رجع القهقرى لانه لا يبين هيئة الفاعل
والمفعول به وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال لا تقع بيانا
لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل
بمثل جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو
مفعول معه لان مجيء الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه
مفعول معه وانما قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال
قد يكون جملة والجملة لا يكون اسما قوله لفظا او معنى اي الفاعل
الذي يكون للحال حالا عنه فاعل لفظا او فاعل معنى وكذلك
المفعول الذي يكون للحال حالا عنه مفعول لفظا او معنى مثال
الفاعل والمفعول لفظا نحو ضربت زيدا قائما فان قائما يحتمل ان
يكون حالا من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان
يكون حالا من زيد وهو مفعول به لفظا ومثال الفاعل معنى
نحو زيد في الدار قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس
بفاعل لفظا لانه مبتدأ لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل وحاصل
الذي هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى قوله هذا

زيد قائما فقائما حال عن زيد وهو مفعول معنى تقديره
انبه عليه او اشير اليه قائما ومنه قوله تعالى هذا بعلي
شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى وتقديره انبه على
بعلي او اشير الى بعلي شيخا ولقائل ان يقول المثالان الاخيران
غير مطابقين للمقصود لان زيدا ليس بذي الحال ولا الزم
اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل في زيد
هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي هو في الدار في المثال الاول
ومعنى التنبيه او الاشارة في المثال الثاني وهو غير جائز في
كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول الضمير
المستكن في الظرف وفي المثال الثاني الضمير الذي في انبه
اليه او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق ذي
الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العائد
اليه وانما اطلق ذو الحال عليه لكون الضمير العائد غير
ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه في المعنى قوله وعاملها الفعل
او شبهه او معناه اي وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا
قائما واما شبه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر
واسماء الافعال نحو زيد ضارب عمرا قائما واما معنى الفعل
وهو الذي استنبط عنه معنى الفعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة
والظروف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في الدار زيد قائما
وهذا زيد قائما قوله وشرطها ان تكون نكرة اي وشرط الحال
ان تكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها قوله وصاحبها

انما اشترط كون ذي الحال معرفة لان الحاجة الى احوال المعارف اهم لان الشيء اذا كان معلوما
تدفع الحاجة بالحكم عليه بخلاف النكرة لان الحاجة الى صفاتها اهم لانها اذا كانت غير معلومة فالحاجة
الى تميزها عن غيرها اهم من الحاجة الى الحكم عليها لان الحكم مرتب على التمييز

معرفة اي وصاحب الحال يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه
وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وانما قال غالبا لجواز وقوع
صاحب الحال نكرة كما يجيء اعلم ان صاحبها مرفوع وليس
بمجرور لعطفه على الهاء في شرطها لان كون صاحب الحال معرفة ليس
بشرط قوله وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال
ان تكون نكرة والعراك في قولهم ارسلها العراك حال مع كونه معرفة
وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه ان نقول لما دل
الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا الى تاويل
وتاويله ان العراك مصدر عن حال محذوف وتقديره ارسل
الجمال تعترك العراك ومررت به ينفرد وحده فلما حذف
الفعل قيل ان العراك ووحده حال على سبيل المجاز تسمية
للمفعول باسم الفاعل او نقول انه مصدر واقع موقع الحال
النكرة اي ارسلها معتركة ومررت به منفردا قوله فان كان
صاحبها نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها نحو جاءني راكبا
رجل لانه لو اخر لالتبس بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا مجردا
عن ثيابه فقدم في سائر المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب قوله
ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي ولا يتقدم الحال
على العامل المعنوي فلا يقال زيد قائما في الدار لضعف العامل
بخلاف الظرف اي يجوز تقديمه على العامل المعنوي نحو قولهم
اكل يوم لك ثوب فثوب مبتداء ولك الجار والمجرور في محل الرفع

بانه جيزه وكل يوم منصوب على الظرفية والعامل فيه معنى
الفعل وهو ذلك وانما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي
لجواز الاتساع في الظروف بما لم يتسع في غيرها وانما احتاج الى
ذكر جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي لجواز الاتساع في
الظروف بما لم يتسع في غيرها وانما احتاج الى ذكر جواز تقديم
الظرف على العامل المعنوي لوجود مناسبة بين الحال و
الظرف لدلالة الحال على الزمان كالظروف ولكونهما فضلة
في الكلام مع اختلافهما في هذا الحكم ويعلم منه جواز تقديم
الحال على العامل الفعلي او شبهه لكن اذا لم يكن مانع اما اذا
كان مانع فلا يتقدم عليه اما الفعل فبان دخل عليه ان او ما
المصدريتان واما ما يشبهه فبان كان مصدرا او اسمي
الفاعل والمفعول المعرفتين بلام التعريف او الصفة المشبهة
لانها بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها ولضعف
الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو اما اذا
كان بالواو فلا يتقدم على العامل فعلا كان او غيره مراعاة
لباب الاول وهو العطف كما روعي في المفعول معه قوله ولا على
المجرور في الاصح اي ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على
المذهب الاصح فلا يقال مر بزيد راكبة بهند لان الحال تابع
لصاحب الحال والتابع لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع و
المجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه وانما قال على
الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور

بخلاف المجرور بحرف

نحو قول الشاعر اذا المرء اعيته السيادة ناشيا
فمطلبها كهلا عليه شديد فكهلا حال من الهاء في عليه
قوله وكل ما دل على هيئة الخ اي كل ما دل على هيئة وصفة
جائز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب
منه رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا
فالبسر والرطب حالان مع انهما دالين على الهيئة والصفة و
العامل في رطبا هو اطيب بالاتفاق وفي بسرا خلاف فقال
ابو علي الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه
لا افعل التفضيل لامتناع تقديم معمول اسم التفضيل
افعل التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال مصنف الكتاب
هو اطيب وجوز عمل افعل التفضيل فيما قبله لجواز قولهم تمرة
نخلتي بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل
بالاتفاق قوله وتكون جملة خبرية اي ويكون الحال جملة
خبرية كما تكون مفردا لان الحال خبر عن ذي الحال بالحقيقة فكما
ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز وانما
قال جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب لان الحال
خبر فيجب ان يكون محتملة للصدق والكذب ولا بد ان يكون
في هذه الجملة رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو
قوله فالاسمية بالواو الخ اي الجملة التي يقع حالا اما
يكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه

انما قال مضارعا احترازا عن
المستقبل لانه لا يقع
حالا لانه لا يقال جاني
زيد سيركب للمنافات
بين الحال والاستقبال

فهذه خمس جمل فالاولي اعني الاسمية بالواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكب فغلامه راكب جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة او بالضمير وحده علي ضعف لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا بخلاف الاوليين لوجود الواو في اولها نحو كلمته فوه الي في فقولنا فوه الي في حال مع الضمير وحده والثانية وهي ان يكون فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم الفاعل نحو جاءني زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو مستتر في يركب واما الباقية وهي التي فعلها مضارع منفي او ماض مثبت او منفي فبالواو والضمير نحو جاءني زيد وما يركب وجاءني زيد وقد ركب وما ركب او بالواو وحده نحو جاءني زيد وما تطلع الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما يركب وجاءني زيد قد ركب وجاءني زيد ما ركب قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اي لا بد من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي المثبت حالا وذلك لان الماضي يدل علي الانقضاء والحال يدل علي عدم الانقضاء فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال ومثال قد الظاهرة نحو جاءني زيد قد ركب ومثال المقدرة نحو قوله تعالي او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وانما قيد

الماضي

قوله جملة اسمية اشارة الي الخلاف فانهم اختلفوا في ان هذه الجملة هل يجب ان يكون اسمية او لا وما ذكره هو الحق عند المصنف

٧٣

الماضي بالمثبت لانه لو كان منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليهما لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي الي الحال بحكم الاستصحاب فلا يحتاج الي قد بخلاف الثبوت فانه يحتاج في استمراره الي فاعل ومثبت قوله ويجوز حذف العامل اي يجوز حذف عامل الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل سائر الاشياء ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا قوله ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في الحال المؤكدة فالحال المؤكدة هي التي لا ينتقل ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف ذلك فمثال الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينتقل عن العطف ما دام موجودا غالبا وانما يجب حذف عامله لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له فاستغني به عن التصريح بالعامل الذي هو اثبته او احقه او ثبت او حق فحذف عاملها ولم يستعمل فهذه الحال حال من المفعول او عن الفاعل قوله وشرطها ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية اي وشرط هذه الحال ان يكون تاكيدا ومقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا ومقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه يجوز حذفه قوله التمييز ما يرفع الابهام الخ اعلم ان التمييز هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فقوله ما يرفع الابهام احتراز به عما لم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا وقوله المستقر احتراز به عما

وانما قال المستقر اي الابهام الذي وقع بالوضع فاحترز به عن مثل قولك ابصرت عينا جارية لان جارية وان رفعت ابهاما لان العين يحتمل العين الجارية والباصرة وغيرهما لكن ليس من هذا الباب لان هذا الابهام ليس بالوضع لان الواضع انما وضع العين لاحد المعاني على التعيين وانما عرض الابهام بالنسبة الى السامع بخلاف عشرون لانه ما وضع للدلالة على ذات معينة هذا التقرير ما ذكره المصنف وبهذا القيد خرج عطف البيان ايضا لانه وان رفع ابهاما لكن ما يرفع ابهاما مستقرا لما ذكرنا ولذلك

عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رايت عينا جارية
فان الجارية يرفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير
مستقر في العين لان العين في الاصل لم يوضع مبهمة بل حصل
الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب وقوله عن ذات
احترازا به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال كقولنا
جاءني زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن صفة
وهيئة لا عن الذات لان زيدا لا ابهام فيه بل في المجيء
قوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا يرد عليه
النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لخروج
كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة قوله فالاول عن
مفرد مقدار غالبا الخ اي التمييز الذي يرفع الابهام المستقر عن
ذات مذكورة وهو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما
يرفع التمييز الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون
او بالاضافة وهو ههنا مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار
او غير مقدار والمقدار وهو الغالب اما في عدد نحو عشرون
درهما وخمسة عشر درهما وسياتي تمييز الاعداد في باب العدد
واما في غير عدد وغير العدد اما ممسوح نحو ما في السماء
قدر راحة سحابا واما موزون نحو عندي رطل زيتا ومنوان
سمنا واما مكيل نحو قفيزان برا قوله فيفرد ان كان جنسا اي يفرد التمييز
حال التثنية والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد من الجنس ما

يطلق اسمه على القليل والكثير نحو الزيت والماء والخل
وغير ذلك تقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال
زيتا وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية والجمع لوقوع
الجنس على القليل والكثير الا ان تقصد الانواع المختلفة فيطابق
التمييز ما قصد لعدم دلالته عليها حينئذ فيقول عندي رطل زيتا
ورطلان زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان
كان المراد بالتمييز جمعا فيقال قنطار اثوابا وعندي بيت
كتبا قوله ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية الخ اي ان
كان الاسم المفرد الذي يميز تم بالتنوين او بنون التثنية
جازت اضافة ذلك الاسم الى ذلك التمييز وجاز ترك اضافته
اليه تقول رطل زيت ورطل زيتا وقفيز بر وقفيزان برا
بالاضافة وترك الاضافة وان لم يتم بالتنوين او بنون التثنية
بل يتم بشيء آخر لم يجز الاضافة وذلك الشيء اما شبه نون
الجمع نحو عشرون درهما واما الاضافة نحو مثلها زبدا وانما لم
يجز الاضافة في نحو عشرون درهما لانه لو اضيف مع حذف
النون لم يجز لان هذا النون من نفس الكلمة وما هو من نفس الكلمة
لا يحذف بالاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذه النون
شبيهة بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون فكذلك لا يثبت
ما هو شبيهه فاذن لم يضف مثل عشرين واخواته الى التمييز وفي
التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز اضافته الى
غير المميز لكنه جائز بالاجماع نحو عشريك وعشري رمضان

والصواب ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما
مرايت فلو اضيف الي المميز لزم الالتباس ولم يعكس الامر
دفعا لتوهم اضافة الشيء الي نفسه لان العدد هو المميز في
المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الي نفسه وانما لم يجز
اضافة مثلها الي زيدا لانه مضاف مرة فامتنع اضافته مرة
اخرى قوله وعن غير مقدار عطف على مفرد اي التمييز الذي
يرفع الابهام عن ذات مذكورة اما تمييز عن مفرد مقدار
واما تمييز عن مفرد غير مقدار ومثال المفرد المقدار ما مر
ومثال المفرد غير المقدار خاتم حديدا او فضة يجوز الاضافة
وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار المص بقوله
الخفض اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها
اي والتمييز عن ذات مقدرة هو التمييز عن ذات مقدرة في
نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او فيما يشابه الجملة نحو زيد
طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في نسبة في اضافة نحو اعجبني
طيبه زيد ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا فالنفس
في قولنا طاب زيد نفسا يرفع الابهام عن ذات مقدرة
لا عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات اسند
اليه الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا
الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب
اليه فيذكر تلك الذات لرفع الابهام المستتر قوله او ما ضاهاها
اي ما شابه الجملة وضاها فعل ماض من المضاهاة وهي المشا

والمشابهة للجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
مع فاعلها قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي
والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب
زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال الاول عبارة عن ذات
عن متعلقه والثاني اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلق تميز
به تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف بالمو
قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه الخ اي اذا كان
التمييز اسما صالحا لان يرجع الي ما انتصب عنه والي متعلقه
جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه نحو طاب زيد ابا
فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولد زيد
ونحو طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد بها
ابوة زيد او ابوة من ولده وان لم يكن صالحا لذلك تعين ان
يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تمييزا عنه نحو
طاب زيد علما ودارا فالعلم والدار لا يصلح الا لجهة واحدة
وهي انه متعلق ما انتصب عنه هذا ما فهمته من شرح المصنف
في هذا الموضع وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء
واحدا وهو غير مفيد ولانه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع
ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه
كقولنا طاب زيد نفسا ولان النص غير مساعد لهذا الشرح
وان حملناه على مقتضى النص اشكل بمثل طاب زيد نفسا فان
نفسا يصح حمله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة

والمشابهة

لا يخلو الكلام عن تعسف قوله فيطابق بينهما اي يطابق
التميز في الصورتين اعني ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب
عنه قوله ما قصد اي ان قصد مفرد افرد التميز وان
قصد مثنى ثني التميز وان قصد جمع جمع التميز في الصورتين
فنقول اذا كان التميز عين ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا
والزيدان ابوين والزيدون اباء وكذلك تقول اذا كان
التميز لمتعلق ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا اذا اردت اباه
فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او ابا وابا امه
طاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا له قوله الا ان يكون
جنسا اي يطابق التميز في الصورتين ما قصد الا اذا كان
التميز جنسا فانه لم يطابق ح كالعلم والابوة فانه اذا اردت العلم
من حيث هو علم لا يطابق وكذلك اذا اردت الابوة من حيث
هي ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة فح يثنى
ان كان المراد مثنى ويجمع ان كان جمعا فيقال طاب زيد علمين
ان كان المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد
علوما ان كان المراد انه طاب بسبب علوم كثيرة ولقايل ان
يقول في عبارة الكتاب نظر لان يكون جنسا مستثنى من قوله
فيطابق فيهما ما قصد والاستثناء الثاني استثناء من الاستثناء
الاول فيكون معناه فيطابق التميز في الصورتين ما قصد
الا ان يكون التميز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان يكون
يقصد به الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان الا

اي لا نسلم امتناع قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع
المختلفة لجواز قصد التثنية والجمع مع قصد فردين او ثلاثة افراد من
نوع واحد من ذلك الجنس ١٢

الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد في الجنس و
الاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التميز لما قصد في الجنس به
انا لا نسلم استحالته فان الاول يقتضي عدم مطابقة التميز
لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع
المختلفة والثاني ان يقتضي مطابقته لما قصد من التثنية
والجمع اذا قصد الانواع المختلفة فان قيل لا يمكن قصد التثنية
والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور
قلنا لا نسلم ذلك لتكثر احاد نوع من جنس واحد فيجوز
ان يقصد اثنان او ثلثة من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى
ولا يجمع وح لم يطابق التميز ما قصد فان قيل هلا لم يطابق
التميز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق
ما قصد من انواع جنس واحد قلنا لاتحاد افراد النوع
الواحد في الحقيقة واختلافها في العوارض والمشخصات
واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقايق فجاز اطلاق
الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت لاتحادها
في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس
اذا قصدت لاختلافها بالحقايق قوله وان كان صفة اي
وان كان التميز صفة كان التميز عين ما انتصب عنه ومطابقا
له لكونه اياه في المعنى فيقال طاب زيد فارسا وطاب الزيدان
فارسين وطاب الزيدون فوارس وكذلك تقول لله دره
فارسا ولله درهما فارسين ودرهم فوارس واذا كان التميز صفة

احتملت تلك الصفة ان تكون حالا كما في المثال المذكور
لكن التميز اولي من الحال لان المراد منه دعاء له مطلقا سواء
كان حال كونه فارسا او غيره وهذا يفهم منه لا من الحال
اذا كان تميزا دون ان يكون حالا والفرق بين التميز
في قولهم لله دره فارسا وبين قولهم بتلها زيدا ان
الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الي الضمير لا عن نفس
در وان الزبد يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في
اضافة المثل الي الضمير بل في نفس المثل قوله ولا يتقدم التميز
اي ولا يتقدم التميز علي العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا
او غير فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون
لرقة يعمل معها موخرا وان كان فعلا فلان التميز في المعني
فاعل فكما لا يتقدم الفاعل علي الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما
قلنا انه فاعل في المعني لان اصل قولنا طاب زيد نفسا طاب
نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل
عنه الي قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد و
المبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اثم ذكره معتبرا
يوجب التاكيد والمبالغة واما مثل قوله تع وفجرنا الارض عيونا
فحمل عليه اطرادا للباب قوله ولا اصح ان لا يتقدم علي الفعل
اي التميز لا يتقدم علي العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا
كان فعلا فالاصح انه لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا
للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التميز علي العامل الفعل

متمسكين بقول الشاعر اتهجر ليلي بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب والجواب عنه ان الرواية
ممنوعة بل الرواية هكذا وما كاد نفسي بالفراق تطيب قوله
المستثني متصل ومنقطع الخ اي المستثني علي ضربين احدهما
مستثني متصل والاخر منقطع فالمستثني المتصل هو الذي
اخرج بالا او احدي اخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظا نحو
جاءني الرجال الا زيدا فزيد مخرج عن متعدد لفظا لان
الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاء القوم الا زيدا فزيد
مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد
كثيرين لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل مفرد اللفظ وفيه نظر
لان المستثني منه لا تعدد فيه لفظا بل معني فالحق ان يقال
معناه ان المستثني هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاءني
القوم الا زيدا او عن متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيدا
او يكون معناه ان المستثني هو المخرج لفظا عن متعدد نحو
جاءني القوم الا زيدا او المخرج تقديرا نحو جاءني زيد ليس الا
وانما قال بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة
نحو اكرم من بني تميم العلماء فان الجهال مخرجة عنه وبالبدل
كقوله تع ولله علي الناس حج البيت من استطاع اليه
سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وبحكم
بالجملة لئلا يدخل في حد المخرج بغير الا واخواتها فانه
لا يسمي مستثني واخوات الا هي غير وخلا وعدا وما عدا

و ماخلا وليس ولا يكون وسوى وسواء قوله والمنقطع
المنقطع المذكور بعدها غير مخرج اي المستثنى المنقطع هو
الذي ذكر بعد الا او احدى اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءني
القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم
لعدم تناول القوم اياه قوله وهو منصوب الخ اي والمستثنى
منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى
في اي صورة واجب النصب في اي موضع جائز النصب وفي
اي موضع مخفوض فابتدأ بالصورة الاولى اعني واجب النصب
وهي في مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التي لغير الصفة
في كلام موجب والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا
استفهاما نحو جاء في القوم الا زيدا وانما قيد الا بغير الصفة
لان الا لو كان للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها
تابعا لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فالله بعد الا التي هي للصفة اي آلهة غير الله فالرفع بالتبعية
على الصفة وانما يجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع
حمل الا على الصفة اما الاول فلان اقتضاء البدل فساد المعنى
لان المبدل منه في حكم الساقط فيكون تقدير قولنا جاءني
القوم الا زيدا هو جاءني الا زيد فيلزم منه مجيء جميع
العالم اليه الا زيد وهو ظاهر الفساد واما الثاني فلانه
انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع
ذلك وانما قال في كلام موجب لانه لو كان كلام غير موجب

لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيدا فزيد يجوز رفعه
على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء والثاني من المواضع
التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى
منه نحو قوله وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب
الحق مشعب فآل احمد مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو
شيعة وكذلك مشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه
وهو مشعب وانما وجب النصب اذا كان مقدما على
المستثنى منه لانه لم يصلح ان يكون بدلا وصفة لامتناع تقدم
البدل على المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف واشار الى
هذا التفسير بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث من
المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا
عند الاكثرين نحو ما جاءني القوم الا حمارا وانما قلنا وجب
نصبه لانه امتنع البدل لامتناع كونه احد الابدال الاربعة
اما امتناع الثلثة الاولى فظاهر واما امتناع بدل الغلط
فلصدوره عن قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك
ولامتناع كونه صفة لعدم الفائدة في الصفة ههنا ولانه لا يجوز
الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال
في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله وبلدة ليس بها
انيس الا اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس منقطع
بعد الا مع رفعه بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان المراد
بالانيس ما يؤانس به ويلازم المكان فهو اعم من الانسان

فاليعافير والعيس بدل من الانيس بدل البعض من الكل و
الرابع من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا و
عدا عند الاكثرين تقول جاء ني القوم عدا زيدا وخلا
زيدا اي عدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا وانما وجب
النصب لانه مفعول به ويجب نصب المفعول به وانما قال
في الاكثر لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما مخفوضا
والخامس من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون المستثنى
بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب نصبه بعد
ما عدا وما خلا لان ما مصدرية لا يدخل الا على الفعل فوجب
ان يكون خلا وعدا بعد ما فعلين وفاعلهما مضمر والمستثنى
بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاء ني القوم ما خلا
زيدا او ما عدا زيدا اي جاء ني القوم خلو بعضهم زيدا
فهو مصدر في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا وانما
وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان
ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما و
يجب نصب خبرهما فوجب النصب تقول جاء القوم ليس زيدا
او لا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا او لا يكون بعضهم زيدا
قوله ويجوز النصب ويختار البدل الخ اي ويجوز
نصب المستثنى ويختار ابداله عن المستثنى منه فيما بعد الا
في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا
نحو ما جاء ني القوم الا زيد والا زيدا برفعه ونصبه فالرفع

على البدل والنصب على الاستثناء لكن البدل اولى لا تكلف فيه
والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه بالمفعول به وانما قال في كلام
غير موجب لانه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل كما مر في
مواضع وجوب النصب وانما قال مذكور المستثنى منه لانه لو لم
يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على
حسب العوامل كما يجيء ومثال ما يجوز النصب ويختار البدل
كقوله تعالى ما فعلوه الا قليل برفع القليل على البدل من واو فعلوه
ونصبه على الاستثناء قوله ويعرب على حسب العوامل الخ
اي ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى
منه غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام
غير موجب لصحة المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى
مثاله ما ضربني الا زيد فان اقتضى العامل المتقدم الفاعل
يرفع ما بعد الا بان يكون فاعلا له نحو ما جاء ني الا زيد و
ان اقتضى العامل المفعول به ينصب بكونه مفعولا به نحو
ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر ينصب بكونه
مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في سائر الاشياء
ويسمى مفرغا قوله الا ان يستقيم المعنى استثناء من قوله
وهو في غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى منه انما هو في
غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه يجوز عدم ذكر المستثنى
منه في الاثبات ايضا نحو قولك قرات الا يوم الجمعة لجواز
ان يقرا كل يوم الا يوم الجمعة قوله ومن ثم لم يجز ما زال

زيد الا عالما اي ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه
في الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما لان زال للنفي
وما للنفي فيكون ما زال للاثبات لان النفي اذا دخل على النفي
افاد الاثبات فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جائز لما
مر قوله واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع الخ اي اذا
تعذر ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال
تعين البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا زيد
فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من
احد لكن لا من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ احد لكان من
مقدرة بعد الا فيه لان البدل بتكرير العامل فيكون تقديره
جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وهو غير جائز
عند سيبويه المشار اليه بقوله لان من لا تزاد بعد الاثبات
واذا بطل ابداله عن لفظ احد تعين ابداله عن محل احد لان
محله رفع بانه فاعل ما جاءني ومن زائدة لتاكيد النفي وكذلك
لا احد فيها الا عمرو فان عمرو لا يجوز ابداله من لفظ احد
لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جائز
وكذلك ما زيد شيئا الا شيء فالشيء الثاني لا يجوز ابداله
عن لفظ الشيء الاول لانه لو سلط ابدل من لفظه لزم تقديره
ما عاملة بعد الا وهو غير جائز لان ما ولا لا تقدران عاملتين
بعد الا لان نفيهما قد انتقض بالا فاذن بطل عملهما لانهما
انما يعملان لاجل مشابهتهما بليس من حيث النفي فاذا انتقض

النفي بطل المشابهة بليس فاذا بطل المشابهة بليس ابطل عملهما
قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا اي لا يجوز ان يقال
ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه
جاز ههنا لان ليس انما تعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا كان
كذلك لم يكن اثر لنقض النفي مع بقاء الامر الذي يعمل ليس بسببه
وهو الفعلية فهي في قوله العاملة هي عائد الى ليس والضمير
في قوله لاجله يعود الى الامر او الى الالف واللام بمعنى التي في العاملة
وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز ليس زيد الخ اي ومن اجل
ان عمل ما ولا لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي
جاز ان يقال ليس زيد الا قائما لبقاء الفعلية التي تعمل ليس لا
مع بطلان النفي وامتنع ان يقال ما زيد الا قائما لبطلان
النفي الذي لاجله يعمل ما قوله ومخفوض بعد غير وسوى
وسواء الخ والمستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين
وضمها وسواء بفتح السين وكسرها وحاشا تقول جاء في القوم
غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد لان
المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف
اليه مجرور فوجب جره بعد هذه وان المستثنى بعد حاشا
مجرور بحاشا لانه حرف جر وانما قال في الاكثر لان حاشا
حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا عند الاكثرين
وفعل عند بعضهم فاذا كان فعلا لم يكن ما بعده مخفوضا
بل منصوبا بانه مفعول به وفاعله مضمر كما ذكرنا في عدا

وخلا قوله واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على
التفصيل اي اعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب
الاسم المستثنى بالا على التفصيل اي كما ان المستثنى بالا غير
الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب فكذا
ههنا لم يجز الا النصب تقول جاء القوم غير زيد بالنصب
فقط وكما انه اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى منه وجب
النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني غير زيد القوم بنصب
غير فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب
النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير حمار وكما
ان المستثنى بالا اذا كان في كلام غير موجب والمستثنى
منه مذكور جاز النصب والبدل فكذلك ههنا تقول ما
جاءني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على
البدل وان لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب
الذي يقتضيه العامل فتقول ما جاءني غير زيد وما ضربت
غير زيد وما ضربت زيدا غير ضربة وما ضربت زيدا
غير يوم الجمعة قوله وغير صفة حملت على الا اعلم ان
اصل غير ان يكون صفة لجوازه وقوعه صفة في جميع مواضع
كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء في بعض مواقعه
نحو جاءني رجل غير عاقل الا انها تحمل على الا في الاستثناء
كما ذكرنا واصل الا ان تكون للاستثناء لا للصفة لكونها
حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل على غير في

في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور
لتعذر الاستثناء ح وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة
لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء لان النكرة في موضع النفي يفيد العموم
فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءني احد الا زيدا
وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف لم يتعذر
الاستثناء نحو جاءني الرجال الا زيدا الا نح للاستغراق
والعموم وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور
محصور لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان على عشرة الا واحدا ف
لقائل ان يقول لا حاجة الى قيد غير محصور لانه لا يطلق الجمع
على الاعداد كما نص المصنف عليه في باب العدد وانما قلنا
انها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء
لان الاستثناء اخراج الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله
فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب
دخول المستثنى في المستثنى منه لان الجمع المنكور غير المحصور
كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من
جملة الثلثة ومثاله قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
اي لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لآلهة وهي جمع
منكور غير محصور لانه لو نصب الله لم يلزم منه التوحيد
الذي هو المطلوب من الآية لانه يصير معناه ح لو كان فيهما
آلهة مستثنى منهم الله لزم فساد السموات والارضين لو لم
يلزم منه انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى منهم الله لزم

فالاصوب ان يقال الا اذا كان تابعا لجمع منكر غير متناول لما بعدها حتى يخرج عن جواز الاستثناء ان يقال جاءني رجال عشرة الا زيد ويدخل فيه دراهم الا درهما وعشرة الا واحدا

فسادها وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكر غير محصور وبقولنا جاءني رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونها تابعا لجمع منكر محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد ويمكن ان يجاب عن الاول بان دراهم محصور في ثلثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع وعن الثاني بان الجمع المنكر غير محصور لذاته بل محصور بسبب الصفة وهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور ههنا المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي الجواب الاخير نظر لانه في بيان ضابطة يتعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل عليه قصد تقييد حملها على غير في الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكر غير محصور واعلم انه لو قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعدها لم يتوجه عليه شيء من هذه الايرادات قوله وضعف في غيره اي ضعف حمل الا للصفة في غير الجمع المنكر غير المحصور لامكان الاستثناء كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان

اي غير الفرقدين

فالفرقدان مرفوع بانه صفة كل اخ والاخ ليس جمعا منكورا غير محصور قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف مثلا اذا قلت جاءني القوم سوى زيد فكانك قلت جاء في القوم مكان زيد ولم يسمع فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه قد اجاز قوم اجراهما مجرى غير في جواز وقوعهما غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فسوى فاعل لم يبق وكقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها الخ اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول كان او احد اخواتها فقوله المسند شامل لخبر المبتدا وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا فلما قال بعد دخول كان او احدى اخواتها خرج عنه خبر المبتدا وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا ومثاله كان زيد قائما فقائما هو المسند بعد دخول كان قوله وامره كامر خبر المبتدا اي وحكم خبر كان واخواتها حكم خبر المبتدا في جواز وقوعه مفردا وجملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على عايد الى اسمها وفي جواز تقديم الخبر على الاسم كقولنا كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم وكان زيد قام ابوه وكان قائما زيد قوله ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان حكم خبر المبتدا الا في جواز

تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة فان خبر كان اذا كان
معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه في الاسم
لاختلافهما في الاعراب تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر
المبتداء فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه على المبتداء لئلا
يلتبس الخبر بالمبتداء اعلم انه لو قال فيه ويتقدم معرفة
او متساويين لكان اولى لينتاول مثل كان افضل منك افضل مني
فانه يجوز تقديم الخبر هنا على الاسم لحصول التميز بالاعراب
ولا يجوز في المبتداء والخبر لوجود الالتباس اعلم ان الخبر
المعرفة يجب ان يكون يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم
على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الحبلى السكرى لحصول الالتباس
قوله وقد يحذف عاملها اي وقد يحذف عامل خبر كان اي
يحذف كان في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا
فخير وان شرا فشر وقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه
في مثله احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه
لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثاني
رفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف
وتقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا والثالث
رفعهما معا نحو ان خير فخير وتقديره ان كان في عمله خير
فجزاؤه خير والرابع نصبهما معا نحو ان خيرا فخيرا وتقديره
ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذا الوجهان متوسطان
في القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول والثاني والحاصل

ان نصب

٨٣

ان نصب الاول ورفع الثاني اولى لقلة الحذف وبيانه ان
في نصب الاول يكون المحذوف كان مع اسمه وان في رفع
الاول يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وان في رفع الثاني
يكون المحذوف المبتداء فقط وفي نصبه كان مع اسمه واذا
ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى فان الوجه الثاني اضعف
لكونه مخالفا للاول في جزئيه والاخيران متوسطان لمخالفتهما
الاول في احد جزئيه فقط قوله ويجب الحذف اي يجب
حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت تقديره لان كنت
منطلقا انطلقت فحذف اللام الجارة كما يحذف حرف الجر
من ان وان في كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان في كلامهم
فوجب العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر
المتصل فصار ان انت منطلقا ثم زيد ما على ان للتاكيد لتكون
كالبدل عن كان فصار ان ما انت منطلقا ثم قلبت النون
ميما وادغمت الميم في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما
وجب حذف كان هنا لان ما عوض عنها فلو اتي بها لزم اجتماع
العوض والمعوض عنه وانه غير جائز قوله اسم ان واخواتها
الخ اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان او
احدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتداء واسم كان و
اخواتها واسم ما ولا وغيرهما ولما قال بعد دخول ان او احدى
اخواتها خرج عنه المبتداء واسم كان و اخواتها واسم ما ولا
وغيرهما وانطبق التعريف عليه مثاله ان زيدا قائم فزيد هو

هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم المبتداء وقد يجيء
استيفاء البحث عنه في باب الحروف بتوفيق الله تعالى قوله
المنصوب بلا التي لنفي الجنس الفرق بين لا التي لنفي الجنس
وبين لا التي بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية والثاني
لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قلت لا رجل في الدار كان معناه
انه ليس في الدار هذا الجنس فاذن لا يجوز ان يكون فيها واحد
او اثنان او ثلاثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان
معناه نفي واحد من جنس الرجال ويجوز كون واحد آخر او اثنين
او ثلاثة او اكثر منها قوله هو المسند اليه بعد دخولها
يليها نكرة فقوله المسند اليه شامل للمبتداء ولاسمي كان وان و
اسمي ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه
هذه الاشياء وقوله يليها نكرة مضافا او مشابها به هذه شرائط
نصب اسم لا اي يلي المسند اليه لا وفقا على يلي الضمير العائد الى
المسند اليه وها في يليها عائدة الى لا ونكرة منصوب بانه حال عن
ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط في نصبه ان يكون تاليا للا
لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم ينصب كما يجيء وانما اشترط
ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب كما يجيء وانما
اشترط ان يكون مضافا او مشابها به لانه لو كان نكرة مفردة
يكون مبنيا كما يجيء مثال المضاف لا غلام رجل في الدار
ومثال المشبه للمضاف نحو لا عشرين درهما لك وشابهته
المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن

حيث

مخصص

حيث ان ما بعدهما متمم ومخصص لهما قوله فان كان مفردا
فهو مبني على ما ينصب به اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه
لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف وغير مشبه به بني
على ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح بني على الفتح نحو لا غلام
في الدار وان كان بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لك و
لا مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر بني على الكسر نحو لا مسلمات
في الدار مع ان الفتح في الاخير اولى من الكسر وانما بني لتضمنه
حرف الجر لان قولنا فلا رجل في الدار مبني على جواب سؤال
سائل محقق او مقدر سائل فقال هل من رجل في الدار فكان
من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا
للسؤال الا انه لما جرى ذكر من في السؤال استغنى عنه في
الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن معنى من فبني لذلك
وبني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه عارضا وبني على الفتح
للخفة قوله وان كان معرفة الخ اي وان كان الاسم الذي
يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير تقول لا زيد في الدار
ولا عمرو اما الرفع فلان لا لا تعمل في المعارف لان وضعها لنفي
النكرات فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني على جواب
سؤال سائل سأل فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير
في الجواب ليكون مطابقا للسؤال وكذلك اذا كان مفصولا
بين لا وبين الاسم بشيء فوجب الرفع والتكرير فتقول لا في
الدار رجل ولا امراة اما الرفع فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف

واما التكرير فلانه مبني على سؤال سائل سائل فقال ارجل في الدار ام امراة فوجب التكرير في الجواب للمطابقة قوله ومثل قضية ولا ابا حسن لها مثال قيل هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير وجوابه انه متاول اي قضية ولا مثل ابي حسن فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان المثل نكرة لان المثل لا يكتسي من المضاف اليه التعريف كما يجيء في باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على احد المنصوب بلا لكون ابا حسن معرفة مع انه ذكر في الحدان المنصوب بلا نكرة قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله الخ اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع تكرير لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا رجل حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة عطف على لا حول وبالله خبره فعلى

هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مبتدأ وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون للا عمل ووجه عدم عمل لا هاهنا شيئان احدهما ان يكون مطابقا للسؤال وهو هل حول وهل قوة مثل ارجل في الدار ام امراة والثاني انه لو نصبا لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف وهو غير جائز ولو فتح احدهما دون الاخر لكان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولاجل هذا قال فرفع الاول على ضعف ولا قوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره قوله واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام سواء كان معنى الهمزة مع لا الاستفهام نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا نزول عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه فبني رجل ونزول وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس الاخير للاستفهام لان القائل لا يقصد بقوله الا نزول الاستفهام عن ترك النزول ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء قوله ونعت المبني الاول الخ اي ونعت المبني مع لا على الفتح اذا كان نعتا او لا مفردا تاليا له جاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة

ما بك معنا لو نزلت
عندنا لخدمناك

شيئًا واحدًا نحو لا رجل ظريف وأما الاعراب فظاهر وح يجوز
رفعه حملا على محل المبني مع لا على الفتح نحو لا رجل ظريف
لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء كما مرّ ويجوز نصبه
حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفًا وان لم يجز حمل توابع سائر
الاسماء المبنيات على لفظها لمشابهة حركة هذا المبني حركة الاعراب
كما مرّ في باب النداء قوله والا فالاعراب اي وان لم يكن النعت
كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذلك بانه اما ان
لا يكون النعت نعت المبني نحو لا غلام رجل ظريفًا وظريفٌ نعت
المعرب فلم يجز فيه الا الاعراب لوجوب كون نعت المعرب معربًا
واما ان لا يكون النعت نعتًا اول نحو لا رجل ظريف عاقلا او عاقل
وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا ثلاثة اشياء شيئًا واحدًا
واما ان لا يكون النعت مفردًا نحو لا رجل ذا مال وانما تعين
الاعراب لان الاسم لا اذا كان مضافًا لا يكون له الا الاعراب
فتابعه اذا كان مضافًا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب واما
ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريفًا وانما تعين الاعراب
لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الصفة
والموصوف شيئًا واحدًا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه
القيود في قوله نعت المبني الاول مفردًا يليه مبني قوله والعطف
على اللفظ والمحل جائز الخ اي والعطف من غير تكرير لا على المبني
مع لا على الفتح جائز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية
برفع جارية على محل لا غلام ونصبها عطف على لفظ لا غلام و

حمل

قوله جائز هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط نصب اسم لا يليها نكرة مضافة ومثل
لا اباله ولا غلامي له ليس بنكرة مضافة لوجود منافي الاضافة وهو اللام ومع هذا يكون منصوبا فاجاب بقوله جائز تشبيها له بالمضاف

وحمل على اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ
هو بالمجد ارتدى وتأزرا قوله مثل لا اباله ولا غلامي له
جائز الخ اعلم انه يجوز ان يقال في مثل لا اب له ولا غلامين
له لا اباله ولا غلامي له اي يجوز ان يعطي له حكم الاضافة
تشبيها له بالمضاف لمشاركته للمضاف في اصل المعنى لان
المضاف وهو ابوه وغلاماه بمعنى اب له وغلامان له ومن
اجل ان جواز لا اباله ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة
من حيث مشاركته له في اصل معناه لم يجز ان يقال لا ابا فيها
لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك لان الاضافة
ههنا لا يكون بمعنى في قوله وليس بمضاف الخ اي قولنا لا اباله
ولا غلامي له ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه
فان سيبويه ذهب الى ان اباه في قولنا لا اباله مضاف الى الهاء و
اللام زائدة لتاكيد الاضافة وكذلك غلامي في قولنا لا غلامي له
في قولنا لا غلامي له مضاف الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة
والمص اشار الى بطلان مذهب سيبويه فقال انه ليس بمضاف
لانه لو كان مضافا لفسد معناه وذلك ان معنى لا اباله لا اباه
وح يبقى لا بلا خبر وهو غير جائز وعمل لا في المعارف وهو ايضا
غير جائز قوله ويحذف في مثل لا عليك اي ويحذف اسم لا في مثل
لا عليك اي لا بأس عليك قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس قد
ذكرنا مشابهة ما ولا بليس فلا نعيدها لئلا يطول قوله هو
المسند بعد دخولها اي خبر ما ولا هو المسند بعد دخول ما ولا

فقوله هو المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان و
غيرها فلما قال بعد دخولهما خرج عنه هذه الاشياء قوله
وهي لغة اهل الحجاز اي ولغة اعمال ما ولا عمل ليس لغة اهل الحجاز
لان بني تميم لا يعملونهما عمل ليس لدخولهما على القبيلين اعني
الاسم والفعل وقد مر هذا البحث قوله فان زيدت ان مع
ما الخ هذه اشارة الى اشياء تبطل عمل ما ولا احدها ان اذا
زيدت بعد ما فانه يبطل عمل ما لضعف عملها بالفصل بينها
وبين معمولها نحو ما ان زيد قائم فقوله بسه وما ان طبنا
جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا واشار المص بقوله فان
زيدت ان مع ما وثانيها انه اذا انتقضت النفي بالا نحو ما زيد
الا قائم وانما يبطل عملها ح لانها انما تعمل بسبب المشابهة
بليس لاجل النفي وقد بطلت ح فبطل عملها واشار اليه بقوله
او انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها
بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فلم يقو في التصرف
قوله واذا عطف عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف على خبر
ما ولا بحرف عطف موجب وهو بل ولكن بطل عملهما لبطلان ما
هو سبب عملهما وهو النفي فالرفع حملا على محل خبرلا وما من حيث
هو خبر للمبتداء في الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد

المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه

اي المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو
الجر والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر

لفظا او تقديرا مرادا فقوله اسم لان المضاف اليه لا يكون
الا اسما لكنه يشكل بالجملة المضاف اليها كمضاف اليه اذ واذ
وحيث ويجاب عنه بان تلك الجملة في تاويل المفرد فاذا قلت
اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس
زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شيء
احترز به عما لم ينسب اليه شيء كخبر المبتداء مثلا وقوله بواسطة
حرف الجر احترز به عن مثل الفاعل والمفعول نحو ضرب زيد
عمروا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر مثال حرف الجر لفظا
مررت بزيد وانا مار بزيد ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام
زيد وخاتم فضة وقوله مرادا احترز به عن الظرف نحو
صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة
حرف الجر وهو في وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة
مجرورا فعلم منه ان المقصود من قوله مرادا المراد في
العمل قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف الخ اي وشرط
المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان
يكون المضاف اسما حذف تنوينه او ما يقوم مقام التنوين
لاجل الاضافة على معنى انه لو كان فيه تنوين او ما يقوم مقام
التنوين لحذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه كاحمد فتقديره
انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو احمدكم وغلام
زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان
التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه ولا اضافة

يونون بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة
يحذف مايقوم مقام التنوين كنوني التثنية والجمع قوله وهي
معنوية ولفظية اي الاضافة على ضربين معنوية ولفظية
والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة
مضافة الي معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام
زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الي معمولها نحو
مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الي معمولها لا
مصر ليس بمعمول المصارع ولاجل هذا لم يقتصر علي قوله غير صفة
وقال مضافة الي معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الي
الفاعل والمفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة
وان مثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية لان المضاف
اليه ليس بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة في مثل قولنا هذا
ضارب زيد امس اضافة معنوية وكذا في زيد افضل القوم
لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه
لو سلط عليه او ان المراد به ان المضاف كان رافعا او ناصبا
للمضاف اليه قبل الاضافة قوله وهي اما بمعنى اللام الخ اي الاضافة
المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف
ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد
اي غلام لزيد وان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى
انه يصدق عليه انه ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من
نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة وان كان المضاف اليه

ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في نحو ضرب
اليوم اي ضرب في اليوم قوله وهو قليل اي وجود الاضافة بمعنى
في قليل فقوله غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم
فضة مثال الاضافة بمعنى من وضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى
في قوله وتفيد تعريفا الخ اي الاضافة المعنوية ان كانت
الي المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة تعريفا للمضاف الا
غير وشبه وغيرها اللهم الا اذا اشتهر بمماثلة
المضاف اليه او بمغايرة المضاف اليه نحو عليك بالحركة غير
السكون وان كانت الي النكرة افادت النكرة تخصيصا للمضاف
نحو غلام رجل او غلام امراة قوله وشرطها تجريد المضاف
من التعريف اي وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف
خاليا عن حرف التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان
معرفة فلم يحتج الي الاضافة لانه ان اضيف الي المعرفة لزم
اجتماع التعريفين وان اضيف الي النكرة لم يفد ويعلم منه
انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيدنا
خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام منه
وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما
لاشتهارهما على العرفان اعلم ان تجرده من حرف النداء ليس
بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه
ليس للتعريف على اطلاقه بل هو مع القصد لان الغرض الاكثر

منها التنبيه والانشاء لا التعريف **قوله** وما اجازه الكوفيون

هذا جواب عن سؤال مقدر وارد على ما ذكره من قبل وهو

ان شرط الاضافة تجريد المضاف من حرف التعريف والكوفيون

يقولون الثلاثة الاثواب والاربعة الدراهم والخمسة الكتب

فاجاب عنه بانه ضعيف لمخالفته القياس واستعمال الفصحا

لان استعمال الفصحاء ثلاثة اثواب وقال ذو الرمة وثلث

الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق فسما وادرك

خمسة الاشبار **قوله** واللفظية ان يكون المضاف صفة

مضافة الى معمولها اي الاضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة

مضافة الى معمولها احترازا به عن مثل غلام زيد وقوله

مضافة الى معمولها احتراز به عن مثل مصارع مصر فان

اضافة مثلها اضافة معنوية ومثال اضافة اللفظية ضارب

زيد وحسن الوجه وهي في تقدير الانفصال اي المجرور في

اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما في المثال

الثاني **قوله** ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية

لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف التنوين او شيء قائم

مقام التنوين ولا تفيد تعريفا وتخصيصا لانها في تقدير

الانفصال **قوله** ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه فلو

افادت هذه الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم

يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة

كما يجيء في التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا

في اللفظ

88

يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه لان زيدا معرفة

وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة **قوله**

وجاز الضاربا زيد والضاربوا زيد لافادة التخفيف

وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم

وجود التخفيف بهذه الاضافة والفراء جوزه بناء على

ان الاضافة سابقة على الالف واللام او حملا على الضارب

الرجل والضاربك وجواب الاول ان اللام سابق على الاضافة

لانه لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه

وهو التخصيص وتحقق الذات سابق على تحقق الصفات و

جواب حمله على الضارب الرجل والضاربك يجيء عقيبه

قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها اعلم

ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف على

المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب

عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد

وجب ان يمتنع هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان

كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه مثل حكمه من

جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث وان لم

يجز يا الحارث وكذلك رب شاة وسخلتها وان لم يجز

رب سخلتها فجوازه من حيث ان حكمه ليس كحكم المعطوف

عليه من جميع الوجوه وضعفه من حيث ان حكمه كحكم المعطوف

عليه من بعض الوجوه **قوله** وانما جاز الضارب الرجل

حملاً على المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل بناءً على ما ذكرتم لعدم افادته التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما جاز حملاً على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه معرف بلام التعريف ولقائل ان يقول فما التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه فيحمل مثل الضارب الرجل عليه وجوابه ان نقول التخفيف في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان اصله الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه لان فيه سبع عشرة لغة ومن مختارها الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف الى المعرف باللام كحكم المعرف بلام حتى جاز الضارب ذي المال قوله والضاربك وشبهه اه عطف على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملاً على ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانه يجب الاضافة في ضاربك من غير نظر

الي التخفيف

الي التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يؤذن بانفصال ما بعده عما قبله والضمير المتصل يؤذن بالاتصال واذا لم ينظر الي التخفيف في ضاربك لم ينظر في الضاربك ومن هذا يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميراً متصلاً فلم يمكن حمله على الضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب الي ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به على انه مفعول الضارب وح لم يحتج الي العذر وهو الحمل على ضاربك

قوله ولا يضاف موصوف الي صفة انما لا يضاف موصوف الي صفة لان الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب

قوله ولا صفة الي موصوفها اي ولا يضاف الصفة الي موصوفها لان الصفة يجب ان تكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيف الي الموصوف كانت متقدمة عليه هذا خلف قوله مثل مسجد الجامع وجانب الغربي هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف الموصوف الي صفته منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متاول اي لما دل الدليل على انه لا يجوز

اقول لا يجوز اضافة موصوف الي صفته فلا يقال مررت بزيد العالم لوجوه احدها انه يلزم تعريف الموصوف بالصفة التي تجيء بها الا لغرض الحكم بها على الموصوف لا التعريف الموصوف وثانيها انه يلزم اجتماع المتنافيين لان الصفة من حيث هي الصفة تقتضي التبعية ومن حيث انها مضاف اليها تقتضي الاستقلال وثالثها انه يستلزم جواز

اضافة الموصوف الى صفته وجب تاويل هذه الاشياء لئلا
يلزم الترك بالدليل وتاويلها ان تقدير هذه الاشياء
مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع
فكذلك يوصف الوقت بالجامع وهكذا القول في البواقي
قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول هذا
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة
الى موصوفها منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب
وذلك لان جرد صفة قطيفة واخلاقا صفة ثياب لانه
يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه متاول
لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى موصوفها
وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم الترك بالدليل و
تاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة
ولا الاخلاق صفة للثياب وان كان صفة في قولنا قطيفة
جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعمل
الصفة مقام الموصوف استغني عن ايراد الموصوف ثم لما حصل
الالتباس في بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من اي جنس
هو والاخلاق من اي جنس هي اتوا بموصوفاتها واضافوها
الى موصوفاتها بيانا لها لا نظرا الى انها اضافة الصفات
الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه
الاضافة بمعنى من قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه

قوله لعدم الفايدة لان فايدة الاضافة المعنوية اما التعريف واما التخصيص وفي اضافة المماثل لا
يحصل كلاهما بخلاف كل الدراهم وعين الشيء لان كلمة كل صالحة للدراهم وغيرها واذا اضيف الى الدراهم يختص
الكلية بالدراهم ويفيد معنى التخصيص وكذا الكلام في عين الشيء لان العين اعم من الشيء لصدقه على غيره وهو العدم
المحض والعدم المطلق فانه يمكن ان يقال عين العدم ونفس العدم

اي لا يضاف احد الاسمين المماثلين في العموم والخصوص
الى الآخر لعدم الفايدة في هذه الاضافة نحو ليث و
اسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني وانما قال اسم
مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل
فيه المرادف فانه نحو الليث والاسد وفي المتساويين نحو
الانسان والناطق قوله بخلاف كل الدراهم اي ليس المضاف
والمضاف اليه في كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاسما
المماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص
من الكل والشيء اخص من العين فيكون اضافة العام الى
الخاص فلم يكن مما نحن فيه فيختص المضاف بالمضاف اليه
ويفيد قوله وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول هذا
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال سعيد كرز اسمان
متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد
واضيف احدهما الى الآخر وانتم قلتم انه لا يجوز اضافة
احد المتماثلين الى الآخر واجاب عنه بانه متاول لانه لما
دل دليل على انه لا يجوز وجب تاويله لئلا يلزم الترك بالدليل
وتاويله ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول وبالمضاف
اليه الاسم واللفظ فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت
جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن التاويل بالعكس
لامتناع اسناد المجيء او شبهه الى اللفظ ولم يضف اللقب
الى الاسم فلم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم

فاضافة الاسم الى اللقب اولى من العكس قوله واذا اضيف
الاسم الصحيح او الملحق به الخ المراد بالاسم الصحيح عند
النحاة اسم لم يكن في آخره حرف علة والمراد بالملحق اسم في آخره
واو او ياء قبلها ساكن نحو ظبي ودلو فاذا اضيف الى
ياء المتكلم كسر ما قبل الياء لاجل الياء وياء الاضافة اما مفتوحة
على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف فتقول غلامي وظبيي و
دلوي بفتح الياء وسكونها قوله فان كان آخره الفا الخ
اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون
صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين وان لم يكن صحيحا
ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون في آخره الف او واو او ياء
فان كان آخره الفا تثبت الالف حالة الاضافة الى الياء نحو
عصاي وغلاماي لكن هذيل تقلب الالف ياء اذا كان لغير
التثنية فتقول في عصي ورحي هذا عصيّ ورحيّ لان اصل
هذا الالف اما الواو واما الياء فان كان الواو يرد الالف
الى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم يدغم الياء في الياء وان كان
الياء يدغم الياء في الياء وان كانت الالف الف التثنية
لم يقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذا الالف من الياء او الواو
فيرد اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان آخره ياء
ادغمت الياء في الياء فيقال في الرامي والغازي الراميّ و
الغازيّ وان كانت الياء محذوفة للتنوين ردت الياء و
ادغمت في ياء الاضافة وكذلك التثنية والجمع في حالتي

النصب

النصب والجر فيقال في قاض وغاز قاضيّ وغازيّ وان
كان آخره واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء و
حركت الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة فيقال في
هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلميّ لانه لما حذفت النون لاجل
الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
للاخرى فقلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم وادغمت
الياء في الياء وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء فصار مسلميّ
وهذا لم يكن الا في جمع سلامة المذكر حال الرفع قوله واما
الاسماء الستة فاخي وابي كما يقال في يد ودم يدي ودمي
هذا اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال
في اخ واب اخي وابي فمعناه ان لام الفعل محذوف من
اخ واب كما هو محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم
يدي ودمي من غير رد لام الفعل وكذلك يقال في اخ واب
اخي وابي من غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد لام
الفعل في اخ واب فيقول فيهما اخيّ وابيّ مع رد لام الفعل
وادغامه في الياء متمسكا بقوله وابيّ مالك ذو المجاز بدار
واجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب لجواز
ان يكون ابين جمع الاب والذي يدل على ان الاب يجمع
على ابين وان كان شاذا قول الشاعر فلما تبين اصواتنا
بكين وفديننا بالابينا قوله وتقول حمي وهني اي يقال
في حم وهن حمي وهني كما يقال في يد ودم يدي ودمي

من غير مرة لام الفعل قوله ويقال فيّ في الاكثر وفمي الخ اي اذا اضيف فم الي ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما فيّ وهو الاكثر والثاني فمي والوجه الثاني ظاهر من حيث انه لحق به ياء المتكلم من غير تغيير المزد والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميمًا في حالة الافراد انما هو لاجل الضرورة وهي مفقودة حال الاضافة وذلك لان اصل فم فوهٌ بسكون الواو فحذف الهاء لخفائه فصار فوٌ فلم فلو لم تقلب الواو ميمًا لقلبت الواو الفًا لتحركها لكونها حرف اعراب وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فبقي الاسم المعرب علي حرف واحد وهذه العلة غير موجودة في حالة الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف الي ياء المتكلم كان مبنيًا عند قوم ومعربًا تقديرًا عند آخرين منهم المص لكنه لم يبق علي حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الي ياء المتكلم صار فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل الياء قوله واذا قطعت قلت الخ اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات فيقال هذا اخٌ وابٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ ورايت اخًا وابًا وفمًا وحمًا وهنًا ومررت باخٍ وابٍ وحمٍ وهنٍ وفمٍ بفتح الفاء وضمها وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء افصح

في فم فلكون الفاء مفتوحًا في الاصل واما ضم الفاء فلبدل علي الواو المحذوفة واما كسر الفاء فلانه لما عوض الواو ميمًا لعلة ذكرناها فكانها عوضت الواو ياء فكما انه اذا عوض ياء كسر ما قبله فكذلك اذا عوض ميمًا قوله وجاء حمٌ مثل يد الخ اي وقد جاء في حم لغات غير ما ذكرناها احديها انه مثل يد مطلقًا اي حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا حمٌ ورايت حمًا ومررت بحمٍ وتقول في الاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك واللغة الثالثة ان حكمه مثل دلو مطلقًا فتقول هذا حموٌ ورايت حموًا ومررت بحموٍ وهذا حموك ورايت حموك ومررت بحموك اللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم عصًا اي المقصور مطلقًا فتقول هذا حمًا ورايت حمًا ومررت بحمًا وتقول هذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك فهذه اللغات الثلاثة الا مخالفة للغة الاولي حالتي الافراد والاضافة قوله وجاء هنٌ مثل يد مطلقًا اي وجاء في هن لغة اخري غير اللغة الاولي وهي ان يكون حكمه حكم يد مطلقًا اي وحال الافراد والاضافة فتقول هذا هنٌ ورايت هنًا ومررت بهنٍ وتقول هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك فهذه اللغة مثل اللغة الاولي حال الافراد وغيرها حال الاضافة قوله وذو لا يضاف الي مضمر الخ اي وذو لا يضاف الي مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الي

جعل اسماء الاجناس صفات للاسماء نحو جعل المال صفة
لرجل فيقال جاءني رجل ذو مال فوجب مراعاة وضعه
وان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو صلى على محمد وذويه
وكقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه اعلم
ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف ذو الى غير ما فيه
معنى الجنس فلا فايدة ح في التخصيص بانه لا يضاف الى
مضمر قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه اي التوابع
كل ثان لاول واعراب الثاني مثل اعراب سابقه من جهة
واحدة فقوله كل ثان شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر
ان وخبر ما ولا والمفعول الثاني لباب علمت والثالث لباب
اعلمت فلما قال باعراب سابقه خرج عنه اخبار كان وان
وما ولا لان اعراب اخبارها ليست مثل اعراب اسمائها
ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتداء والمفعول الثاني
لباب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت لكون اعراب التابع
مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة واعراب الثاني فيما
عداه ليس كذلك اما الاول فلان جاءني في قولنا جاءني
زيد الطويل عمل فيهما باقتضاء الفاعل واما الثاني فلان
عمل الابتداء في المبتداء والخبر من جهتي اقتضاء المسند
والمسند اليه وان عمل علمت في المفعولين من جهتي اقتضائه
المنسوب والمنسوب اليه وان عمل اعلمت في ثالث مفاعيله
من جهتي اقتضائه لتصير الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه

الفرق بين النعت والصفة ان النعت لا يستعمل الا في المدح والصفة يستعمل في المدح والذم وانما قدم النعت على سائر التوابع لكون

ولا يشكل بمثل بك انت مع ان انت تابع ليس باعراب سابقه
لان المراد باعراب سابقه ان اعرابه لفظا او محلا مثل
اعراب متبوعه لفظا او محلا فان انت وان كان ضميرا
مرفوعا فهو في محل الجر بانه تاكيد له قوله النعت تابع
يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقوله تابع شامل لجميع التوابع
من البدل والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحروف
والنعت فلما قال يدل على معنى في متبوعه خرج عنه جميع
التوابع سوى النعت لان جميعها لا يدل على معنى في متبوعها
لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربت زيدا قايما فان
قايما يتوهم انه تابع لمتبوعه وهو ذو الحال فلما قال مطلقا
خرج عنه مثله لان مثل قايم وان توهم متوهم انه تابع
يدل على معنى في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل بحال صدور
الفعل عنه واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او
متعلقه كقولنا رجل عاقل ابوه لكان اصوب ليشمل النوعين
ولقايل ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة
كقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الله
نعت لآلهة مع انه لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد
بالنعت ههنا هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا
للصفة نعتا حقيقة لانه مضاف اليه للنعت من حيث المعنى
تقديره في الآية لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا لكن لما لم
يمكن الاعراب في الا واضافتها الى ما بعده لكونه حرفا اعرب ما بعده

اعراب المنعوت ضرورة اصلاحا للفظ واطلق اسم النعت
عليه مجازا قوله وفايدته تخصيص الخ هذا اشارة الى اقسام
النعت منها انه يفيد التخصيص وذلك اذا كان نعتا
للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح و
ذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءني زيد الطويل ومنها
ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان
يكون لمجرد الذم نحو لعنة زيد الفاسق الذميم الجاهل اللعين
اذا كان زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفات ومنها ان
يكون للتوكيد وذلك اذا كان يدل النعت على ما يدل عليه
المتبوع كقوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة يدل على ما
يدل عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة فيدل على الوحدة
قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا الخ اعلم ان بعض
النحاة اشترط في النعت ان يكون مشتقا والمصنف اشار الى انه
ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت
تابع يدل على معنى في متبوعه عموما اي في جميع استعمالاته مثل
المنسوب نحو تميمي وعلوي وذي مال وذات مال كما يقال
جاءني رجل علوي او تميمي وجاءني رجل ذو مال وامراة ذات
مال فان كل واحد منهما يدل على معنى في متبوعه دائما او
~~تابع يدل على معنى في متبوعه~~ عموما او تابع يدل على معنى في
متبوعه خصوصا اي في بعض استعمالاته نحو اي رجل في
مثل قولنا مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي

قوله مررت برجل اي رجل وهذه الكلمة لا يقع صفة دائما بل انما يقع صفة في موضع مخصوص لغرض به
المبالغة في المدح ومن هذا القبيل اسماء الاجناس اذا كانت معرفة باللام فانها تقع تابعة لاسماء الاشارة
كقولك مررت بهذا الرجل فان الرجل وقع صفة لهذا عند المحققين وان كان وضعه ليدل على الذات في غير هذا
الموضع وانما يقع هنا صفة لان اسم الاشارة لما دل على الذات تعين دلالة الرجل على المعنى المتقدم وهو معنى

رجل يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع وان لم يدل على معنى
في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اي رجل عندك ويا ايها
الرجل ونحو الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل
على معنى في متبوعه وهو تعيين الذات في هذا الموضع دون
موضع آخر نحو جاءني الرجل ونحو اسم الاشارة في قولنا مررت
بزيد هذا فان هذا يدل على معنى وهو الاشارة في متبوعه
في هذه الصورة دون صورة اخرى نحو هذا زيد قوله
ويوصف النكرة بالجمل الخبرية اي يوصف الموصوف اذا كان
نكرة بالجمل الخبرية وهي التي تحتمل الكذب والصدق وهي
اربعة نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه
ومررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل في الدار
وانما جاز الوصف بالجمل الخبرية لان الوصف في المعنى خبر عن
الموصوف وقد مر انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد وانما خص
النكرة لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة ووجوب
مطابقة الموصوف الصفة في التعريف والتنكير قوله ويلزم
اي ويلزم الضمير في الجملة الذي تقع صفة للنكرة ليرتبط تلك
الجملة بتلك النكرة كما في المثال المذكور الا ترى انك لو قلت
مررت برجل زيد قام لم يفهم ارتباط زيد قام برجل حتى يقال
عنده او معه او غير ذلك قوله ويوصف بحال الموصوف
الخ اي ويوصف الموصوف باعتبار حاله نحو مررت برجل
عالم ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه

فحسن وان كان صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز فانه
صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة قوله
فالاول يتبعه الخ اي النعت الذي هو حال الموصوف يتبع
الموصوف في عشرة اشياء وهي الرفع والنصب والجر وعبّر عن
هذه الثلاثة بقوله في الاعراب والتعريف والتنكير و
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما وجب
موافقة الصفة للموصوف في هذه الاشياء لانها هي الموصوف
بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها له فيها قوله
والثاني يتبعه في الخمسة الاول الخ اي النعت الذي هو
حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الاول وهي
الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير لانه لما جعلت
الصفة صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعل
تابعا له في هذه الاشياء مراعاة للفظ ولم يكن تابعا للموصوف
في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
بل كان حكمها حكم الفعل لانها مسندة الى الظاهر الذي بعدها
كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذي بعده
يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك
الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل
اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل
مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز
الامران اذا كان مؤنثا غير حقيقي كما يجيء في موضعه
فكذلك

لانه لا يقال الايلزم من عدم وصف المضمر للايضاح والتخصيص عدم وصفه لغيره من المدح وغيره
لان النقول الاصل في الوصف الايضاح والتخصيص فلما لم يوصف المضمر للاصل لم يوصف لغيره
لئلا يلزم ترجيح غير الاصل على الاصل

ومنهم من يجوزه قياسا على الظاهر مثل مررت بهم الزيدين والتميز والوصف للتوضيح

فكذلك الصفة فتقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجال
قاعد غلمانهم وبرجلين قاعد غلاماهما ومررت بامراة
قايم ابوها ويجيء هذا البحث وافيا قوله ومن ثم حسن الخ
اي ومن اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم
الفعل في الباقي اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كون فاعله
جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون
مثل يقعدون لفظا ومعنى فكما ضعف ان يقال قام رجل
يقعدون غلمانه ضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه
ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه
بلفظ التكسير لان قعودا ليس مثل يقعدون لفظا قوله
المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمر
وهو انا في غاية الوضوح فلم يحتج الى التوضيح فحمل الباقي عليه
لاطراد الباب واما الثاني فلانه لا يدل على معنى في متبوعه بل
يدل على الذات قوله والموصوف اخص او مساوي اي الموصوف
يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف و
التنكير لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل في الدلالة على الذات
المرادة او يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا من
حيث المفهوم لا من حيث الخارج الا يرى ان الضاحك في قولنا
مررت بالحيوان الضاحك اخص من الحيوان من حيث الخارج
لكنه اعم من حيث المفهوم لان مفهومه شيء له الضحك وشيء

لضحكا اعم من ان يكون حيوانا او غيره قوله ومن ثم لا
يوصف ذو اللام الا بمثله اي ومن اجل ان الموصوف اخص من
الصفة او مساو له لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا
بالاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم
المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل ذو المال
لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى المضمر
او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا
يقال جاءني الرجل صاحب زيد او صاحبه او صاحب هذا
حملا على الصفة قوله وانما التزم وصف باب هذا
بذي اللام هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم
مما ذكرتم ان يجوز وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف
الى الاسم المعرف بلام التعريف والمضاف الى مثله نحو مررت
بهذا صاحب الرجل لان اسم الاشارة اخص من الاسم المضاف
الى المعرف باللام او مساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق
واجاب عن ذلك بانه التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف
بلام التعريف للابهام نحو مررت بهذا المال وتقديره ان
المبهم يطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة
على الذات هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها انما
هو باللام قوله ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن
بهذا العالم اي ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة يجب
ان يدل على الذات والجنس وتعين الذات المبهم ضعف

ان يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض لا يدل على الذات
والنوع لاحتمال ان يكون رجلا وامراة وكاغذا وثلجا وغير
ذلك ولدلالته على الجسم جاز على ضعف وحسن ان يقال
مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان او رجل قوله العطف
تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه الخ فقوله تابع يتناول التوابع
كلها وقوله مقصود بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان النعت
والتاكيد وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة بل اتي بها
للغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل
وان كان مقصودا بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة
كما عرفت في البدل وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد
حروف العشرة خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد ومثاله
قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد
واذا عطف الخ اي اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل
اسم اكد اولا بمضمر منفصل ثم عطف عليه ذلك الاسم نحو
ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله
بالفعل حتى كانه جزء من الفعل فكره عطف الاسم عليه الا
بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل وانما قال المرفوع
لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد بالمنفصل
نحو ضربتك وزيدا او مررت بك وبزيد وانما قال المتصل لانه لو
كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد اما
اذا وقع الفصل بين المرفوع المتصل وبين المعطوف فجاز

العطف عليه بلا تأكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف
العطف نحو ضربت القوم وزيدًا او بعده كقوله تعالى ما
اشركنا ولا آباؤنا **قوله** واذا عطف على المضمر المجرور اعيد
الخافض اي اذا عطف الاسم على الضمير المجرور اعيد
الجار نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف الاسم على
الضمير المجرور الذي صار كالجزء من الجار واما قوله تع تسآءلون به
والارحام في بعض القراءة فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال
الواو للقسم واما قوله شعر فاذهب فما بك والايام من عجب
فشاذ فلا يقاس عليه **قوله** والمعطوف في حكم المعطوف
عليه اي حكم المعطوف في حكم المعطوف عليه في كل ما جاز
وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون
في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتداء اذا كان جملة وصلة الذي
يجب ان يكون في المعطوف كذلك واعلم انه ليس المعطوف
في حكم المعطوف عليه في جميع الاشياء لانه يجوز ان يقال
يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها مع امتناع دخول
حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رب
على المعارف **قوله** ومن ثم لم يجز في ما زيد الخ اي ومن
اجل ان حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز و
الامتناع والوجوب لم يجز ان يقال ما زيد بقائم ولا ذاهب
عمرو الا الرفع في ذاهب وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قائما
ولا ذاهبا عمرو الا الرفع في ذاهب لوجوب وجود الضمير

في المعطوف عليه وهو قائم وامتناع وجوده في المعطوف وهو
ذاهب لكون عمرو فاعلا له فرفع عمرو واذا رفع ذاهب
بان يكون عمرو مبتداء وذاهب خبره مقدما عليه فالجملة
معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب على لفظ
قائم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد لانه لو عطف
عليه لكان خبرا لكنه لم يجز ان يقع خبرا لعدم الضمير فيه ولا
يلزم تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه
قوله انما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب هذا
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتموه
ان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان
قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي مع
عدم الضمير في يغضب زيد ووجوب الضمير في يطير لكونه
صلة الذي وجوابه لا نسلم انه يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب
زيد الذباب وانما يمتنع ان لو كان الفاء للعطف المحض لكنه ليس
كذلك لكونها للسببية ايضا لانه في التقدير الذي ان طار غضب
زيد الذباب والذي يؤكد ما قلنا امتناع الذي يطير و
يغضب زيد الذباب لامتناع وجود الضمير في المعطوف
فتبين انه جيئ به للسببية لا للعطف المحض **قوله** واذا عطف
على عاملين مختلفين الخ اي اذا عطف شيئان على معمولي عاملين
مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه
وجاز مطلقا عند الفراء وجاز عند الاعلم ومصنف الكتاب

اذا كان المجرور متقدمًا على المرفوع او المنصوب في المعطوف
والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف
على الدار والعامل في الدار هو في وعمرو عطف على زيد و
العامل فيه الابتداء والمجرور متقدم على المرفوع في المعطوف و
المعطوف عليه وحجة سيبويه ان حرف العطف اضعف من
ان يقوم وينوب مناب العاملين وحجة الفراء الاستعمال
وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء معطوف
على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوفة على شحمة و
العامل فيها ما وقول الشاعر أكل امرء تحسبين امرءً ونارٍ
توقد بالليل نارًا فالنار الاولى عطف على امرء الاول و
العامل فيه كل والنار الثانية عطف على امرء الثاني والعامل
فيه تحسبين وحجة المصنف في جواز العطف على العاملين
فيما اذا كان المجرور متقدمًا على المرفوع او المنصوب في المعطوف
والمعطوف عليه الاستعمال وفي امتناع العطف على عاملين فيما اذا
لم يكن المجرور متقدمًا على المرفوع او المنصوب منهما ما ذكره
سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز
العطف على معمولي عامل واحد نحو ضرب زيد عمرًا وبكر خالدًا
لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما قيد
العاملين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب
ضرب زيد ثم عمرو من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد
وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني تاكيدًا للفعل

الاول

الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا بمعمولي عاملين مختلفين
والمراد بالاختلاف هنا هو ان لا يكون الثاني تاكيدًا للاول
قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فقوله
تابع يشمل جميع التوابع فلما قال تقرر امر المتبوع خرج العطف
والبدل لانهما لا تقرران امر المتبوع ولما قال في النسبة
خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران امر
المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع بالنسبة الا ترى انك اذا
قلت جاءني زيد الطويل فلا شك في نسبة المجيء الى زيد
بل يشك في انه اي زيد من الزيود فلما قلت الطويل علم
انه اي زيد هو ولما قال او الشمول دخل فيه مثل كل واجمع
وتوابعهما نحو جاءني القوم كلهم فانّ كلهم وان لم يقرر
امر المتبوع في النسبة لكنه تقرر امر المتبوع في الشمول فانطبق
التعريف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول اجمع
واخواته لانها لا تقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول
فلو قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او
يتبع ما يقرر امره في النسبة او الشمول لكان اصوب ويشكل
ايضا بجميع التواكيد التي لم ينسب الى متبوعها شيء نحو زيد زيد
قائم وان انّ زيدًا قائم فان زيدًا الثاني تاكيد للاول
مع انه لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول وكذا انّ الثانية
في انّ انّ زيدًا قائم قوله وهو لفظي ومعنوي اي التاكيد
على ضربين لفظي ومعنوي اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي

والتاكيد اللفظي ان يكرر اللفظ الاول وهو يجري بالالفاظ
كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب
ضرب زيد وفي الحرف نحو ان ان زيدا قائم وفي المفرد
كما ذكرناه وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد اعلم
انه يشكل بمثل ضربت انت وبك انت فان انت تاكيد لفظي
مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت ليس بلفظي قلنا فيلزم
الواسطة بين اللفظي والمعنوي وهي منتفية بالاتفاق
فالاولى ان يقال اللفظي تكرير اللفظ الاول او اتيان بمرادفه او
بالمنفصل كما في التاكيد الضمير المتصل قوله والمعنوي بالفاظ محفوظة
اي والتاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس والعين
وكلاهما وكلتاهما والكل واجمع واكتع وابصع وابتع قوله
فالاولان الخ اي النفس والعين يعمان المفرد والمثنى و
المجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما وضميرهما او
باختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف
بينهما لا بالصيغة ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان
نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والزيدون انفسهم وهند نفسها
والهندان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والهندات انفسهن قوله
والثاني للمثنى اي التاكيد الثاني وهو كلاهما للمثنى تقول جاءني
الرجلان كلاهما للمذكر وجاءتني المراتان كلتاهما للمؤنث
قال الاخفش ان كل حكم لا يستقل الواحد به لا يجوز تاكيد
التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه لا يجوز اختصم الرجلان

كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيده لعدم الفائدة لامتناع صدور
الاختصام من واحد فقط بخلاف المجيء فانه يجوز جاءني
الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء من الواحد فقط
فان قيل لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني
الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه اثنان فلا
يحتاج الى تاكيده بكلا كما لا يحتاج في مثل الاختصام قلنا لا
نسلم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان لجواز اطلاق المثنى
على الواحد مجازا بان كان الواحد مباشرا للفعل والاخر
دالا له عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان في
صورتي الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه لم يؤكد
ذلك الظاهر في نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد
ويتاكد في نحو المجيء لامكان صدور المجيء عن الواحد ولم
يحتج الاول الى التاكيد دون الثاني ولقائل ان يقول كما ان
المثنى يحتمل الواحد يحتمل الجمع لان المجاز كما احتمل في جانب القلة
احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت الفائدة وهي
العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يطلق
المثنى على الجمع عندهم اصلا واطلق الجمع على المثنى كثيرا فاذا كان
كذلك لم يحتج الى تاكيد المثنى بكلا لئلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق
لفظ المثنى على الجمع في كلامهم قوله والباقي لغير المثنى اي الباقي
بعد الثلثة وهو كل واجمع الخ يقع تاكيدا لغير المثنى سواء كان
مفردا او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا لكن باختلاف الضمير في الكل
لا باختلاف الصيغة

نحو اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية
كلها وجاء تني النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي و
هي اجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد كله اجمع واكتع ابصع
وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون واشتريت
الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاء تني النسوة كلهن
جمع كتع بتع بصع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الخ اي لا يصح
التاكيد بكل واجمع الا الشيء ذي اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء
حسا نحو جاءني القوم كلهم فان للقوم اجزاء يصح افتراقها
حسا وهي زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت
العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها
حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون
نصفه او اقل او اكثر مشتري فان لم يكن للشيء اجزاء او كان له
اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيده بكل واجمع
لانهما للشمول ولا فائدة في التاكيد بما ينبئ الشمول لما لا اجزاء
له ولا لما له اجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فاذن
لا يقال جاءني زيد كله لانه لا اجزاء لزيد يصح افتراقها
حسا وهذا ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن مجيء نصفه او ثلثه او
ربعه قوله واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين الخ
اي اذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين وجب تاكيد ذلك المرفوع
المتصل بالضمير المنفصل اولا ثم تاكيده بالنفس والعين لانه لو اكد
المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تاكيده بالمضمر المرفوع

المنفصل

المنفصل اولا لالتبس التاكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو
زيد اكرمني هو نفسه فانه لولا المرفوع المنفصل لالتبس التاكيد
بالفاعل فحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد فيه بالفاعل نحو ضربت انت
نفسك لاطراد الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد
المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل
نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وانما قيده بالمتصل
لجواز تاكيد المضمر المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده
بمنفصل آخر نحو انت نفسك فاعل وانما قال بالنفس والعين لجواز
تاكيد المرفوع المتصل بالكل واجمعين بلا تاكيده بالمنفصل نحو
القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل ههنا
لان الكل واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس و
العين فانهما يليان العوامل كثيرا قوله واكتع واخواته
اتباع لاجمع الخ اعلم ان هذه الالفاظ المؤكد بها لها ترتيب
في اللسان العربي والاخلال به لحن وذلك الترتيب ان يذكر اولا
كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابصع ثم ابتع والثلثة الاخيرة اعني اكتع
وابتع وابصع توابع لاجمع ككون لسن وليطان وناع اتباع
لحسن وشيطان وجائع قوله ولا يتقدم الخ اي ولا يتقدم اكتع
واخواته على اجمع لكونها توابع له خلافا لابن كيسان فانه يجوز
الابتداء بكل واحد منها قوله وذكرها دونه ضعيف اي
ذكر اكتع واخواته بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على
الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع له اعلم ان لسن وليطان

من التأكيد مع انه ليس تأكيداً لفظيًا لعدم تكرر الاول ولا
تأكيدًا معنويًا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة فاجاب عنه بعضهم
بانه تكرر الاول لانه غير حرف واحد في الاول لما يتجنبون
عن التكرار في اكثر كلامهم قوله البدل تابع مقصود بما
نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو
الثوب دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود
بما نسب الى المتبوع يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع وقوله دونه
يخرج عنه العطف بالحرف لان العطف بالحرف وان كان تابعًا
مقصودًا بما نسب الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة
قوله وهو بدل الكل من الكل الخ هذا قسمة البدل الى اقسام
وهي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال
وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول
المبدل منه او لا يكون فالاول بدل الكل من الكل نحو جاءني
زيد اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول البدل
منه او لا يكون والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدًا راسه
والثاني اما ان يكون بينهما ملابسة غير الكلية والجزئية او لا يكون
فالاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط
نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبقك لسانك
الى ان قلت برجل ثم استدركته وقلت بحمار والمراد بالغلط
في قولنا بدل الغلط هو المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل

الغلط

بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل الاشتمال الشيء من
الغلط قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين اي البدل
والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان نكرتين ويكون البدل
معرفة والمبدل منه نكرة وقد يكونان نكرة بالعكس فهذه اربعة
والبدل ايضا على ما ذكرنا اربعة فيصير المجموع ستة عشر و
هو حاصل ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة اذا
كانا معرفتين زيدًا اخوك، زيد راسه، زيد علمه، زيد
الحمار، ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام
لزيد، رجل يد له، رجل علم له، رجل حمار له، ومثالها اذا
كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد، رجل
راسه، رجل علمه، رجل حماره، ومثالها اذا المبدل منه معرفة
والبدل نكرة زيد غلام له، زيد يد له، زيد علم له، زيد
حمار له قوله واذا كان نكرة من معرفة فالنعت اي اذا ابدل
النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود
بالنسبة دون المبدل منه نكرة ان يكون منحطا عنه من كل الوجوه
فاتى بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر للنقصان الذي فيه
كقوله تع بالناصية ناصية كاذبة قوله ويكونان ظاهرين
اي البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين ويكونان مضمرين
ويكون المبدل منه ظاهرًا والبدل مضمرًا ويكونان بالعكس
فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع ستة
عشر وهو حاصل ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة

في ابدال الظاهر من الظاهر زيد اخوك، زيد راسه، زيد علمه
زيد الحمار، ومثالها في الابدال المضمر عن المضمر زيد ضربته
اياه، ويده زيد قطعتها اياها، وجهل الزيدين كرهتهما
اياه، وحمار الزيدين كرهتهما اياه، ومثالها في ابدال
المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه ويد زيد قطعت
زيدًا اياها وجهل زيد كرهت زيدًا اياه وكرهت زيدًا
اياه ومثالها في الابدال المظهر من المضمر ضربته زيدًا وزيدٌ
قطعته يده و زيد كرهته جهله وزيدٌ كرهته حماره قوله
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب اعلم
ان المضمر الذي يبدل عنه المظهر اما متكلم او مخاطب او
غايب والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل او غيره فان كان
البدل بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر المتكلم و
المخاطب فلا يقال بي المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول
لئلا يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود
مع كون مدلولهما واحدًا واما اذا كان البدل غير بدل الكل من
الكل فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم كون
مدلول الثاني عين مدلول الاول فلهذا جاز ان يقال اشتريتك
نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك
الحمار وضربتني الحمار قال الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا
وما الفيتني حلمي مضاعا فحلمي بدل من الياء واذا جاز في
المتكلم فهو في المخاطب اجوز واما بدل الظاهر عن الغايب

فجايز

فجايز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره لوجود الاشتباه
والابهام في الغايب كما في الظاهر نحو ضربته زيدًا وراسه
وغلامه وحماره قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح
متبوعه فقوله تابع شامل لجميع التوابع وبقوله غير صفة خرج
عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع
الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص
عمر فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه قوله وفصل من
البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري الخ اعلم ان
الفرق بين عطف البيان والبدل لفظي ومعنوي اما اللفظي
ففي مثل قول المرار انا ابن التارك البكري بشر، عليه الطير
ترقبه وقوعا، فان بشرا لو جعل بدل من البكري لم يجز لوجوب
كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك
بشر وهو غير جايز كما مر في باب الاضافة واذا جعل عطف بيان
جاز لعدم كونه بتكرير العامل وانما قال في مثل ولم يقل في
قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل
المعرف باللام اذا اضيف الى اسم فيه اللام واجريت على
المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه عطف بيان فانه يظهر
الفرق بينه وبين البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد
وكذلك هذا الفرق حاصل في النداء تقول يا هذا زيدٌ بالرفع
على اللفظ والنصب على المحل والتنوين على تقدير ان تجعله عطف
بيان وبالضم لا غير على تقدير ان تجعله بدلا عنه واما الفرق

المعنوي فلان البدل هو الذي يُعتمد عليه الحديث و ذكر المبدل
عند للتوطية بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول
و ذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد
في قولك مررت باخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد
فقط وعطف البيان ان كان له اخوة **قوله** المبني ما ناسب
مبني الاصل او وقع غير مركب اي المبني ما ناسب مبني
الاصل من مشابهة وغيرها او وقع غير مركب مع غيره على
سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي
والحروف والامر المخاطب وانما اخذ في تعريفه احد الامرين لان
الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهته مبني
الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل
منع الخلو فقط **قوله** وحكمه ان لا يختلف اخره لاختلاف
العوامل اي حكم المبني ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل في
اوله لفظا او تقديرا لكونه مقابل المعرب فجعل حكمه مقابل
حكم المعرب **قوله** والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اعلم انه
جاز عود الضمير في القابه الى البناء وان لم يجر ذكره لفظا لانه
مذكور معنى لدلالة المبني عليه وانما قال في البناء القابه
وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة
لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس
المراد منها الا الالفاظ **قوله** وهي المضمرات الى آخره اي
المبنيات المضمرات واسماء الاشارة الى آخره لكن يجب رفع

الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء الافعال لا على
الافعال لانها ليست باسماء بل لقب هذا النوع من الاسماء
الاصوات وانما قيد الظروف بالبعض لان بعضها معرب **قوله**
المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب الخ اي المضمر
اسم وضع لمتكلم نحو انا او لمخاطب نحو انت او لغايب تقدم
ذكره لفظا اما تحقيقا نحو زيد ضرب غلامه واما تقديرا
نحو ضرب غلامه زيد او معنى بان ذكر مشتقه كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لدلالة اعدلوا عليه
او حكما ثابتا في الذهن في مثل ضمير الشان نحو هو زيد قايم
وفي تنازع الفعلين نحو ضربني واكرمت الزيدين وفي ربه رجلا
ونعم رجلا وفي قوله تعالى حتى توارت بالحجاب وقوله تعالى
ولابويه لكل واحد منهما السدس وانما بنيت المضمرات لعدم
احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعاني الموجبة للاعراب فيها
لوضعهم للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا **قوله**
وهو متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه
اما ان يستقل بنفسه في التلفظ به اولا فالاول يسمى المنفصل
والثاني المتصل **قوله** فالمنفصل المستقل بنفسه في التلفظ
والمتصل هو الضمير غير المستقل بنفسه في التلفظ **قوله** وهو
مرفوع ومنصوب ومجرور اي المضمر اما مرفوع واما منصوب
واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر احد
هذه الامور الثلاثة **قوله** والاولان متصل الخ اي الضمير المرفوع و

الضمير المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل
فقط اي لا منفصل له لامتناع الفصل بين الجار والمجرور قوله
وذلك خمسة انواع لازم لما ذكره اي المضمر خمسة انواع لانه
مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان الى قسمين
فيكون المجموع خمسة قوله الاول ضربت وضربت اي مثال
النوع الاول من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل ضربت
ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن ضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا بناء المجهول واورد
ههنا مثالين احدهما للمعلوم وهو ضربت والثاني للمجهول وهو
ضُربتُ قوله والثاني انا الى هن اي مثال النوع الثاني
من الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل انا نحن انت انتما
انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن قوله الثالث ضربني
اي مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب
المتصل نحو ضربني ضربنا الى ضربهن وانني وانّنا الى انهن وانما
اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المنصوب بالفعل والحرف
قوله الرابع اياي الى اياهن اي مثال النوع الرابع من الخمسة
وهو الضمير المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك الى اياهن
قوله الخامس غلامي ولي اي مثال النوع الخامس وهو
الضمير المجرور المتصل غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن و
لي لنا لك الى لهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور
بالاسم والحرف بجميع المعنى الذي وضع الفاظ الضمائر له

١٠٤

تسعون والالفاظ الدالة عليها ستون لان الاول حصل
من ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير اما للمتكلم او
للمخاطب او للغائب وعلى التقادير الثلثة اما للمفرد او المثنى
او المجموع فتصير تسعة حاصل ضرب الثلثة في نفسها وكل
واحد من هذه التسعة اما للمذكر واما للمؤنث فيصير حاصل
الضرب ثمانية عشر واذا ضربنا الخمسة في ثمانية عشر يبلغ تسعين
والثاني حصل من ضرب الخمسة في اثنا عشر لان الالفاظ كل
واحد من ثمانية عشر معنى لا يزيد على اثنى عشر لكون الالفاظ
في الواحد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث و
الجمع المذكر والمؤنث في المتكلم والمجموع اثنين فيسقط اربعة
المثنى المذكر والمؤنث في المتكلم والجموع المذكر او المؤنث و
الواحد المذكر او المؤنث وكون المثنى المذكر والمؤنث في
المخاطب والغائب احدا فيسقط لفظان آخران فيصير المجموع
ستة واذا اسقط ستة من ثمانية عشر بقي اثنا عشر واذا ضربنا
الخمسة في اثنا عشر بلغ ستين وهو المطلوب قوله والمرفوع
المتصل الخ اي الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الفعل
الماضي للواحد الغائب نحو زيد ضرب وللواحدة الغائبة
نحو هند ضربت دون اخواتهما اعني مثناهما ومجموعهما لدفع
الالتباس بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور
المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله
بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار

المنفصل في العامل لانفصاله عنه قوله وفي المضارع للمتكلم
مطلقا اي يستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمتكلم
سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع او للمذكر او للمؤنث لوجود
قرينة دالة على من هو له واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرنا
من الاقسام قوله والمخاطب اي يستتر الضمير المرفوع المتصل
في المضارع للمخاطب نحو تضرب دون المخاطبة والمخاطبين
والمخاطبين والمخاطبات لدفع الالتباس قوله والغايب و
الغايبة اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع الغايب
نحو زيد يضرب وفي الغايبة نحو هند تضرب ولا يستتر في الغا
والغايبين ولا في الغايبتين ولا في الغايبات لدفع الالتباس
قوله وفي الصفة مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل
في الصفة مطلقا اي مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان
او مؤنثا لانه لو ابرز لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين
في الجمع فحمل المفرد عليها اطرادا للباب فتقول زيد ضارب
والزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات وليست الحروف فيها ضماير
بل حروف الاعراب لتغيرها بالعوامل الداخلة على الصفة والمراد
بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل
التفضيل قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل اي لا
يجوز الاتيان بالضمير المنفصل الا عند تعذر الاتيان بالضمير
المتصل لكون المتصل اخصر من المنفصل قوله وذلك بالتقديم

على عامله اي والتعذر المذكور اما بتقدم الضمير على عامله
نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل
غرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر في الموضعين وانما
قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا
يلزم العدول عن الاصل بلا فايدة واما بحذف عامل الضمير
نحو اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ لغير الملفوظ واما بان
يكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد كما ذكرنا
واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت
قائما لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا
غائبا نحو زيد ضرب وامتناع استكنان الضمير بالحروف لضعف
عمل الحرف فحمل المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد
الغائب وان لم يجب استكنانها اطرادا للباب وانما قيد الضمير
بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا لجاز المتصل
نحو انه وله ولعدم وجوب استكنان الضماير المنصوب و
المجرور في العامل واما بكون الضمير اسند اليه صفة جارية
على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي فهند مبتدأ وزيد
مبتدأ ثان وضاربته خبر مبتدأ ثان وهي فاعل ضاربته
وضاربته مسند اليه وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته
خبر زيد وفاعلها هند والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ
الاول وانما وجب ابراز الضمير لكون الصفة اضعف من
الفعل في العمل ولدفع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا

أبرزت الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان
الضارب عمرو والتزموا ايضا ابرازه فيما لا يلتبس نحو هند
زيد ضاربته هي اطرادا للباب ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز
في نحو زيد عمرو يضربه وهند زيد يضربها لانه وان حصل
الالتباس في الصورة الاولى لكن العامل قوي لانه فعل وعلة
وجوب الابراز ثمه مجموع الامرين وهما ضعف العامل وحصول
الالتباس في بعض الصورة والاول منتف ههنا فلما فرغ
عن تعداد الاسباب الموجبة لتعذر اتصال الضمير اورد
امثلتها على الترتيب المذكور وهو قوله مثل اياك الى قوله
وهند زيد ضاربته هي قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما
مرفوعا اي اذا اجتمع ضميران لا يكون شيء منهما مرفوعا فان
كان احدهما اعرف قدمت الاعرف فلك الخيار في اتصال
الضمير الثاني وانفصاله تقول اعطيتكه وضربتك واعطيتك
اياه وضربي اياك وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين
يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا و
الآخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احد
الضميرين مرفوعا لم يجز الامران لانه مع عدم الفصل يتعين
الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما
ضربت الا اياك واعلم انه لو قال وان كان احدهما اعرف
قدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار لكان اصوب لئلا يشكل
بمثل قولنا ما اعطيتك الا اياه وجوابه يعلم من قوله او بالفصل لغرض

ومن قوله

أو من قوله اذا اجتمع لامتناع الاجتماع مع الفصل قوله والا فهو منفصل
اي وان لم يكن مجموع ما ذكرنا وذلك بان لا يكون احدهما
اعرف نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك واعطيتني اياي او
بان يكون احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف متقدما نحو
اعطيته اياك فالضمير منفصل فقط لكراهتهم تقديم احد
المتساويين من غير مرجح على الآخر وتقديم الانقص على الاتم
فيما هو كالكلمة الواحدة قوله والمختار في باب خبر كان الانفصال
اي جاز انفصال خبر كان واتصاله تشبيها بالمفعول اذا كان
ضميرا نحو كنته وكنت اياه لكن المختار هو الانفصال لانه
في الاصل خبر المبتدأ وحق خبر المبتدأ الانفصال قوله و
الاكثر لولا انت وعسيت الخ اي الضمير اذا وقع بعد لولا وبعد
عسى فالاكثر بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت الخ لكونه
مبتدأ وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت الخ لكونه فاعل
عسى قوله وجاء لولاك الى آخرها اي جاء بعد لولا ضمير مجرور
وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك الخ وعساك الخ
وقال الاخفش ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير
المرفوع لجواز وقوع بعض الضمائر موقع بعض نحو ما انا كانت
ويكرانت فهو في محل الرفع بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب
واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا في
محل الجر بلولا وهو حرف جر ههنا وبعد عسى في محل النصب
بعسى وهو بمعنى لعل ههنا قوله ونون الوقاية مع الياء

لازمة اي نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة في الماضي مطلقا
نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي المضارع العري عن
نون الاعراب نحو يضربني للحفظ عن دخول الكسرة ولهذا
سمي هذا النون نون الوقاية **قوله** وانت مع النون اي
وانت مع نون الاعراب في المضارع نحو يضرباني ويضربونني
وتضربينني ويضربنني مخير في اثباته وحذفه اما اثباته
فلاجرائه على القياس المتقدم واما حذفه فلللاستغناء عنه
بنون الاعراب ولكراهتهم اجتماع النونين وكذلك انت مع
لدن مخير في اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون
وفي حذفه لكونه اسما على ثلاثة احرف وكذلك انت مع ان
واخواتها مخير في اثبات نون الوقاية لتشبيهها بالفعل وفي
حذفها لكراهة اجتماع النونات في الاربعة الاول وحمل الاخرين
على الاربعة الاول **قوله** ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط
اي ويختار اثبات النون في ليت لتشبيهها بالفعل وعدم اجتماع
النونات وفي من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما
لكونهما حرفين في جواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية
نحو مني وعني ويختار ايضا في قد وقط اثبات النون لحفظ سكونهما
مع جواز حذفه عنهما لكونهما اسمين في جواز اتصال الياء بالاسم
من غير نون الوقاية نحو غلامي **قوله** وعكسها لعل اي وعكس ليت
لعل فانه يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونه حرفا وجواز
اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية على ان بعض لغاتها

١٠٧

لعن فيلزم اجتماع النونات فحذف النون اولي في لعن فحمل
لعل عليها لكونها من لغاتها واما جواز اثبات النون فللتشبيه
بالفعل **قوله** ويتوسط بين المبتداء والخبر الخ اي ويتوسط
المبتداء والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو
زيد هو المنطلق وبعد دخول العوامل اللفظية نحو كان
زيد هو المنطلق صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتداء في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والتكلم
والغيبة تقول زيد هو القائم والزيدان هما القائمان
والزيدون هم القائمون وهند هي القائمة وقوله تعالى
كنت انت الرقيب وان ترن انا اقل وانما قال صيغة
مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه ضميرا **قوله** ويسمى
فصلا اي ويسمى هذه الصيغة فصلا لانها تفصل بين كون ما
بعدها نعتا لما قبلها وخبرا عنه فانه اذا وجدت هذه الصيغة
علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت
قوله وشرطه ان يكون الخبر معرفة اي وشرط اتيان هذه الصيغة
ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القائم او يكون الخبر افعل
من كذا اي يكون الخبر مشابها للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف
كالاسماء المتوغلة في الابهام نحو مثل وشبه وغير وكالاسم
المضاف الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب زيد الآن او غدا
او مشابها لها في امتناع دخول لام التعريف عليه نحو كان زيد
هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا

مشابهها لم يحتج الي الفصل ولم يحمل علي المعرفة لعدم المشا
بهة ويعلم مما ذكرنا انه لو قال وشرطه ان يكون للخبر معرفة او
مشابهها لها لكان اصوب واعلم ان كون المبتداء معرفة
شرط له ايضا الا انه لم يذكره للعلم به لذكره ان شرطه كون
الخبر معرفة لانه لا يكون للخبر معرفة الا ان يكون المبتداء معرفة
قوله ولا موضع له عند الخليل اي ولا موضع لهذا الضمير عند
الخليل من الاعراب مع قوله بانه اسم لانه انما دخل للفصل
كالكاف في اولئك والتاء في انت فكما ان هذه لا محل لها من الاعراب
فكذلك لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب قوله وبعض العرب
يجعله مبتداء الخ اي وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتداء
ويجعل ما بعده خبره وهو علي هذا الوجه اسم بلا خلاف
عليه قراة بعضهم في غير السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم
الظالمون وان ترن انا اقل منك برفع الظالمون واقل
قوله ويتقدم قبل الجملة الخ اي ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب للتعظيم
والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب في
النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند
غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة مؤنث
وضمير القصة ان كان فيها مؤنث كقوله تعالي فانها لا تعمى الابصار
وانما يجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هي المراد من
ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون تفسير الشيء
بعده قوله ويكون منفصلا ومتصلا اي ويكون هذا

انما سمي ضمير الشان اي ضمير الجملة لان الشان والجملة والقصة والحديث بمعنى واحد وهو كناية عن جملة لما مرت
فكان قائلا قال لك ما الشان فقلت هو زيد قائم اي الحديث الذي سالت عنه هو زيد قائم ويفسره جملة لانها جزء له
وهو كناية عنها واذا كان كذلك لا يحتاج هذه الجملة الي ضمير عائد الي الجملة المبتداء كما اذا كان جامدا لا يحتاج الي ضمير عائد
الي المبتداء لافادته بدونه

الضمير منفصلا ان كان مبتداء نحو هو زيد قائم لكون
عامله معنويا ومتصلا مستترا ان كان عامله فعلا وهو
مرفوع نحو كان زيد قائم لوجوب استكنان الضمير الغائب
المرفوع المفرد في الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا ان كان
منصوبا سواء كان عامله حرفا نحو انه زيد قائم لامتناع
استكنان الضمير في الحرف او فعلا نحو ظننته زيد قائم
لعدم استتار الضمير المنصوب فيه واليه اشار بقوله علي
حسب العوامل اي انفصاله واتصاله مستترا او اتصاله بارزا
انما هو علي حسب عوامله قوله وحذفه منصوبا ضعيف
اي وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه
مراد وليس عليه دلالة قوية مثاله قوله ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء ولم يحتر زبقوله
منصوبا عن شيء لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يجز حذفه
اما اذا كان مبتداء فلانه يلزم نقض الغرض واما اذا كان
اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره لبيان ان حذفه
منصوبا جائز علي ضعف لانه مقصود لا دلالة ظاهرة عليه
قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اي حذف هذا الضمير
منصوبا ضعيف الا مع ان المفتوحة المخففة من الثقيلة
فانه لازم حذفه معها مع عدم الضعف لئلا يلزم مزية الاضعف
علي الاقوي وبيانه ان ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل لفظا
لكونها مثله شدة ومدة وعلي لفظا ان يمن اينا ومعنى لدلالتها

معنى زائد

على معنى زائد على التاكيد كالنعل والمكسورة لا تدل الا على التاكيد الذي هو معنى الزائد والمكسورة المخففة وجد عملها كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان تعمل عمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى ولم يجد واعملها في الظاهر فتقدروه في الضمير كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وكقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى اي علم انه سيكون اعلم ان كل من يحفى مبتداء وقوله هالك خبره والجملة خبر ان وليس كل فاعل هالك لئلا يلزم تفسير ضمير الشان بالمفرد

قوله اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اي اسماء الاشارة اسماء وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف الشيء بنفسه دوريا او بما هو اخفى او بما هو مثله لانه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي المعلوم وانما بنيت لكونها مشابهة للحرف من حيث احتياجها الى ما يبين به ذات المشار اليه قوله وهي ذا للمذكر الخ اشارة الى تعدادها فذا يشار به الى الواحد المذكر عاقلا او غيره وذان الى المثنى المذكر حال الرفع وذين الى مثناه حال النصب والجر وتا وتي وذي وته وذه وتهي وذهي يشار بها الى المونث الواحدة عاقلة او غيرها وتان الى مثنى المونث حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر واولاء بالمد والقصر يشار به الى جمع المذكر والى جمع المونث عاقلا او غيره قوله ويلحقها حرف التنبيه

ويلحق اوائل اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو الهاء ليدل على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتان هؤلاء ويتصل باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على حال من يخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله وهي خمسة الخ اي اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مونث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمونث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة مستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب خمسة في خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلثين حاصلا من ضرب ستة للاشارة في ستة للخطاب تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن وهكذا القول الاربعة الباقية اعني ذين وتا وتين واولاء

قوله ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط اشارة الى الفرق بين ذا وذاك وذلك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه المتوسط في القرب والبعد مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار اليه البعيد وقيل اللام لبعد المخاطب قوله وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك فقوله تلك وما عطف عليه مبتداء وقوله مثل ذلك خبره يعني كما ان ذلك للبعيد كذلك تلك وتانك وذانك مشددتين واولالك للبعيد واما للقريب فهو ذا وتا وذان وتان واولاء واما للمتوسط فهو تاك و

وذانك وتانك بغير مشددتين واوليك قوله واما ثم و
هنا وهنا فللمكان خاصة اي هذه الاسماء الثلثة للاشارة
الي المكان خاصة اي لا يشار بها الي غير المكان فهنا يشا
بها الي المكان القريب وبهنا وهناك الي المتوسط وثم وهنا
مشددة وهنالك الي البعيد وفي هنا ثلث لغات احديها
ضم الهاء مع تخفيف النون والاخريان فتحها وكسرها مع تشديد
النون لكن الفتح اكثر قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة
وعائد انما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها
الي الغير وهو الصلة وحد الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من
الكلام من مسند او مسند اليه الا مع صلة وعائد فقولنا اسم
كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما الا مع صلة يخرج الاسماء التي
يصير جزءا تاما من الكلام بدون صلة كزيد ورجل وقولنا
عائد يخرج مثل حيث لانها ليست من الموصولات بالاصطلاح
واذ واذا لانه وان لم يتم جزءا من الكلام الا مع صلة فانه يتم
بلا عائد وانما قال لا يتم جزءا ولم يقل لا يصير جزءا لانه يصير جزءا
لكن لا يصير جزءا تاما قوله وصلته جملة خبرية انما احتاج
الي تعريفها لانها لم تكن بينة وكانت ماخوذة في تعريف الموصول
تعرفها بان قال صلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء
بما هو مثله في المعرفة والجهالة او بما هو اخفي وانما وجب ان
يكون صلته جملة لان الذي والتي ومثناهما ومجموعهما وضعت
لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها لحمل اخواتها عليها وانما

وانما وجب ان يكون صلته جملة خبرية لان ما عداها كالامر
والنهي وغيرهما غير موضح للموصولات والصلة يجب ان
يكون موضحة قوله والعائد ضمير له هذا تعريف للعائد
انما عرفه لانه غير بين وماخوذ من تعريف الموصول اي العائد
ضمير في الصلة يعود الي الموصول وانما وجب ذكره لربط
الصلة بالموصول قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او
مفعول اي صلة الالف واللام الذي بمعني الذي والتي لا يكون
الا اسم فاعل او مفعول لكراهتهم ان يدخل صيغة الالف واللام
في الجملة لكون صيغته مثل صيغة لام التعريف فسبك من الجملة مفرد
ليدخل عليه ويلزم ان يكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد
منها وذلك المفرد هو اسم الفاعل او المفعول قوله وهي الذي
والتي الخ شروع في عدها اي والموصول الذي للمفرد المذكر
التي للمفرد المؤنث اللذان بالالف للمثني المذكر حال الرفع اللذين
بالياء حال النصب والجر واللتان بالالف لمثني المؤنث حال
الرفع واللتين بالياء حال النصب والجر والاولي والذين للمذكرين
وفي جمع المؤنث لغات وهي اللائي واللاتي واللواتي واللاء
بالمد والهمزة واللاي بالياء المكسورة او الساكنة من غير الهمزة
فكل هذه الاسماء مشترك بين اولي العلم وغيره غير الاولي والذين
فانه مخصوص باولي العلم قيل ومن العجب ان المفرد والمثني وهما
الذي واللذان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع مخصوص باولي العلم
ومن فيمن يعلم غالبا وما فيما لا يعلم غالبا وهما اعني من وما

يستعملان للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وايّ للمذكر
بمعنى الذي وايّة للمؤنث بمعنى التي وذو الطائية اي وذو
بمعنى الذي في لغة طي كقوله وبئري ذو حفرت وذو طويت
وذا بعد ما الاستفهام خاصةً بمعنى الذي عند البصريين واما
عند الكوفيين فيقع ذا بمعناه مطلقا والالف واللام في اسمي
الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي قوله والعائد المفعول يجوز
حذفه اي الضمير العائد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه
اذا كان مفعولا كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر
لحصول العلم به مع كونه فضلةً وانما قيد العائد بالمفعول لان
غيره وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع فاعلا
وامتناع حذف الفاعل واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف اعني
الجار والمجرور وفيه نظر لجواز كون المرفوع مبتداء او خبرا و
جواز حذفهما ولجواز حذف الجار والمجرور معًا كقوله عسى
الايام ان يرجعن قومًا كالذي كانوا اي كالذي كانوا عليهم
فالاصوب ان يقال فالعائد المفعول كثير حذفه لانه قلّ حذف
غيره قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها الخ اي اذا اخبرت
باستعانة الذي عن شيء معلوم من وجه وغير معلوم من وجه
آخر صدرت الذي اي جعلت الذي في صدر الجملة لكونه مخبرا
عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا يعود الى الذي للربط
وآخرت الخبر عنه لكونه مخبرا به فاذا اخبرت عن زيد من
قولنا ضربت زيدا فعلت ما قلناه وقلت الذي ضربته زيد

وكذلك تقول في الاخبار عنه بالالف واللام الضاربه انا زيد لكن
الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليمكن بناء
اسمي الفاعل او المفعول منها ليصح دخول الالف اللام واذا
كان كذلك كان الذي اكثر مجالا من الالف اللام واعلم ان
المراد بالذي في قوله واذا اخبرت بالذي هو الذي والذين
والتي واللتان واللاتي اعلم انه يجب تقديم المبتدا وتاخير
الخبر ههنا مع انه لم يذكرهما في مواضع وجوب تقديم المبتداء او
في مواضع تاخير الخبر قوله فان تعذر امر منها تعذر الاخبار
اي فان تعذر امر من الامور الثلاثة المذكورة وهو تصدير الذي
واقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول وتاخير
المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار عنه بالذي لانتفاء لانه و
شرطه قوله ومن ثم امتنع في ضمير الشان اي ومن اجل انه
اذا امتنع امر من الامور الثلاثة امتنع الاخبار عن ضمير الشان
في قولك هو زيد قائم لتعذر تصدير الجملة بالذي وتعذر
تاخيره وامتنع الاخبار عن الموصوف ايضا في نحو جاءني زيد
الظريف لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير و
امتنع الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع
وقوع الضمير صفة وامتنع الاخبار عن المصدر العامل في ضمير نحو اعجبني
ضربي زيدًا لامتناع جعل الضمير مكانه ان اعملنا الضمير في
معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخيره ان اعملناه في معموله
لان المصدر لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز

الاخبار عن المصدر غير العامل نحو ان يقال في رايت ضربك الذي رايته ضربك

وامتنع الاخبار عن الحال في نحو ضربت زيدا قايما لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا يمتنع عن التمييز نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لان يعود الي غير الموصول في نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود الي الموصول لاستحقاقه ان يعود الي غير الموصول ولو عاد الي الموصول لبقي ذلك الضمير بلا عايد اي وامتنع الاخبار عن الاسم الذي يشتمل علي الضمير المستحق لان يعود الي غير الموصول في نحو زيد ضربت غلامه يعني ماذكرنا

قوله وما الاسمية موصولة اي وما الاسمية انواع احدها موصولة وهي لغير اولي العلم غالبا نحو اعجبني ما صنعته وقد يكون للعالمين كقوله تعالي والسماء وما بناها والثاني شرطية كقوله تعالي ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث استفهامية في غير العالمين كقوله تعالي وما تلك بيمينك يا موسي والرابع موصوفة بمعني شيء اما بالمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بالجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعني شيء نحو فنعما اي نعم شيئا اي نعم الشيء شيئا الدق والسادس صفة نحو ضربته ضربا ما اي ضربا اي ضرب ومن كذلك الا في التمام اي انواع من كانواع ما الا في التمام والصفة فان من لا تكون تامة ولا صفة مثال الموصولة نحو جاءني الذي

من ابوه

112

من ابوه طيب ومثال الاستفهامية من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد شعر

وكفي بنا فضلا علي من غيرنا ... حب النبي محمد ايانا

ومثال الموصوفة بالجملة شعر

رب من انضجت غيظا صدره ... قد تمني لي غيظا لم يطع

فانها بمعني شخص وانسان ومثال الشرطية نحو من يكرمني اكرمه وهي بجميع وجوهها تختص باولي العلم وقد يستعمل لغير اولي العلم كقوله تعالي فمنهم من يمشي علي بطنه ويطلق علي الواحد وغيره والمذكر والمؤنث وانما بني من وما شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معني الحرف وهو حرف الاستفهام والشرط وبنيا موصوفين وموصولين لاحتياجهما الي الصفة والصلة قوله واي واية كما الا في التمام اي عدد انواع اي واية كعدد انواع ما الا في التمام فان ايا واية لا يقعان تامين مثال الاستفهامية ايهم وايتهم عندك والشرطية ايهم يكرمني اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايتها المراة والموصولة ايهم اشد علي الرحمن عتيا والصفة مررت برجل اي رجل قوله وهي معربة وحدها اي اي واية معربة وحدها من بين اخواتها في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها فانها يبنيه اما اعرابهما مع قيام الموجب للبناء فللتنبيه علي ان اصل اخواتهما الاعراب واما اختصاصهما بالاعراب دون اخواتهما فلوجود الاضافة المنافية للبناء فيهما وعدمها في اخواتهما واما بناؤها اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تع

ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي ايهم هو اشد فلما أكد شابههما الحرف من حيث افتقارهما الى ذلك المحذوف قوله وفي ماذا صنعت وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذي وما للاستفهام اي ما الذي صنعت فما مبتداء والموصول مع صلته خبره والعائد محذوف تقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع ليطابق السؤال فتقول في جوابه خير وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السؤال لكن الاول اولى وثانيهما ان ماذا بمنزلة اسم وهو اي شيء يحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل وههنا في محل النصب بانه مفعول صنعت انما قدم لتضمنه معنى الاستفهام فعلى هذا لا يكون ذا اسما موصولا وجوابه ح منصوب ليطابق السؤال ويجوز الرفع ايضا على تقدير خبر مبتداء محذوف لكن الاول اولى قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي اي اسماء الافعال بمعنى الامر او بمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا اي امهله ومثال الثاني هيهات اي بعد وانما بنيت لوقوعها موقع المبني وكونها بمعناه قوله وفعال بمعنى الامر اي فعال على انواع احدها ان يكون بمعنى الامر كنزال وتراك بمعنى انزل وهو قياس من الثلاثي اي مجيء الفعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس وهو مذهب سيبويه لكثرة مجيء فعال بمعنى الامر في الثلاثي دون الرباعي فقوله فعال مبتداء وقوله قياس خبره والثاني ان يكون مصدرا معرفة اي علما للمعاني

قوله والثاني ان يكون مصدرا معرفة اقول شرع ان يذكر الاسماء التي توافق اسماء الافعال وان لم يكن منها لما عرفت من العلة في المبنيات فقال فعال الخ اعلم ان هذه الاسماء على ثلثة اضرب احدها مصدر معرفة وثانيها صفة وهذان البابان مبنيان باتفاق النحاة لان كل واحد منهما مشابه بنزال من جهة الوزن والعدل وقال بعضهم انما بنيت فساق وفجار لكونهما متضمنين تاء التانيث وذلك ضعيف لان تضمن تاء التانيث لا يوجب البناء كما في النفس والعين والاذن واشباهها لتضمنها تاء التانيث وقال بعضهم انما بني فجار لتضمنه لام التعريف

نحو فجار علما للفجور اي الفجرة والثالث ان يكون صفة معدولة نحو يا فساق بمعنى يا فاسقة بني القسمان لمشابهتهما فعال الذي بمعنى الامر من حيث وجود العدل في كل واحد منهما ومن حيث الزنة فقوله فعال مصدرا معرفة مبتداء ومصدرا منصوب على الحال وصفة معطوف على مصدرا وقوله مبني خبر فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الا فعال الذي في آخره راء نحو حضار فان اكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه اما بناؤه عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال التي بمعنى الامر في العدل والزنة واما اعرابه ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم علة البناء فيه وكونه علما مؤنثا معدولا فوجب ان يعرب لمنع الصرف واما بناؤها في آخره راء عند اكثر بني تميم فلتحقق موجب جواز الامالة فيه اذ ابني على الكسر في الاحوال الثلاث وتقدير كلامه في الرابع وفعال علما للاعيان مؤنثا مبني فقوله مبني خبر فعال المقدر وعلما منصوب بانه حال ومؤنثا صفة علما ولم يحترز بقوله مؤنثا عن شيء بل الغرض من ذكره ههنا ان يعلم ان فعال علما في الاعيان لا يكون الا مؤنثا قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم اي الاصوات اسماء يحكى بها عن اصوات نحو غاق فانه حكاية عن صوت الغراب او صوت به للبهائم نحو نخ لاناخة البعير وقاع وثاء لزجر الغنم وانما بنيت لعدم

موجب الاعراب وهو التركيب الذي يُقصد فيه باجزاء المركب
اللفظ والمعنى فان الثاني منتف ههنا لانه يقال قلت غاق او
كتبت غاق ولا يقال جاءني غاق او قام غاق او غير ذلك مما
يراد به معنى غاق قوله المركبات كل اسم ركب من كلمتين
اي المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة و
المراد بالمركب ههنا المركب المبني الذي سبب بنائه التركيب
فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء المفردة
وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل تابط شرا وغلام زيد
لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما يجب اخراج الاول لان سبب
بنائه ليس التركيب والثاني لكونه معربا وكلامنا في المبني وانما
قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه
قوله وان تضمن الثاني حرفا بنيا اي فان تضمن الجزء
الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا بني الجزآن
كخمسة عشر وحادي عشر الى تسعة عشر وتاسع عشر الا اثني
عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم
المزيد واما بناء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر خمسة
وعشرة وانما اورد مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر
ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان المراد العدد
او الواحد من المتعدد وفي بناء المركب الذي يراد به واحد
من المتعدد نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به
حادي وعشر وجوابه انا لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذ لم يرد به

حادي

١١٤

حادي وعشر لان معناه حادي وعاشر كما ان معنى احد عشر
احد وعشر لانه مركب من المزدين من المتعدد احدهما الحادي
والثاني العاشر وكما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي
عاشر الا انه بعد حذف الواو غير لفظ العاشر الى لفظ
العشرة للتخفيف وانما استثنى اثني عشر من هذا الحكم
لانه اعرب الجزء الاول منه وبني الثاني وانما لم يبن مع وجود
علة البناء لتشبيههم اياه بالمضاف في حذف النون منه
لئلا يؤذن بالانفصال منه فيتشبه به ايضا في الاعراب لكونه
حكما لفظيا مثل حذف النون قوله والا اعرب الثاني اي
وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب
حرفا اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة البناء وبني الاول لكونه بمنزلة
الجزء الاول من الاسم المزيد على الاصح نحو بعلبك وانما قال في الاصح
لان فيه ثلاث لغات احديها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة
ولهذا قال في الاصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة
الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والثالثة اعراب
الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني واعلم انه
لو قال والا اعرب الثاني ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا نحو
عمرويه ونفطويه لكان اصوب وجوابه ان كلامه في المركب
الذي سبب بنائه التركيب وهنا ليس كذلك قوله الكنايات
والمراد بالكنايات ههنا الكناية المبنية وهي عبارة عن الفاظ
مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم اما لجعله مبهما

على المخاطب او لنسيانه فعلى هذا لا يكون كم كناية لانه غير معبر به
عن شيء واقع اي وقع ذلك الشيء صريحًا قبل ان يكنى به المتكلم
منه في كلام متكلم وانما ذكره ههنا لكونه موافقًا لكذا في كونه
للعدد قوله وكم وكذا للعدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد
انما بني كم الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها
مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بني كذا لكونه منقولًا عن مبني
لان اصله ذا فدخل عليها كاف التشبيه فبقي على ما كان عليه
من البناء ومميز كذا منصوب غالبًا لكون ذا بمنزلة المضاف اليه
في مثل ملاءه عسلًا لكنه قد يكون مجرورًا باضافة كذا اليه لكونه
بمنزلة ثلاثة و مائة وقد يكون مرفوعًا بانه مبتداء ما قبله خبره
نحو له عندي كذا درهم ودرهم مبتداء وله مقدم عليه خبره وكذا
حال هكذا قالوه وفيه نظر لان المعنى لا يساعده والاولى عندي
ان يكون كذا مبتداء ودرهم بدلا او عطف بيان وله خبره و
عندي ظرف لله قوله وكيت وذيت للحديث اي كيت و
ذيت كنايتان عن الحديث وانما بنيا لكونهما واقعين موقع
المبني وهو الجمل قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد اي
مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد فجعل مميزه كمميز
الاعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله والخبرية
مجرور اي مميز كم الخبرية مجرور مفرد او مجموع اما كونه مجرورًا
فلكونه مضافًا اليه اما جواز كونه مفردًا او مجموعًا فلكونه للعدد
وجواز كون مميز الاعداد مفردًا او مجموعًا قوله ويدخل من

فيهما اي ويدخل من في مميزي كم الاستفهامية والخبرية
نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها لان من للبيان
وفيهما الابهام قوله ولهما صدر الكلام اي لكم الاستفهامية
ولكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام وانشاء
التكثير قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي
كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية يقع مرفوعا اي مبتداء
وخبرا و منصوبا و مجرورا ولم يقع فاعلا لاقتضائهما صدر
الكلام وعدم وقوع الفاعل صدر الكلام قوله فكل ما بعده
فعل غير مشتغل عنه بضميره اشارة الي مواضع كونهما منصوبين
اي كل موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او
متعلق ضميره كان كم في محل النصب بذلك الفعل على حسب ما
يقتضيه العامل يعني ان اقتضي مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجلا
ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضي مفعولا مطلقا كان مفعولا
مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضي ظرفا كان
ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت قوله وكل ما قبله حرف
جر او مضاف فمجرور اشارة الي مواضع كونهما مجرورين وهي
كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه نحو بكم رجلا مررت
وغلام كم رجل ضربت قوله والا فمرفوع اشارة الي مواضع
كونهما مرفوعين معناه انه اذا نحو كم رجل لقيته لم يكن بعده
فعل غير مشتغل عنه بشيء آخر ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف
اليه فكم مرفوع في ذلك المواضع بانه مبتداء ان لم يكن ظرفا نحو كم

اخوتك وكم رجل قام وخبر مبتداء ان كان ظرفا نحو كم يوما
سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز فان كان المميز ظرفا كان كم ظرفا
والا فلا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي واعراب
اسمي الاستفهام والشرط نحو ما ومن استفهاميين وشرطيين
مثل اعراب كم فان كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما بنحو آخر
كان محلهما النصب بانهما مفعول لان له نحو من ضربت ومن
تضرب اضرب وان كان قبلهما حرف جر او اسم مضاف فمحلهما
الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر امرر وغلام من ضربت وغلام
من تضربه اضربه وان لم يكن بعدهما فعل شانه ما ذكرناه ولا قبلهما
حرف جر ولا اسم مضاف ففي محل الرفع بالابتداء نحو من ضربته
ومن تضربه اضربه ومن قام قوله وفي مثل مميز كم عمة
لك يا جرير وخالة، فدعاء قد حلبت على عشاري ثلثة اوجه
اي وجاز في تمييز كم الذي احتمل نصبه بالفعل الذي بعده
مع احتمال رفعه بالابتداء ثلثة اوجه النصب بان يكون كم
للاستفهام فكانه غفل عن كمية اعداد خالاته وعماته والجر بان
يكون للخبرية وكم مبتداء في الصورتين لانه بعده فعل اشتغل عنه
بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف
وقوله قد حلبت على عشاري خبره والرفع بان يكون عمة
مبتداء ولك صفة لها وقد حلبت على عشاري خبرها وكم ح
يحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين في محل النصب على
الظرف ان كان المميز المقدر مرة وعلى المصدر ان كان المميز

المقدر

المقدر حلبة لانه بعده فعل غير مشتغل عنه وتمييزه ظرف او
مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا وهو شعر كم عمة لك
يا جرير وخالة، فدعاء قد حلبت علي عشاري، فان نصبت
عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتهما وان جررتها
جررتهما لكونهما تابعين لها قوله وقد يحذف في مثل كم مالك
وكم ضربت اي وقد يحذف المميز اذا دل عليه قرينة نحو كم
مالك في الاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية
ماله علم انه سئل عن كمية دينار او درهم ونحو كم ضربت
في الخبرية اي كم ضربة ضربت او كم مرة ضربت فكم في المثال
الثاني في محل النصب على المصدر او على الظرف وفي المثال
الاول مبتداء ما بعده خبره قوله الظروف منها ما قطع عن
الاضافة والمراد بالظروف الظروف المبنية وهي انواع منها
ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست اذا
قطع عن الاضافة ونوي بها فانه يبني لكونها مشابها للحروف
من حيث احتياجها الي المضاف اليه المحذوف المنوي و
بني علي الحركة لكون بناوه عارضا وعلي الضم ليكون حركة البناء
مخالفة لحركة حالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف منويا فكان
معربا كقوله شعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا، اكاد اغص
بالماء الفرات، لانه جعل اسما براسه من غير التفات الي
المضاف اليه ولم يحتج اليه فلم يشبه الحرف والفرق بين هذه
الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة المنوية مع احتياجها

الى المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة بتمامها في الصورة
الاولى فاعربت وبعضها مذكورة في الصورة الثانية فبنيت
لان بعض الاسم لم يستحق الاعراب قوله واجرى مجراه لا غير
وليس غير وحسب اي واجرى لا غير وليس غير وحسب مجرى
قبل وبعد في بنائهما على الضم للعلة المشتركة وانما قال واجرى مجراه
لا غير لان لا غير وليس غير وحسب ليس بظرف وكان مبنيا فاورد
هنا لمشابهتها قبل وبعد قوله ومنها حيث اي ومن الظروف المبنية
حيث وانما بني لمشابهته الحرف من حيث احتياجه الى جملة
توضحه ولا يضاف الا الى جملة لانه موضوع لمكان يقع فيه
النسبة وانما قال في الاكثر لانه قد يضاف الى المفرد كقول الشاعر
اما ترى حيث سهيل طالعا فالقياس اعرابه النصب
قوله ومنها اذا وهي للمستقبل اي ومن الظروف المبنية
اذا وبني لاحتياجها الى الغير وهو المضاف اليه وهي للزمان
المستقبل سواء دخل الماضي او غيره وفيه معنى الشرط فلذلك
اختير بعده الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط
الفعل ولذلك يحتاج الى جواب وجوابه عامله وليعلم من
قوله فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان
للشرط كقوله تعالى اذا الشمس كورت وقد يكون اذا للمفاجاة اي
لظرف المكان او للوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدا بعده
اي يقع الجملة الاسمية بعده فرقا بين اذا هذه وبين اذا للشرط
نحو خرجت فاذا السبع واقف واذا معمول واقف كانك قلت

١١٧

بحضرتي السبع واقف وهذه التي ينوب مناب الفاء في جواب
الشرط هكذا ذكره النحاة وقال المص انه ظرف معمول لما دل عليه
من معنى فاجات كانك قلت فاجات زمان السبع واقف
اعلم انه لو قال فيقع المبتداء بعدها غالبا لكان اصوب لانه
لا يلزم المبتداء بعدها والا لكان الرفع بعدها واجبا لكنه ليس
كذلك لما ذكره في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير قوله
ومنها اذ للماضي اي ومن الظروف المبنية وهي اذ للزمان
الماضي سواء دخل الماضي او غيره ويقع بعده جملتان اسمية
وفعلية نحو اذ قام زيد واذ زيد قائم لعدم معنى الشرط فيه
وعلة بنائه ما ذكرنا في اذا ومن معناهما يفرق بينهما وقد يكون
اذ للمفاجاة كاذا نحو خرجت فاذ زيد قائم وعليه قول
الشاعر فبينما العسر اذ دارت مياسير وبين ظرف مكان و
ما زائدة والعسر مبتداء خبره محذوف وهو موجود وهو
العامل في بين والزمان مضاف الى هذه الجملة تقديره فبين
زمان العسر موجود والعامل في اذ دارت لانه ليس بمضاف
الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت في بين
لكون بين واذ ظرفي المكان وامتناع عمل عامل واحد في ظرفي
المكان الا على سبيل البدل قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما
وشرطا اي ومن الظروف المبنية اين وانى وهما للمكان سواء
كان للاستفهام او للشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى تقعد
اقعد وبنيا لتضمنهما حرف الاستفهام او حرف الشرط قوله

ومتى للزمان فيهما اي متى ظرف الزمان في الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى تاتني اكرمك والفرق بين متى الشرطي واذا الشرطي ان متى للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه واذا للزمان المعين ولما تحقق وقوعه فلهذا لا يقال اتيك متى احمر البسر ويقال اتيك اذا احمر البسر وبني متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف الشرط قوله وايان للزمان اي ومن الظروف المبنية ايان وهو لظرف الزمان في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبني ايان لتضمنه همزة الاستفهام قوله وكيف للحال استفهاما اي ومن الظروف المبنية كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبني لتضمنه همزة الاستفهام وهو من الظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤل عنه في الحال قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة اي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ وهما لمعنيين احدهما المعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لمتى ليدل على اول المدة الذي هو المطلوب تقول ما رايته مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التي هي المقصود وهي الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته مذ يومان وانما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين في اللفظ قوله وقد يقع المصدر او الفعل اي وقد يقع المصدر بعدهما نحو ما رايته مذ سفره او الفعل نحو ما رايته مذ سافر او ان مخففة نحو ما رايته مذ ان سافر وان الثقيلة المفتوحة نحو مذ انه سافر قوله فيقدر

١١٨

زمان مضاف لازم لما ذكره اي اذا وقع بعدهما الاشياء المذكورة وجب ان يكون مقدر بعدهما زمان مضاف اليه ليكون المعنى مبنيا عليه اي ما رايته منذ زمان سفره وزمان ان سافر وزمان انه سافر وانما حذف للعلم به وح يكونان بمعنى اول المدة قوله وهو مبتدا الخ اي لمذ ومنذ مبتدا في مواضع اسميتهما وما بعدهما خبرها وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد الا اذا جعل مذ ومنذ مبتدا ولا مانع عنه لانه يمتنع وقوع مثل يومين مبتدا في مثل قولنا ما رايته منذ يومان لانه نكرة غير مخصصة بوجه ما واعلم انه لا موضع للجملة التي هما صدرها لان المعنى لا يساعد ذلك الا عند السيرافي فانه يجعل موضعها نصبا على الحال وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك قوله ومنها لدي ولدن ومن الظروف المبنية لدى ولدن وفيها لغات غيرهما وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد وبفتح اللام وضم الدال وانما بنيت لان من لغاتها لد الذي وضعه وضع الحرف ثم حمل عليه اخواتها

لدنها

وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد لكن نصبت العرب غدوةً بلدن خاصةً تشبيها لنونها بالتنوين من حيث انه يثبت وينزع والفرق بين عند ولدى انه اذا قيل المال لدى زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا عنده واذا قيل المال عند زيد صدق ذلك سواء كان المال حاضرا او غائبا قوله قط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي اي ومن الظروف المبنية قط بتشديد الطاء للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض للزمان المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا افعله عوض اي لا افعله ابدا انما بنيا لتضمنهما معنى في وانما اختصا بالبناء من سائر الظروف لعدم ظهور في فيهما تضمنا في او لتضمنهما لام التعريف قوله

والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح اي يجوز بناء الظروف المضافة الى الجملة على الفتح نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم والى اذ نحو قوله تعالى ومن خزي يومئذ لاكتسابها البناء من المضاف اليه قيل المراد بالجملة هي الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية فيجوز اكتساب المضاف اليه البناء ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقا للاعراب ولا يجوز اكتساب المضاف الى المبني البناء منه قوله وكذلك مثل وغير مع ما وان وان اي وكذلك

119

ففيه قوله المعرفة ما وضع لشيء بعينه نظر لانه ان اراد به تعيين الشخص خرج عنه اعلام الاجناس كاسامة للاسد والثعلبة للثعلب فانه كل واحد منها علم وليس دالا على شخص بعينه بل العلمية للجنس وليس واحد منه اولى من الاخر ولا يفهم منه الا فرد واحد كان مراده بالتعيين

يجوز بناء غير ومثل على الفتح اذا اضيفا الى ما نحو قيامي مثل ما يقوم او الى أن نحو قيامي مثل أن يقوم او الى أنّ نحو قيامي مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث و يجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وانما ذكرهما ههنا وان لم يكونا من الظروف لكونهما مشابهتين للظروف من حيث احتياجهما الى المضاف اليه قوله

المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه فقوله ما وضع لشيء شامل للنكرة وقوله بعينه خرج النكرات لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها المضمرات والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى انما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف من المضاف اليه واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما للتعريف للجنس نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما للتعريف استغراق الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا واما للعهد بان يذكر منكر ثم يعاد ذلك المنكر معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق واشتر اللحم اذا كان السوق معهودا بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو الضارب والمضروب قوله

العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد فقوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف وبقوله غير

متناولٌ غيره يخرج عنه سائر المعارف لكونها متناولا غيره فان
انت وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد او
عمرو اذا خوطب به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم
الذي وقع فيه الاشتراك كزيد اذا سمي به رجل ثم يسمي به
آخر فانه وان كان متناولا غيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع
اعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب معين او
لمخاطب غير معين لاسبيل الي الاول لعدم فهم المخاطب المعين
منه ولا الي الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشيء غير
معين والمقدر يختار فيه لا يقال نختار انه موضوع لمخاطب غير معين
ويمنع كونه موضوعا لشيء غير معين لان ذلك الشيء معين من
حيث انه مخاطب لتميزه عن المتكلم والغايب لانا نقول لا
يكفي ذلك في كونه موضوعا لشيء معين والا لكان مثل رجل معرفة
لانه موضوع لواحد من الرجال فيتميز عن واحد من غير الرجال
فان مثل انت ورجلا يشتركان في انهما موضوعان لواحد
لكن احدهما لواحد من المخاطبين والآخر لواحد من الرجال لكن
مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغايب والمتكلم
في كونه موضوعا لمعين اعلم ان جوابه مبني على اصل وا
وهو ان مثل انت كلي باعتبار ان مفهومه لمن تخاطبه زيدا
كان او عمرا وجزئي باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه
بسبب قصدك به شخصا معينا واذا عرفت ذلك فالمراد
بقولهم انه موضوع لشيء معين انما هو باعتبار عروض

الجزئية

الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول غيره
انه يجوز استعماله في شخص آخر غير الذي استعملته له اولا
لكون مفهومه كليا او نقول في الجواب المراد بالوضع الاستعمال
فيكون معنى الحد العلم ما استعمل لشيء بعينه غير جائز استعماله
في شيء آخر وح لا يتوجه الاشكال واعلم ايضا انه يجوز نصب
غير على الحال فيكون معناه العلم ما استعمل لشيء بعينه غير جائز
استعماله في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا بعد خبر
ولا يجوز جره لان ذلك الشيء الذي هو المعين لا يتناول غيره
نفسه حتى يحترز عنه قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب
اي واعرف المعارف المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه
ثم المخاطب لجواز وقوع شركة ما ثم المضمر الغايب ثم الاعلام
ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف والمنادي والمضاف
الي احدها معنى بحسب المضاف اليه وهو المشهور من مذهب
سيبويه وفيه خلاف كثير وفايدة الخلاف يظهر في الوصف
فقط لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة واي منها
يقع موصوفا الآخر لا يكون اعرف بالنسبة اليه قوله والنكرة
ما وضع لشيء لا بعينه فقوله ما وضع شامل للمعرفة والنكرة
وبقوله لا بعينه خرج المعرفة عنه نحو رجل فانه وضع لواحد
من هذه الحقيقة فيتناول الكل على سبيل البدل قوله اسماء
العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء اي اسماء العدد اسماء
وضعت لتدل على كمية آحاد الاشياء اي العدد وذات فالواحد

والاثنان عدد لوقوعهما جوابا عن قول القائل كم عندك
ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية احاد الاشيا
لانه غير موضوع لكمية احاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير جميع
الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه لا يقدر جميع الاشياء بجميع الاعداد
والحق ان يقال ان المراد ما وضع لكمية احاد الاشياء بالذات
فلا يشكل بالذراع لان الكمية عارضة له لانه فرض به واحد يتناول الكل
واصول الاعداد اثنتا عشرة كلمة وهي واحد الي عشرة ومائة
والف وما يتولد منها اعداد غير متناهية الي حد تقف عنده
والتولد اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو عشرين
والوف ومآت واما بالعطف نحو احد وعشرون واما
بتركيب نحو احد عشر علي سبيل منع الخلو قوله تقول واحد
اثنان واحدة اثنتان او ثنتان بيان استعمال هذه الاعداد
اي تقول واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان او
ثنتان للمؤنث وهو جار علي القياس وتقول ثلثة للمذكر و
ثلث للمؤنث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الي عشرة رجال
وعشر نسوة وهو غير جار علي القياس المشهور وانما لم يجر عليه
لان المعدود المذكر جمع ههنا فيكون مؤنثا فيلزم لحوق
التاء بعدده واذا الحق للمذكر لم يلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم يفعل
الامر بالعكس لكون المذكر اسبق فاحتيج الي تانيثه اولا واما
قوله تعالي من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال هي
الحسنات او لانها اكتسب التانيث من المضاف اليه والله اعلم

انه يجوز

اذا اريد به المؤنث

انه يجوز ان يقال ثلث دواب وثلثة دواب اذا اريد به
المذكر فمن قال ثلثة دواب اجريه علي الاصل فان الدابة في
الاصل صفة علي فاعلة من دب يدب وليست باسم لكنها يستعمل
استعمال الاسماء من حيث لا يذكر الموصوف فيكون التقدير
ثلثة اشياء دواب وح يكون المعدود مذكرا ومن قال ثلث
دواب حمله علي الظاهر واجري الدابة مجري عرفة والحناء
ثلثة بنات عرس واربعة بنات آوي لان واحده ابن آوي
وابن عرس وقال المحققون من علماء البصرة ثلث طلحات
سواء اريد بها رجال او اريد بها نساء وقيل ثلثة طلحات ان
اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء فرقا بينهما
قوله احد عشر اثنا عشر احدي عشرة اثنتا عشرة اي اذا
جاوزت عشرة فقلت احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر
واحدي عشرة امرأة واثنتا عشرة امرأة للمؤنث اما الجزء الاول فقد جاء
حال التركيب كمجيئه حال الافراد الا انه غير الواحد الي الاحد
والواحدة الي الاحدي تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني
في المؤنث وتذكيره في المذكر فقد رجع الي القياس المهجور لحمله
علي اخواته لعلة تذكرها في اخواته قوله ثلاثة عشر الي
تسعة عشر الخ اي وتقول ثلثة عشر الي تسعة عشر للمذكر وثلث
عشرة الي تسع عشرة للمؤنث بسكون الشين عند اهل الحجاز
وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول جار في التذكير والتانيث
حال التركيب كمجيئه حال الافراد في تذكير المؤنث وتانيث

المذكر والجزء الثاني قد رجع الى الاصل لانه لما وجب تذكيره
للمذكر لئلا يلزم اجتماع التانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة
وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمؤنث وكسر الشين من عشرة او سكونها لئلا يجتمع توالي
اربع فتحات في كلمة واحدة مع تركيبها مع ما في آخرها فتحة
قوله عشرون واخواتها فيهما اي يقال عشرون واخواتها
اي ثلثون واربعون الى تسعين في المذكر والمؤنث نحو عشرون
رجلا او امراة الى تسعين رجلا وامراة قوله احد وعشرون
احدى وعشرون اي اذا عطف العشرات اعني عشرين الى تسعين
على ما دون عشرة وهي من احد الى تسعة يستعمل ما دون العشرة
على ما عرفت وتعطف عليه عشرين وانما اورد مثالين للتعلم
وهو احد وعشرون للمذكر واحدى وعشرون للمؤنث قوله ثم
بالعطف بلفظ ما تقدم اي تاخذ آحادًا من واحد الى عشرة
على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات فتقول
اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة الى تسعة و
تسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وانما لم يركب الآحاد مع
العشرات في العشرين واخواتها كما تركب الآحاد مع العشرة لان
الواو والياء في العشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب
موجب للبناء والجمع بينهما متعذر قوله مائة والف مائتان
والفان فيهما اي تقول في المذكر والمؤنث مائة ومائتان و
الف والفان من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امراة و

الف رجل والف امراة قوله ثم بالعطف على ما تقدم اي
اذا جاوزت مائة تستعمل ما زاد عليها على ما عرفت من
واحد الى تسعة وتسعين وتعطفه على مائة فتقول مائة
وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا تستعمل ما دون
المائة على ما عرفت الى ان تصل الى مائتين ثم تستعمل ما دون
المائة وتعطفه على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت
الى الالف تستعمل ما دون المائة على ما عرفت وما دون
المائتان على ما عرفت وتعطف المائة على الالف وما دون المائة
على المائة فتقول الف ومائة واحد وعشرون رجلا والف
ومائة واحدى وعشرون امراة ولم تجر هذه القاعدة في
التواريخ لان الغرض فيها معرفة الاقل لكون الاكثر معلومًا قوله
وفي ثماني عشرة فتح الياء اشارة الى مخالفته لاخواته لان
آخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى تسعة عشر مبني
على الفتح للخفة الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه معرب وثماني
عشرة مع كونه مبنيا جاء مخالفا لاخواته من المبنيات لجواز فتح
يائه قياسا على سائر المركبات واسكانها للتخفيف وحذفها مع
كسر النون لدلالة الكسر على الياء وحذفها مع فتح النون فهو
شاذ قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض لما فرغ عن كيفية
استعمال الاعداد شرع في حال المميزات اعني المعدودات
فقال مميز الثلثة الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد اليها
ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة نفر ونحو ثلثة

اشياء عند الخليل وسيبويه فانه وان كان على وزن فعلاء لكنه في المعنى جمع شيء ليوافق العدد المعدود لكونه اياه في المعنى وانما ابتداء بمميز الثلثة لعدم مجيء المميز لما دون الثلثة على ما يصرح به قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثنا من قوله ومميز الثلثة الى العشرة مجموع لفظا او معنى وانما استثني منه لعدم اضافة الثلثة الى التسعة الى الجمع في ثلث مائة الى تسعمائة لا لفظا ولا معنى لكون المائة موضوعة لعدد معين ولا شيء من الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الى مائيين ان اريد المذكر العاقل والى مآت ان اريد غير المذكر العاقل وانما جوزوا اضافتها الى لفظ المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر وتمامه بشبه نون الجمع في عشرين واخواتها لان كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو في تقدير الثبوت اما افراده فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع قوله ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد اي مميز المائة والالف ومميز تثنية المائة والالف ومميز جمع الالف مخفوض لاضافتها اليه ومفرد لحصول الغرض به وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لعدم استعمال جمع المائة غالبا فلا يقال ثلث مآت الى تسع مآت بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا

او بالعكس

او بالعكس فوجهان اي اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك وجهان اي جاز لك تذكير العدد وتانيثه كالشخص المطلق على المراة فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص مراعاة للمعنى وبالعكس اي اذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فلك وجهان تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة للفظ كالنفس كالنفس المطلقة على رجل تقول ثلثة انفس وثلث انفس اعلم ان مراعاة اللفظ في الصورتين اولى عندهم من مراعاة المعنى قوله ولا يميز واحد واثنان اي لا يستعمل الواحد والاثنان مع معدودهما للاستغناء بلفظ معدودهما عنهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذي هو المعدود لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد في الجمع لعدم تعين المعدود فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اي المميز واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد قوله وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير اي وتقول في الواحد من الشيء الذي فيه تعدد وكثرة باعتبار تصييره ذلك الواحد عددا اقل من الذي اشتق منه ذلك الواحد مثل ما اشتق ذلك الواحد منه الثاني للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة وانما ابتداء بالثاني لانه لا عدد اقل من الواحد حتى يجعله الواحد واحدا

ما يكون من بحوي ثلثة الا هو رابعهم اي الا وهو مصير الثلاثة اربعة وانما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه مصير عددا مثل عدد بخلاف العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد بهذا المعنى نحو ثنيت الواحد وثلثت الاثنين وربعت الثلاثة وعشرت التسعة

قوله وباعتبار حاله عطف على قوله باعتبار تصييره اي وتقول للمزيد من المتعدد باعتبار حاله اي باعتبار انه واحد من المتعدد ومتصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني للمذكر والاولى والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة تقول اول ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة وانما قال للاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد ههنا العدد بل الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني ولم يجز نصب ما بعد الثاني الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف الاعتبار الاول فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير قوله والحادي عشر والحادية عشرة اي اذا جاوزت العشرة تقول باعتبار حاله الحادي عشر للمذكر بتذكير الجزئين لانه اسم للمذكر بخلاف ثالثة عشر رجلا والحادية عشرة للمؤنث بتانيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمؤنث

قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي ومن اجل انه يقال

الثاني

اول اثنين وثاني اثنين وثالث ثلاثة

الثاني والثالث باعتبارين قيل باعتبار الاول اي باعتبار تصييره ثالث اثنين اي اضيف الى ما هو اقل من عدد الذي اشتق منه بواحد ليمكن ان يعتبره مثل المشتق منه وتعني ثالث اثنين مصير الاثنين ثلاثة وهو اسم فاعل من ثلثتهما وقيل باعتبار الثاني اي باعتبار حاله ثالث ثلثة اي اضيف الى عدد مساو للعدد الذي اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر نحو ثالث عشرة لجواز ان يكون واحدا من عشرة وله معنى وهو اتصافه بالثالثية

قوله وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة اي تقول حادي عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر بالاعتبار الثاني لصحة المعنى ولم يقل بالاعتبار الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة

قوله وان شئت قلت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر اي وان شئت قلت بهذا المعنى بعبارة اخرى حادي احد عشر بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وتبني الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما

قوله المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث الخ انما عرف المؤنث اولا لان التانيث وجودي والتذكير عدمي ومعرفة الملكات سابقة على معرفة الاعدام والمؤنث اسم فيه علامة التانيث لفظا كضاربة وحبلى وحمراء او

انما قدم المذكر على المؤنث لكونه اسبق وضعا

تقديرًا وهو التاء عن ارض لردّها في التصغير نحو اريضة و
المذكر بخلاف المؤنث اي المذكر اسم ليس فيه علامة التانيث
لا لفظا ولا تقديرا قوله وعلامة التانيث التاء والالف
مقصورة او ممدودة اي وعلامة التانيث التي تلحق الاسم
المؤنث ثلثة وهي التاء والالف المقصورة والالف الممدودة
وقد مرّ امثلتها وانما احتاج الى عدّ علامة التانيث لانها
مطلوب معرفتها ولانها كانت ماخوذة في تعريف المؤنث و
ابنية المقصورة فُعلى كحُبلى وفَعلى كاجَلى وفعلى كشُعبى و
فَعْلَى كسلمى وفِعلى كذِفلى والثلثة الاولى مختصة بالتانيث
بخلاف الآخرين وابنية الممدودة صحراء ونفساء وكبرياء
وخنفساء وعاشوراء وغير ذلك قوله وهو حقيقي ولفظي
اي المؤنث اما حقيقي واما لفظي والحقيقي ما بازائه ذكر من
الحيوان كالمراة بازائها الرجل والناقة بازائها الجمل والمؤنث
اللفظي بخلاف المؤنث الحقيقي وهو المؤنث الذي لا يكون بازائه
ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث نحو ظلمة او لم
يكن نحو عين وكل عضو زوج ومن المؤنث اللفظي المضاف
الى المؤنث والمضاف جزء منه كقوله تعالى تلتقطه بعض
السيارة ونحو اعجبني شعر هند او فعله نحو اعجبني مشي هند
او صفته نحو اعجبني حسن هند ولا يجوز ان يقول جاءتني
غلام هند لان الغلام ليس جزءا منها ولا فعلا ولا صفة لها
والذي يعرف تانيثه مع الاخير الصفة او الاشارة وهو

مايكون

ما لا يكون تانيثه حقيقيا ولا يكون فيه علامة التانيث لفظا كقوله
تعالى هذه النار التي كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليه كقوله
تعالى والشمس وضحيها ولحوق علامة التانيث فعله كقوله تع
والتفت الساق بالساق ووجود علامة التانيث فيه لفظا
او تقديرا او غير ذلك واعلم انه اراد باللفظي ههنا غير
ما اراد به في باب ما لا ينصرف لان اللفظي جعله مقابل الحقيقي
ههنا سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد ولم
يتناول المؤنث الحقيقي وجعله في باب ما لا ينصرف مقابلا
للمؤنث المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن قوله فاذا اسند
اليه الفعل فبالتاء اي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الى
ضمير المؤنث اللفظي الفعل يجب الحاق التاء الفعل اللهم
الا اذا انفصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي جاز التذكير اذا
لم يلتبس كقولهم حضر القاضي اليوم امراة وكقوله شعر
لقد ولد الاخيطل ام سوء اما اذا التبس كما اذا انسبت
امراة بزيد فانه يجب تانيث فعله مع وجود الفصل نحو
حضرت القاضي اليوم زيد والذي يدل على ان المراد من الضمير
في قوله واذا اسند اليه المؤنث الذي ذكرناه قوله وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي انت مخير في تانيث الفعل المسند
الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي وفي تذكيره تقول طلع الشمس و
طلعت الشمس والفرق بين ما اسند الفعل الى ظاهره وبين
ما اسند الى مضمره ان الاول غير جائز موعظة علان

ان الفعل لما بعده وان الثاني غير موعظة جاء من غير تا
جاز ان يظن ان الفاعل ضمير المتقدم وانه شيء آخر منتظر لان
اصل الفعل اسناده الى الظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم
من قوله انه يجب ان يقال طلحة جاءتني ويجوز ان يقال جاء
طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور

قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم اي وحكم
الجمع الغير المذكر السالم اذا كان فعله مسندا الى ظاهره كحكم
المؤنث الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره في
جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال
فقوله مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع
المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث حقيقيا كان او غير حقيقي
تقول جاء الرجال والزينبات وجاءت الرجال والزينبات
فالتانيث لكون الجمع في معنى الجماعة والتذكير لكون تانيث
الجماعة من باب تانيث اللفظي وانما لم يعتد بالتانيث الحقيقي
في لزوم تانيث الفعل اجراء لباب الجمع مجرى واحد ولم يفعل
بالعكس لترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث
بحسب المعنى او لان المذكر اصل والمؤنث فرع وانما قيد الجمع
لغير المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه
لا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت لمشابهته المفرد
لوجود المفرد فيه قوله وضمير العاقلين غير المذكر السالم
اي وتقول اذا كان الفعل مسندا الى الضمير العائد الى الجمع العاقل

١٢٧

غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث
وفعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع لمذكر عاقل وانما
قيد لجمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون
فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلت لما مر قوله
والنساء والايام فعلت وفعلن اي اذا كان الفعل مسندا الى
ضمير جمع المؤنث عاقلا كان كالنساء او غيره كالعيون او الى
ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام جاز لحاق تاء التانيث بالفعل
نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مؤنث ونون الجمع به نظرا
الى كونه مسندا الى ضمير جمع مؤنث تقول النساء والايام والعيون
فعلت وفعلن قوله المثنى ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها
اي المثنى اسم لحق بآخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة
وقد ذكرنا الكلام فيه وقوله ليدل على ان معه مثله من جنسه اشارة
الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية
الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال قرآن ويراد به
الطهر والحيض بل يراد طهران او حيضان والمراد بالمثل في قوله
ليدل على ان معه مثله المثلية في اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل
القمرين والعمرين وجوابه انا لا نسلم انه يشكل بمثل العمرين والقمرين
فانه لولا اطلاق عمر على ابي بكر رضي الله عنهما والقمر على الشمس لمماثلة
بينهما لم يقل القمران والعمران الا ان كون الشيء مثل غيره في
اللفظ قد يكون لاستعارة ذلك اللفظ لتعذر التثنية وقد
لا يكون لذلك قوله والمقصور ان كان الفه عن واو الخ اعلم

ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو ظبي والمعتل اليا
نحو القاضي لحق بآخره الف او ياء ونون من غير تغيير تقول
جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان ورايت الزيدين
والقاضيين والظبيين وهكذا تقول في الجر ويرد المحذوف
من المنقوص فيقال قاضيان وعميان في قاض وعم لعدم
موجب حذفه ولم يذكر المص هذه الانواع للعلم بحكمها من
الحد المذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو
وهو ثلاثي قلبت الفه واوا لامتناع اجتماع الالفين وكونه اصل
هذا الالف الواو نحو عصوين في عصا وان لم يكن كذلك قلبت الالف
ياء اما لكون الالف بدلا عن الياء واما لكون الياء اخف من
الواو وذلك اما بان لا يكون ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكن
لا يكون الفه بدلا عن واو والاول على ثلاثة اقسام احدها ان
يكون الفه بدلا عن واو نحو ملهيان في ملهى لكثرة حروف
الكلمة وكون الياء اخف من الواو والثاني ان يكون الفه
بدلا عن ياء نحو اعشيان في اعشى وثالثها ان لا يكون الفه
بدلا عن ياء ولا واو نحو حباريان في حبارى والثاني قسمان
احدهما ان يكون الفه بدلا عن ياء كقولنا فتيان في فتى والثاني
ان يكون غير بدل عن حرف كقولنا متيان في مسمى بمتى قوله
والممدودة ان كانت همزته اصلية تثبت الخ اعلم ان همزة الممدود
اما اصلية واما للتانيث واما لا اصلية ولا للتانيث فان كانت
اصلية تثبت بحالها لكونها اصلية تقول في قراء قراءان

وان كانت للتانيث قلبت واوا ايذانا بزيادتها وفرقا بينها
وبين الاصلية تقول في صحراء صحراوان وسبب اختصاص
القلب بالواو انما مناسبتها بالواو اكثر في الثقل وان كانت غير
اصلية ولا للتانيث جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو ظاهر
واثباتها على حالها لمشابهتها الاصلية من حيث كونها غير
زائدة تقول في كساء ورداء كساوان ورداوان وكساءان
ورداءان واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا
او في حكمه ليشتمل ما فيه همزة زائدة للالحاق نحو حرباء
تقول حرباءان لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحذوف نحو
اخ واب يرد الى الاصل وفي نحو دم ويد وجهان قوله و
يحذف نونه للاضافة اي ويحذف نون المثنى لاضافته الى
اسم ليلا يوذن بالانفصال قوله وحذفت تاء التانيث في
خصيان واليان اي ويحذف تاء التانيث في خصية والية
عند تثنيتهما نحو خصيين واليين مع عدم سقوطها في غيرهما
لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت فيهما لانهما لما لم يفترقا
كان المثنى ههنا بمنزلة المفرد فكما لا يقع في وسط المفرد تاء
التانيث لا يقع في وسطها قوله الجمع ما دل على آحاد مقصودة
بحروف مفردة بتغيير ما فقوله ما دل على احاد شامل لغير الجمع
نحو رهط وخمسة وبقوله مقصودة بحروف مفردة يخرج
عنه امثال ذلك لعدم دلالتها على احاد بحروف مفردة لعدم
حروف مفردها وبقوله بتغيير ما ينبه على ان التغيير التقديري

كالوكتبد خل فيه مثل هجان فان لفظه كلفظة حالة الجمع لنا
ناقة هجان ونوق هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته
في الجمع تقديراً فان الهجان حال كونه مفرداً كحمار وحال كونه
جمعاً كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على آحاد يقصد تلك
الاحاد بحروف مفرده كرجال فانه دال على احاد يقصد
تلك الاحاد حال الجمع بالراء والجيم واللام وانما قال بحروف
مفرده ولم يقل بمفرده لان صيغة المفرد لا يبقى حال الجمع في
اكثر الامر فلم يقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفرده بل يقصد بحروف
مفرده ولقائل ان يقول ان قوله مقصودة زايد فلو قال
ما دل على احاد بحروف مفرده لكفى اللهم الا اذا قصد الدلالة
من غير القصد والارادة اعلم ان الاولى ان يتعلق قوله
بحروف مفرده بيدل لا بمقصودة لان الدلالة يكون بالحروف
قوله ونحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح لازم للحد المذكور
اي يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر ولا ركب جمعاً لعدم
دلالتهما على احاد مقصودة بحروف مفردهما لان التمر ليس
بجمع لتمرة لجواز اطلاقه على القليل والكثير وعدم جواز اطلاق الجمع
على القليل ولجواز ان يقال عندي خمسة ارطال تمرا ولان الركب
ليس جمع راكب لانه لو كان جمعاً له لكان جمع كثرة لانتفاء كونه
للقلة ولو كان جمع كثرة لم تكن تصغيره على لفظه لكن تصغيره
على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعاً وانما قال على الاصح لان فيه
خلافاً فقال بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب

قوله ونحو فلك جمع اي ويلزم من تعريف الحد المذكور ان يكون
فلك جمعاً لانه بتغيير ما لان الفلك المفرد على وزن قفل والجمع
على وزن بلو واسد قوله وهو صحيح ومكسر اي الجمع صحيح
او مكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالماً او لا يكون فان
كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر ونحو فلك
من الثاني لانكسار بنائه تقديراً قوله فالصحيح للمذكر و
المؤنث اي الجمع الصحيح اما جمع المذكر نحو زيدين جمع
زيد واما المؤنث نحو زينبات جمع زينب قوله المذكر ما
لحق آخره واو مضموم ما قبلها اي جمع المذكر اسم لحق باخره
واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل
على ان معه اكثر منه غالباً من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم
انه لا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده ضارباً وبعضها
خائفاً وانما قلنا غالباً لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازاً
وانما لم يقل ههنا من جنسه استغناءً عنه بذكره في المثنى و
لا سيما ان كان صحيحاً او ملحقاً به يلحق باخره هذه الحروف من
غير تغيير قوله فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل
قاضون اي فان كان آخر الاسم الذي يراد به ان يجمع هذا
الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء نحو جاءني قاضون
فان اصله قاضيون نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركته
ما قبلها طلباً للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في
النصب والجر قوله وان كان مقصوراً اي وان كان الاسم الذي

يجمع على هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت الذي
بقي ما قبلها مفتوحا تقول في مصطفى جاء في مصطفون اصله
مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم
موجب تغييره قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل
اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة
فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلثة وهي كونه
مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء
الواحد فيه والمذكر العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف
للاشرف فان فقد فيه مجموع هذه الثلثة كالعين او اثنان
منها كالمراة او واحد منها نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا
الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع منه امور احدها
ان يكون مذكرا عاقلا لما مر والثاني ان لا يكون افعل الذي مؤنثه
فعلاء نحو احمر حمراء فرقا من افعل هذا وبين افعل التفضيل
لصحة جمع افعل التفضيل هذا الجمع نحو الافضلين ولا يشكل بان جمع
مؤنثه جمعاء لانه جمع لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة
واليه اشار بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله
فمذكر والثالث ان لا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو
سكران وسكرى وعطشان وعطشى للفرق بين فعلان هذا
وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى فالاول لا يجمع هذا الجمع
والثاني يجوز جمعه هذا الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان

١٢٩

قوله والخامس ان لا يكون بتاء التانيث فانه لا يجمع بالواو والنون لانه اما ان يحذف التاء او لا
يحذف فان حذف التبس جمع ما فيه التاء كعلام وان لم يحذف وقع التاء حشوا وان قيل جوزوا في التثنية
ان يقع التاء حشوا كثمرتان وطلحتان وضاربتان ولم يجز في الجمع قلت انما جوزوا في التثنية لئلا يلتبس تثنية
المذكر بتثنية المؤنث بخلاف الجمع فان لجمع المؤنث صيغة اخرى مثل طلحات وثمرات وضاربات فلا التباس لجمع
المؤنث عن جمع المذكر بخلاف التثنية

واليه اشار ولا فعلان فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع
ان لا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح وصبور اذا كان
بمعنى مفعول وفاعل لا يجمع هذا الجمع لئلا يقال جريحون
في المذكر وجريحات في المؤنث فيلزم الاختلاف بين صيغتي
الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي المفردين في المذكر
والمؤنث فلزم مزية الفرع على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى
مفعول لانه لو كان بمعنى فاعل لجاز جمعه هذا الجمع لعدم
المانع وكذلك القول في مفعال ومفعل واشار اليه بقوله
فلا مستويا فيه المذكر والمؤنث وهو عطف على فعلان
فعلى اي وان لا يكون المذكر مستويا في اللفظ مع المؤنث
الخامس ان لا يكون بتاء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه
مؤنثا واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه
عنه بقوله فمذكر يعقل فعسى ان يذكره ههنا الدفع وهم من
يتوهم ان المراد بالمذكر من جهة المعنى فقط او للتاكيد قوله
ويحذف نونه بالاضافة اي ويحذف نون الجمع بسبب الاضافة
كما ذكرنا في المثنى قوله وقد شذ نحو ارضين وسنين هذا
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والاوزة
والحرة واللغة والثبة والقلة وما شابهها جمعت هذا
الجمع وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون واللغون
والقلون والثبون مع انتفاء الشرائط المذكورة وهي كونه
مذكرا علما عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة شروطا

فاجاب عنه المص بقوله وقد شذ نحو ارضين وسنين وقد
تكلف قوم في توجيهها ومحصله ان الواو والياء والنون فيها
ليست للاعراب بل عوض عن تاء التانيث المقدرة كما في ارض
او عن الاعلال والادغام كما في سنة وحرة وهو في غاية السماجة
قوله والمؤنث ملحق آخره الف وتاء اي جمع المؤنث الصحيح
على تقدير حذف المضاف اسم لحق بآخره الف وتاء نحو قائمات
ومسلمات ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف التاء لان تاء التانيث
زائدة ليست من نفس الكلمة قوله وشرطه ان كان صفة
الخ اي الاسم المؤنث الذي يراد جمعه هذا الجمع اما صفة
واما غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون له مذكر او لا يكون
فان كان فشرطه ان يكون مذكره يجمع بالواو والنون لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل ولم يجز جمع مثل حمراء وسكرى و
فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل هذا
الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر
فشرطه ان لا يكون مجردا عن حرف التانيث نحو حائض وطامث
اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول ذلك الشيء للفرق
بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر
الثبوت قيل حائض وطامث وجمع على حوائض وطوامث و
اذا اعتبر الحدوث قيل حائضة وطامثة وجمع على حائضات
وطامثات وان كان اسما غير صفة يجمع بالالف والتاء مطلقا
اي من غير اعتبار الشرط لعدم الاحتياج الى الشرط نحو بيضات

١٣٠

وطلحات وزينبات في جمع بيضة وطلحة وزينب وقد
يجمع بالالف والتاء مذكر غير عاقل نحو حمامات وسرادقات
قوله جمع التكسير ما تغير فيه بناء واحده كرجال وافراس
اي جمع التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس
في جمع رجل وفرس او تقديرا نحو فلك وهجان
في جمع فلك وهجان فان الفلك مفرد كقفل وجمعا كحمر وان
الهجان مفرده كحمار وجمعا كرجال قوله جمع القلة افعل و
افعال وافعلة وفعلة هذه قسمة للجمع باعتبار آخر الى جمع
القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الذي يطلق على العشرة فما
دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة
عكس جمع القلة ويستعار كل واحد منهما للآخر كقوله تعالى
ثلثة قروء في موضع اقرء واقسام جمع القلة افعل كاكلب
وافعال كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة والصحيح
اي وجمع المذكر السالم كزيدين وجمع المؤنث السالم كمسلمات
وما عدا جمع القلة التي ذكرناها جمع الكثرة قوله المصدر
اسم للحدث الجاري على الفعل انما احتاج الى تعريف المصدر
ههنا مع تقدم تعريف المفعول المطلق لان المراد بالمصدر ههنا
هو المصدر العاملي والفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر لا بد له
من فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو ويلة وعجة
فالمفعول المطلق اعم من المصدر فقولنا اسم الحدث شامل لغيره
نحو ويلة وعجة وبقوله الجاري على الفعل يخرج عنه لانه

لا فعل له يجري عليه والمراد بالجاري عليه ان يكون له فعل يصح
ان يذكر المصدر بيانا لمدلوله قوله وهو من الثلاثي سماعي
اي المصدر من الفعل الثلاثي سماعي يرتقي الى اثنين وثلثين
بناء وفي غير الثلاثي قياسي وهو من افعل افعال ومن
تفعل تفعيل وتفعلة وتفعال وتفعال ومن انفعل انفعال
ومن افتعل افتعال ومن استفعل استفعال ومن تفعل تفعل
وتفعال ومن فاعل مفاعلة وفعال ومن فعلل فعللة وفعلال
ومن افعلل افعلال ومن افعال افعيلال قوله ويعمل عمل فعله
ماضيا وغيره اي المصدر يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي
او بمعنى غير الماضي اعني الحال والاستقبال لان عمله لكونه في
تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض او حال او مستقبل
فاذا يعمل بمعنى كل واحد منها وانما قيد عمله بقوله اذا لم يكن
مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكر هنا
قوله ولا يتقدم معموله عليه اي ولا يتقدم معمول المصدر
عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضرب عمرو لكونه في تقدير ان
الموصول مع الفعل فكما لا يتقدم ما في حيز صلة ان عليها كذلك
لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر عليه قوله ولا يضمر
فيه اي ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى
والمجموع قياسا على الواحد لكن لا يجوز اضماره في المثنى و
المجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين في المثنى وهما تثنية المصدر
وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع المصدر

وجمع الفاعل قوله ولا يلزم ذكر الفاعل اي ولا يلزم ذكر فاعل
المصدر نحو اعجبني ضرب زيدا والا لزم الاضمار فيه اذا
كان مسندا الى مضمر وقد تبين انه لا يجوز قوله ويجوز
اضافته الى الفاعل اي ويجوز اضافة المصدر العامل
الى فاعله كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض
وقد يضاف قليلا الى المفعول محذوفا كان الفاعل كقوله
تعالى من دعاء الخير او لم يكن كقوله شعر امن رسم دار
مربع ومصيف لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته
الى المفعول لاحتياج الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر وهذا
وقد يضاف بعد المفيدة للتقليل ويعلم من قوله ويجوز
اضافته الى الفاعل ان عمله منونا اولى لانه
اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة كالفعل قوله واعماله باللام
قليل اي واعمال المصدر المعرف بلام التعريف قليل وقلته
تعذر تقديره بان مع الفعل لانه لا يدخل اللام على ان
مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر بها وقد جاء في
الشعر ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل
فان كان مطلقا اي المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل
او بدل فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان مذكورا
نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن كقولك ضربا زيدا لمن رفع
السوط ضربا وان كان بدلا من الفعل وذلك بان يكون
لازم الحذف نحو سقيا زيدا فوجهان اي جاز ان يكون الفعل

عاملاً وجاز ان يكون المصدر عاملاً من حيث انه نائب عن الفعل ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث اي اسم الفاعل اسم اشتق من فعل لمن قام الفعل به فقوله ما اشتق عن الفعل احتراز به عن غير المشتق فانه لا يسمي اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والآلة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به خرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة واسم المفعول لكون الفعل غير قائم بها وبقوله بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث قوله وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن فاعل اي وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعل ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي على وزن فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه بميم مضمومة في اوله وبكسر ما قبل آخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمرّ سواء كان ما قبل آخره مكسورا او لم يكن نحو مدخل من ادخل يدخل ومتذكر من تذكر يتذكر الا ما شذ نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفح فهو ملفح واورس الشجر اي اصفر ورقه والفح الرجل اذا افلس قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او

والايفع الغلام اذا ارتفع

او الاستقبال الخ اي ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث الزنة ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله احد الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد فان ضاربا مثل يضرب من حيث الزنة والدلالة على الضرب واحتماله احد الزمانين ويمكن دخول لام التاكيد عليه لكن هذا العمل اي عمل فعله بشرط كونه للحال او الاستقبال لان الفعل الذي يعمل اسم الفاعل عمله وهو المضارع ليس بمعنى الماضي وانما لم يعمل عمل الفعل الماضي لانتفاء المشابهة بينهما من حيث الزنة فان ضاربا مثل يضرب لا مثل ضرب وبشرط الاعتماد على صاحبه اعني الاعتماد على المبتدا او على ذي الحال او على الموصوف او بشرط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي لانه حينئذ يتقوى بذلك على العمل اما في الصور الثلاث الاولى فلانه مستعمل في اصل وضعه لانه صفة في المعنى فلا بد من شيء محكوم عليه وهو مذكور واما في الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو بالفعل اولى اعلم انه لو قال وبشرط عدم وصفه بصفة وبعدم تصغيره لكان اولى لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير فلانه وصف في المعنى وامثلة عمله بهذه الشرائط زيد قائم ابوه وجاءني زيد قائما ابوه ومررت برجل قائم ابوه وما قائم زيد واقائم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان فعله ان كان لازما يكون لازما وان كان متعديا الي

مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الي مفعول واحد وان
كان الي اثنين كان اسم الفاعل كذلك وكما ان فعله متعدي
الي الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وساير الفضلات كذلك يتعدي هو اليها والمراد بالحال
والاستقبال تحقيقا او حكاية حتي لا يشكل بمثل قوله تعالي و
كلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان
ماضيا لكن المراد به حكاية عن الحال قوله فان كان للماضي
وجبت الاضافة اي وان كان اسم الفاعل بمعني الماضي وجبت
اضافته الي مفعوله اضافة معنوية لانه غير عامل ح لانتفا
شرط عمله مع ذكر مفعوله وانما قال معني لان هذه الاضافة
ليست في تقدير الانفصال والذي يصحح جواز مررت بزيد
ضاربك امس خلافا للكسائي اي وجبت اضافته خلافا
للكسائي فانه قال لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان
بمعني الماضي او بمعني الحال او بمعني المستقبل وقد عرفت
ضعفه ودليله جواز قولهم زيد معطي عمرو درهما
امس وعمل المعرف باللام بمعني الماضي نحو جاء في الضارب
زيدا امس وانت تعرف الجواب عنهما عقيبه قوله فان كان له
معمول آخر اي فان كان لاسم الفاعل الذي بمعني الماضي معمول
آخر غير الذي اضيف اليه انتصب بفعل مقدر دل عليه اسم
الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب
باعطي المقدر وكذلك ان كان له مفعولان غيره نصبا

١٣٣

بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرو واياه افضل العلماء امس و
كذلك اذا كان له ساير الفضلات قوله فان دخلت
اللام اي وان دخلت اللام علي اسم الفاعل استوي الجميع اي المعني
بمعني الماضي والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة
ح وعدل عن صيغة الفعل الي صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام عليه تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا
او امس قوله وما وضع منه للمبالغة اي اسم الفاعل الموضوع
للمبالغة مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل وشرايط
المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة اللفظية لقيام المبالغة
فيه مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب ابوه عمروا
الآن او غدا وزيد الضراب ابوه عمروا الآن او غدا او امس و
امثلة ما وضع للمبالغة مذكورة في الكتاب فقوله ما وضع
مبتداء وقوله مثله خبره قوله والمثني والمجموع مثله اي ومثني
اسم الفاعل ومجموعه مثل اسم مفرد اسم الفاعل في العمل تقول
الزيدان ضاربان عمروا والزيدون ضاربون عمروا الآن
او غدا او تقول الزيدان هما الضاربان عمروا والزيدون
هم الضاربون عمروا الآن او غدا او امس وانما احتاج الي ذكر
المثني والمجموع لانهما قد لا يكونا علي وزن الفعل نحو ضاربين
وضاربات وضراب وضرب زيدا وانما عملا وان لم يكونا
علي وزن الفعل اطرادا للباب المثني والمجموع قوله ويجوز
حذف النون مع العمل اي ويجوز حذف نوني تثنية اسم

الفاعل

وجمعه السالم المعرفتين بلام التعريف مع العمل اي مع نصبهما
بعدهما تخفيفا واستطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول
كبيت الكتاب الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم
نطف وانما لم يتعرض بحذف النون عند الاضافة لانه معلوم
في باب المثنى والمجموع ويعلم انه لا يجوز حذف النون مع
العمل من غير التعريف تخفيفا لانه ليس بصلة ح قوله اسم
المفعول اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل اي اسم المفعول
اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل فقوله ما اشتق
من فعل احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى باسم مفعول
وشامل لغيره من المشتقات المذكورة عند تعريف اسم الفاعل
وبقوله لمن وقع عليه خرج عنه غيره قوله وصيغته من
الثلاثي على مفعول اي وصيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي
المجرد على وزن المفعول غالبا وبه سمي لكثرة الثلاثي ومن
غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم فاعله بفتح ما قبل الآخر اي
بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر لفظا نحو مدخل من يدخل
او تقديرا نحو مختار ومحتار قوله وامره في العمل والاشتراط
اي وامر اسم المفعول في عمله عمل فعله واشتراط عمله كامر
اسم الفاعل في عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال او
الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما او من وعدم
اشتراط كونه بمعنى الحال او الاستقبال مع الالف واللام وعليه
ما مر فمضروب يعمل عمل يضرب ومعطى يعمل عمل يعطى تقول

زيد

زيد مضروب غلامه ومعطى ابوه درهما الآن او غدا و
زيد المضروب غلامه الآن او غدا او امس ومن جملة
شرائط عمله ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا لما ذكرنا في اسم
الفاعل قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام
ذلك الفعل به على معنى الثبوت اي الصفة المشبهة اسم اشتق
من فعل لازم لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت فقوله ما
اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى
صفة مشبهة وبقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم
المفعول وافعل التفضيل المشتق من المتعدي وبقوله لمن قام به
يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة وبقوله على معنى الثبوت
يخرج عنه اسم الفاعل اللازم وافعل التفضيل المشتق من اللازم
كقائم وافضل ولقائل ان يقول لا نسلم انه يخرج عنه بهذا القيد
افعل التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت
فيدل على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيد آخر وهو قولنا
فقط ليخرج عنه اسم التفضيل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل اي وصيغة الصفة المشبهة مخالفة بصيغة اسم
الفاعل ومختلفة ايضا على حسب السماع تقول في حسن حسن
وفي صعب صعب وفي ظرف ظريف قوله وتعمل عمل فعلها
اي وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقا من غير اشتراط
الزمان لعدم اعتبار الزمان في مدلولها لان المراد من قولنا
زيد حسن ثبوت الحسن لا حدوثه لكن يشترط اعتمادها على

اي لكن اشترط في عملها ما ذكرنا من الشرائط في اسم الفاعل للعلة المذكورة ١٢٥

على صاحبها او الهوة او ما كما ذكرنا في اسم الفاعل قوله
وتقسيم مسائلها ان يكون الصفة اي وتقسيم مسائل الصفة
المشبهة ان يكون الصفة المشبهة بلام التعريف او بغير اللام
وعلى التقديرين نعمولها اما مضاف واما معرف بلام التعريف
واما مجرد عنهما فهذه ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في
ثلاثة وعلى كل واحد من التقادير الستة معمولها اما مرفوع واما
منصوب واما مجرور فيصير المجموع ثماني عشر مسئلة حاصلة
من ضرب ستة في ثلاثة والمرفوع منها ستة والمنصوب ستة
والمجرور ستة فالرفع في المرفوعات الست على الفاعلية و النصب
المعارف من المنصوبات الست على التشبيه بالمفعول وفي النكرات
منها على التميز والجر في المجرورات الست على الاضافة قوله و
تفصيلها حسن وجهه الخ اي وتفصيل مسائل الصفة المشبهة الثماني
عشر حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه
برفع الوجه ونصبه وجره وحسن وجه برفع وجه ونصبه
وجره والحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره والحسن وجه
برفع وجه ونصبه وجره والحسن وجهه برفع وجهه ونصبه
وجره قوله اثنان منها ممتنعان اي اثنان من هذه الوجوه
الثماني عشرة ممتنعان احدها الحسن وجهه بجر وجهه والثانية
الحسن وجه بجر وجه لعدم افادة الاضافة فيهما خفة ولامتناع
اضافة ما فيه اللام الى نكرة قوله واختلف في حسن وجهه اي
اختلف في صحة مسئلة واحدة منها وهي حسن وجهه فقال قوم

انها لا تصح لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه
هو الحسن فقال قوم انها تصح ومنعوا استلزامها اضافة الشيء
الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه قوله والباقي ما كان فيه
ضمير واحد احسن اي الباقي من ثماني عشرة بعد اسقاط مسئلتين
منها او ثلث اقسام ثلاثة احدها احسن وهو ما كان فيه
ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائله
حسن وجهه برفع وجهه وحسن الوجه بالاضافة وحسن
الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه وحسن وجها والحسن
وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالجر والنصب والحسن وجها
وحسن وجه بالاضافة وثانيها حسن وليس باحسن وهو
ما كان فيه ضميران اما حسنه فلوجود المحتاج اليه واما عدم
احسنيته فلوجود الزائد على المحتاج اليه ومسائله حسن وجهه
بنصب وجهه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه وجره و
ثالثها قبيح وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير
ومسائله الحسن الوجه برفع الوجه وحسن الوجه برفع الوجه
وحسن وجه برفع وجه والحسن وجه برفع وجه قوله ومتى
رفعت بها فلا ضمير فيها اشارة الى ضابطة يعرف بها ما فيه ضمير
واحد وما فيه ضميران مما ليس فيه ضمير وتقديرها ان الضمير
المذكور في الوجه مدرك بالحس لكونه بارزا واذا عرفت
ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع
وجود فاعلين لعامل واحد وح يكون الصفة كالفعل في انها

لا يثنى ولا يجمع و يكون تذكيرها و تانيثها باعتبار فاعلها الظاهر
وان لم يرفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف
سواء نصبت ما بعدها او جرته لاحتياج الصفة الى
الفاعل قوله ويؤنث ويثنى ويجمع اى اذا كان تحقق
وجود الضمير فيها بان كان ما بعدها منصوبا او مجرورا
يؤنث الصفة ويثنى ويجمع بحسب الضمائر المستكنة فيها الراجعة
الى موصوفها تقول مررت بهند الحسنة الوجه ومررت برجلين
حسني الوجهين وبرجال حسني الوجوه لوجوب مطابقة الضمير
العائد الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة
مرفوعا لم يكن في الصفة ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا
كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما بعدها مرفوعا فاما ان
يكون فيما بعدها اى في الوجه في مثالنا ضمير او لا يكون فان كان
فيها كان فيها ضمير واحد وان لم يكن فيها لم يكن فيها ضمير
وان كان ما بعدها منصوبا او مجرورا فلا يخلو من ان يكون
فيما بعدها ضمير او لا يكون فان كان الاول كان فيها ضميران
وان كان الثاني كان فيها ضمير واحد قوله واسما الفاعل
والمفعول غير المتعديين مثل الصفة المشبهة فيما ذكر اى اسم
الفاعل الغير المتعدى واسم المفعول غير المتعدى الى مفعول ثان
مثل الصفة المشبهة فيما ذكر في جواز مسايل الستة عشرة المذكورة
في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسايل في الصفة المشبهة
انما هو لتشبهها باسمي الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بالطريق

الاولى

١٣٧

الاولى تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه
وجره وهكذا الى آخر المسايل وانما قيد اسمي الفاعل والمفعول
بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما هذه المسايل
للالتباس الا ترى انهما لو كانا متعديين وجوزنا تلك
المسايل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم
يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل له نصب
تشبيها بالمفعول وفي الثاني انه مفعول ثاني لمعطى او مفعول اول له
اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها للمفعول والمفعول الثاني محذوف
وكذلك اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه لم يعلم
ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل له اضيف اليه
وان ابيه في المثال الثاني مفعول اول لمعطى اقيم مقام الفاعل
او مفعول ثاني له اضيف اليه وليست الصفة المشبهة واسما الفاعل و
المفعول غير المتعديين كذلك اذ لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس
اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على
غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات من الفعل
وقوله لموصوف يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والالة لانها
ليست لموصوف وقوله بزيادة على غيره يخرج عنه اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها
وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خيرا و
شرا اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل احنك الشاتين وآبل من حنيف
للحناتم لانهما غير مشتقين من فعل قوله وهو افعل اى

اسم التفضيل على وزن افعل غالبا وشرطه ان يبنى من ثلاثي
مجرد اي وشرط اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد
من الزوائد ليمكن بناء افعل منه الا ترى انك لو اردت بناءه
من استخرج فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت الزوائد
حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير
الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل افلس واولى واعطى واحدى لانه ليس
مبنيا من ثلاثي مجرد فاذن لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب
قوله وليس بلون ولا عيب اي وشرطه ايضا مع كونه ثلاثيا
مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان من اللون والعيب افعل لغير
التفضيل نحو احمر واعور فلو بني منهما افعل التفضيل التبس احدهما
بالآخر الا ترى انك لو قلت هو احمر لم يعلم ان المراد ذو حمرة
ام زائد في الحمرة اعلم ان المراد بالعيب هو العيب الظاهر حتى
لا يشكل بمثل اجهل واضل سبيلا قوله فان قصد غيره اي فان
قصد تفضيل غير الثلاثي المذكور وهو الرباعي نحو دحرج وغير
المجرد من الزوائد نحو استخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة
والعور توصل الى تفضيله بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل
اشد واقبح واكثر ما كان مناسبا له تقول هذا اشد استخراجا
واكثر بياضا واقبح عمى فالمثال الاول لغير المجرد والثاني للون و
الثالث للعيب قوله وقياسه للفاعل اي وقياس اسم التفضيل
ان يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو بني لكل واحد منهما لحصل
الالتباس ولو رجح المفعول على الفاعل لبقي اكثر الافعال بلا

تفضيل

١٣٧

بلا تفضيل لانه في اكثر الامر للفعل اللازم ولان المبالغة في
الفاعل امس حاجة منها في المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول
قوله وقد جاء للمفعول اي وقد جاء اسم التفضيل مبنيا
للمفعول لكنه قليل كقولهم هو اعذر والوم واشغل واشهر
واعرف وغيرها قوله ويستعمل على احد ثلثة اي ويستعمل
اسم التفضيل على ثلثة اوجه وهو ان يكون مضافا نحو زيد
افضل القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام
زيد الافضل وانما يستعمل مع احد هذه الثلثة ليعلم المفضل
عليه فاذن لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول
الاستغناء بكل واحد من اللام ومن عن الآخر لدلالة كل واحد
منهما على تعيين المفضل والمفضل عليه ولا يشكل بمثل قوله
ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر لكون من بمعنى
في كانه قال ولست بالاكثر فيهم كقولهم زيد الافضل من بين
الرجال ولا يجوز ايضا ان يقال زيد افضل لعدم تعيين
المفضل عليه الا ان يعلم فيجوز بغير احد هذه الامور كقوله
تعالى يعلم السر واخفى قوله فاذا اضيف فله معنيان اي
فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له معنيان احدهما
وهو الاكثر ان يقصد زيادته على من يضاف اليه وح يشترط
فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه وداخلا فيه لمشاركته
المضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس و
لا الحرير الين الكتان بل يقال افضل من البشر والين من الكتان

ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه
من جهة الشركة غيرداخل فيه من جهة التفضيل قوله فلا يجوز
يوسف احسن اخوته اي فلاجل انه يشترط ان يكون داخلا
في المضاف اليه لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته لاستلزا
اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة الاخوة الي الضمير
العائد الي يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير انه
يشترط في انه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم
ان يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا
عنهم وهو اجتماع النقيضين قوله والثاني ان يقصد زيادة
مطلقة اي والمعنى الثاني الذي يقصد به حين كونه مضافا
هو ان يقصد به تفضيله زيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه
فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح نحو يوسف اشعر
اهل بلدته قوله فيجوز [illegible] يوسف احسن اخوته اي
لاجل انه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيله على ما
يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لم يلزم
اجتماع النقيضين لعدم دخوله في المضاف اليه
ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له اي يجوز في المضاف
بالمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال نحو زيد افضل القوم الزيدان
افضل القوم الزيدون افضل القوم لكونه مشابها لافعل من من
حيث انه ذكر المفضل عليه في كل واحد منهما ويجوز المطابقة
نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم الزيدون
افضلوا القوم هند فضلى القوم الهندان فضليا القوم الهندات
فضليات القوم لكونه مخالفا لافعل من من حيث وجود
الاضافة فيه وعدمها في افعل من قوله واما الثاني والمعرف
باللام فلا بد من المطابقة اي اما المضاف بالمعنى الثاني
وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص والمعرف باللام فلا
بد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المطا
وعدم المانع من المطابقة وهو مشابهتهما افعل من لعدم
ذكر المفضل عليه فيهما وامثلتهما ظاهرة قوله والذي بمن
مفرد مذكر لا غير اي اسم التفضيل الذي مع من لا يستعمل الا
مفردا مذكرا لصيرورة من كالجزء منه ولا يمكن تثنية اسم
التفضيل ولا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر من والا لزم الحاق علا
التثنية والجمع والتانيث قبل مضي الاسم بتمامه ولا بعده لعدم
جواز الفصل بشيء بين الاسم وبين علامات تثنيته وجمعه
وتانيثه قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في
المعنى الخ اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان جاريا
علي شيء وهو في المعنى صفة لمسبب ذلك الشيء مفضل باعتبار
ذلك الشيء مفضل علي نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون
هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فاحسن جار علي رجل وهو في المعنى
صفة لمسببه وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل
علي نفسه باعتبار غير الرجل اعني عين زيد حال كون هذا

التفضيل منفيًّا وانما لم يعمل في المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور

لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته

على التفضيل وانما قال لا يعمل في مظهر لانه يعمل في المضمر من غير

هذا الشرط لان العمل في الظاهر اقوى يحتاج الى شرط قوله لانه

بمعنى حسن الخ اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول

الشرط المذكور اي انما يعمل ح لانه بمعنى حسن لان معنى قولك

ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو معنى

قولك ما رايت رجلا حسُن في عينه الكحلُ مثل حسنه في عين

زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن

مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل ح لرفعوه ولو رفعوا اسم

التفضيل في مثالنا المذكور وهو احسن لكان خبر مبتدا او

الكحل مبتداء فيلزم الفصل بين احسن ومعموله الذي هو منه باجنبي

وهو الكحل في عينه وهو غير جائز قوله ولك ان تقول احسن في

عينه الكحل من عين زيد اي ويجوز ان تقول فيه بعبارة اخرى

اخصر من الاولى مع كون معناهما واحدا وهي ان تقول ما رايت

رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد قوله فان قدمت ذكر

العين الخ اي وان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه

عبارة اخرى من غير ذكر عين معها كقولك ما رايت كعين زيد احسن

فيها الكحل اي ما رايت كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وهو مثل

ما انشده سيبويه شعر مررت على وادي السباع ولا ارى

كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية و

احوف

واخوف الا ما وقى الله ساريا لانه قدم المفضل عليه وهو وادي

السباع على افعل التفضيل منفيا وهو اقل من غير ذكر المفضل وكوادي

السباع مفعول ثاني لقوله ولا ارى وحين جملة ظرفية حال عن

وادي السباع وواديا منصوب بانه مفعول اول لقوله ولا

ارى واقل صفة لواديا وركب فاعل اقل وتاية تميز عن

اقل واخوف عطف على اقل وما في قوله الا ما بمعنى من وساريا

منصوب بانه حال عن ضمير اخوف او تميز بمعنى سريٌ فيكون

صفة واقعة موقع المصدر قوله الفعل ما دل على معنى

في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فقوله ما دل على معنى

شامل للكلم الثلاث فقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن

باحد الازمنة يخرج الاسم وينبغي ان يراد بما الكلمة وبالدلالة

الدلالة الاولية وبالاقتران الاقتران بحسب اصل الوضع

حتى لا يتوجه النقوض المذكورة في حد الاسم قوله ومن

خواصه الخ فقوله من خواصه اشارة الى انه ذكر بعض خواصه

لكونها اشهر واكثر استعمالا والاربعة الاول مخصوصة باول

الفعل والاخيران باخره وانما اختص قد بالفعل لانه لتقريب

الماضي الى الحال او لتقليل الفعل المستقبل وهما لا يوجد الا في

الفعل وانما اختص سوف والسين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل

المضارع المشترك بين الحال والاستقبال وانما اختص الجوازم

بالفعل لاختصاص الجزم به لكونه في الفعل عوضا من الجر

في الاسم وانما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل لان

وَضْعَتْ لِيَدُلَّ علي ان فاعل الفعل مؤنث وانما قيد التاء بالساكنة
لان المتحركة داخلة علي الاسم وانما اختص نحو تاء فعلتَ
والمراد به الضمائر المرفوعة البارزة المتصلة لامتناع ثبوت
ضمائر المرفوعة البارزة المتصلة في الاسماء والحروف
اما في الحروف فظاهر واما في الاسماء فلانها لو اتصلت
بالاسم لزم اجتماع الالفين في المثني والواوين في الجمع
فلم يتصل به في الواحد ايضا طردًا للباب قوله الماضي
ما دل علي زمان قبل زمانك اي الماضي فعل دلَّ علي زمان
قبل زمانٍ انت فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل علي زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد
بالدلالة انما هو بحسب اصل الوضع لئلا ينتقض بمثل لم يضرب
وان ضربتَ ضربتُ وزوّجتُ وبعتُ والمراد بما هو الفعل
لئلا ينتقض بمثل امس ولم يصرّحه للعلم به قوله مبني علي
الفتح من غير الضمير المرفوع المتحرك والواو خبر بعد خبر اي
الماضي مبني علي الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمي او
خبر مبتداء محذوف اي وهو مبني وانما بني علي الحركة لوقوعه
موقع الاسم وبني علي الفتح لكونه اخف وانما قال مع غير
الضمير المرفوع المتحرك لانه لو كان مع هذا الضمير يجب سكونه
نحو ضربتُ لكراهتهم اجتماع اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله فقوله الضمير المرفوع
احتراز عن المنصوب نحو ضربني وضربك فان الفعل مع الضمير

المنصوب

١٤٠

المنصوب لا يكون في حكم كلمة واحدة وانما قيد الضمير المرفوع
بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال مع غير الواو لانه لو
كان مع الواو وجب ضمه للمجانسة نحو ضربوا قوله
المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت فقوله ما اشبه
الاسم شامل للماضي لكونه شابها له لو قوعه موقعه وقوله
باحد حروف نايت خرج الماضي والباء للسببية او للمصاحبة
وقوله لوقوعه مشتركا بيان للجهة التي بها يشبه الاسم
بسبب احد حروف نايت وهي وقوع كل واحد منهما مشتركا
ومخصصًا اما اشتراك الاسم فكرجل واما تخصصه فنحو هذا
الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب لكونه مشتركا
بين الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او سوف نحو
سيضرب وسوف يضرب فالهمزة للمتكلم تبيين معاني حروف
نايت فالهمزة علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان او مؤنثا نحو اضرب
ليوافق لفظ انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب ليوافق لفظ
نحن مذكرين كانا او مؤنثين او احدهما مذكرا والآخر مؤنثا
ومجموعًا كان او مثنى وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله تعالى
نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر ولمثناه
وجمعه نحو تضرب يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون يا زيدون
وللمخاطب المؤنث ولمثناه وجمعه نحو تضربين يا هند وتضربان
يا هندان وتضربن يا هندات ليوافق لفظ انت وللمؤنث
الغائبة والغائبتين نحو هند تضرب والهندان تضربان والياء

للغائب غير المؤنث والمؤنثين وهو المفرد المذكر ومثناه
ومجموعه ومجموع المؤنث الغائبة تقول زيد يضرب والزيدان
يضربان والزيدون يضربون النساء يضربن قوله وحرف
المضارعة مضموم في الرباعي ومفتوح فيما سواه بيان الحركات
هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونه اخف وانما ضمت في
الرباعي وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج
وقاتل وكرم فرقا بينه وبين الثلاثي الا يرى انك لو قلت
من اضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة في مضارعهما حصل
الالتباس ولم تفعل بالعكس لكون الرباعي اقل فيفتح في غير
الرباعي نحو انفعل وافتعل واستفعل وغير ذلك قوله ولا يعرب
من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون التاكيد ولا نون جمع
مؤنث وانما لم يعرب غير المضارع من الافعال لعدم علة الاعراب فيه
وانما اعرب هذا النوع لمشابهته الاسم على ما مر وانما لم يعرب
هذا النوع اذا اتصلت به نون التاكيد لانه لو اعرب على ما قبله
لم يعلم انه مسند الى الواحد او الى غيره في نحو هل يضربن ولو
اعرب عليه لجرى الاعراب على ما يشبه التنوين وهو غير جائز
وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون جمع مؤنث لان هذا
النون اوجبت تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن وعند
حصول سكون اللام يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب نظر
لانه يدل على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل النون المذكور
ويعرب اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه يعرب من

من الفعل المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك فجعل
قوله اذا لم يتصل قيدا في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع
يعرب لا قيدا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع اذا لم يتصل
بالنون قوله واعرابه رفع ونصب وجزم اي اعراب الفعل
المضارع رفع ونصب وجزم وليس له جر لئلا يلزم مزية
اعرابه على اعراب الاسم قوله فالصحيح المجرد عن ضمير بارز
من نوع بيان لتفصيل اصناف اعراب المضارع فانها تختلف في
الاعراب ليعطي كل صنف ما يستحقه من الاعراب فالصحيح المجرد
عن الضمير البارز المرفوع الذي هو للتثنية والجمع مؤنثا كان
او مذكرا والمخاطبة المؤنث اعرابه بالضمة حال الرفع و
بالفتحة حال النصب وبالسكون حال الجزم تقول هو يضرب
ولن يضرب ولم يضرب والمراد بالصحيح الفعل المضارع الذي
لا يكون في آخره الف ولا واو ولا ياء قوله والمتصل به ذلك
بالنون وحذفها اي واعراب المضارع المتصل به الضمير البارز
المرفوع لاحد الامور المذكورة بثبوت النون حال الرفع و
بحذفها حال النصب والجزم وهي في خمسة امثلة وهي هما يضربان
وانتما تضربان وهم يضربون وانتم تضربون وانت تضربين ولن
يضربا ولن يضربوا ولن تضربا ولن تضربوا ولن تضربي ولم يضربا
ولم يضربوا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي وانما جعل اعرابها
بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الاسماء وانما
سقطت النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد وكما

تسقط الحركة حال الجزم فكذلك النون ههنا وانما سقطت
النون حال النصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر
في الاسماء فكما يتبع النصب الجر في الاسماء فكذلك يتبع النصب
الجزم في الافعال قوله والمعتل بالواو والياء الخ اي واعراب
المعتل الآخر بالواو والياء نحو يغزو ويقضي بالضمة تقديرا
حال الرفع لاستثقال الضمة على الياء والواو وبالفتحة
لفظا حال النصب تقول هو يغزو ويقضي ولن يغزو ولن
يقضي لخفة الفتحة ويحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغز ولم
يقض لانه اذا لم يجد الجازم الحركة تحذف الحرف قوله والمعتل
بالالف اي واعراب المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة حال
الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا نحو هو يخشى ولن يخشى
لعدم قبول الالف الحركة ويحذف الحرف حال الجزم لفقدان
الحركة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب اشارة الى عامل
رافع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني
ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد قوله وينتصب بان
ولن وكي واذن الى آخره اشارة الى نواصب الفعل المضارع
وهي ان ولن وكي واذن وان المقدرة بعد احد الحروف المذكورة
في المتن فلما فرغ عن عدها قال فان نحو اريد ان تحسن الي
وان تصوموا خير لكم وهو ظاهر وان في المثالين المذكورين
متعين لان يكون ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة
من المثقلة لوجوب ذكر سوف والسين او قد او حرف النفي

لاختصاص المخففة بالفعل الداخلة
على المبتدا والخبر

مع ان المخففة الا ان النصب في المثال الاول بالفتحة لفظا وفي
المثال الثاني بحذف النون قوله والتي تقع بعد العلم المخففة
عن المثقلة ليست هذه اي ان التي تقع بعد العلم نحو علمت ان
سيقوم وان لا يقوم هي ان المخففة من المثقلة وليست ان
الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع ان الناصبة مع العلم
لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدهما
غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده معلوم
التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم انه اذا
دخل ان المخففة من المثقلة على المضارع لا بد ان يكون المضارع
مع السين او سوف او مع قد او مع حرف النفي ولهذا اورد مثال لن
ليكون كالعوض من المحذوف للتخفيف والفرق بين ان الناصبة
والمخففة قوله والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان اي
وان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن ففيها الوجهان
اي جاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من
المثقلة نحو ظننت ان يقوم وان سيقوم لجواز كل واحد منهما
بعد الظن قوله ولن ابرح اي مثال لن الناصبة قوله تعالى
لن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال ولهذا لا تستعمل الا مع الفعل المستقبل
وهو آكد من لا في نفي الاستقبال وقيل انها للتابيد قوله
واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي اذن انما تنصب
الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها معتمدا
على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها والالزم

لو اراد العالمين على معمول واحد وهما اذن وما قبلها و
الثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وها
لا يمكنان الا في الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت اذن
تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن
اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك
لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع ق
و تعت بعد الفاء والواو فالوجهان اي اذا وقعت اذن
بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا آتيك فاذن اكرمك
او بعد الواو كقوله تعالى واذن لا يلبثون خلفك الا
قليلا جاز الرفع لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب
لان الفعل مع الفاعل لما كان جملة مستقلا من غير النظر
الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها ق وكي
مثل اسلمت الخ اي مثال كي اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
السببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام
سبب لدخول الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين
وهو اختيار المص وليس بحرف جر ولكن النصب بعدها باضمار
ان كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله تعالى
لكيلا يكون على المؤمنين حرج ق وحتى اذا كان مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها اي ينصب ما بعد حتى باضمار ان بشرط
ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان
مستقبلا عند الاخبار او لم يكن لجوازه قولك اليوم سرت او

امس

٢٩

امس حتى ادخل البلد بالنصب اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول
المترتب عند ذلك السير من غير النظر الى حصوله وحتى يكون
بمعنى كي اي للسببية وهو غالب نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى
كي ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى اي بمعنى انتهاء الغاية
نحو سرت حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير
ليس سببا لغيبوبة الشمس وانما يضمر ان بعدها لكونها حرف
جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل فاضمر ان ليكون في تقدير
الاسم نحو في المثال الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب بعدها
بمعنى كي وما بعدها مستقبل تحقيقا وفي المثال الثاني يحتمل ان
يكون بمعنى كي وبمعنى الى وما بعدها غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر
الى ما قبلها وفي المثال الثالث بمعنى الى وما بعده مستقبل تحقيقا
ق فان اردت الحال تحقيقا او حكاية اي فان قصد كون ما
بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك بارادة تلك الحال تحقيقا
نحو سرت اليوم حتى ادخل البلد وانت مخبر عن السير في حال
الدخول او تقديرا كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس
وانت سرت ودخلت امس وقصدت الاخبار اليوم عن
تلك الحال كانت حرف ابتداء يرفع ما بعدها وانما لم ينصب
لكون ان الداخلة على المضارع للطمع والرجاء الدالين على الا
وتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال ق وتجب السببية
اي اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما
بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها

وجب تحقق الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدلولها
كتوله مرض فلان حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم
الرجاء قوله ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها
في الناقصة اي ومن اجل ان حتى يكون حرف ابتداء امتنع
ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع في كان الناقصة
لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة لا تعلق لها
بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز لفساد المعنى
ومن اجل ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها
امتنع ايضا ان يقال اسرت حتى تدخلها بالرفع لانه
يكون ما بعدها خبرا مستانفا منقطعا لا تعلق له بما قبلها و
ما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك بوقوع السبب وانه محال
قوله وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي اذا كان
كان التامة جاز ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع لعدم
المانع وهو لزوم المحال وهو بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعل
جاز ضمير عائد الى الرفع اي وجاز الرفع في كان سيري قوله
وايهم سار حتى يدخلها بالرفع اي اذا كان الاستفهام من تعيين
الفاعل نحو ايهم سار حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم المحال
وهو الحكم لوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب لان السبب
الدخول هو السير لا السائر المعين وههنا لم يقع الشك في السير وانما
وقع في تعيين السائر قوله ولام كي نحو اسلمت كي ادخل الجنة

اي مثال

اي مثال لام كي اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها باضمار ان
وانما سميت لام كي بمعنى كي وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها
حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل فقدرت ان ليكون
ما بعدها في تقدير الاسم قوله ولام الجحود لام التاكيد بعد نفي
لكان اي لام الجحود لام زائدة لتاكيد النفي الداخل على كان
كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم والفرق
بين هذه اللام ولام كي ان لام كي للتعليل بخلاف هذه ويلزم
اختلال المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونها زائدة وانما يجب
تقدير ان بعدها لما ذكرنا في لام كي قوله والفاء بشرطين الخ
اي وينصب ما بعد الفاء باضمار ان بشرطين احدهما ان يكون
ما قبلها سببا لما بعدها لانه انما عدل عن الرفع الى النصب ليدل
عليه والثاني ان يكون ما قبلها احد الامور المذكورة في الكتاب
لان ما قبلها ليس سببا لما بعدها الا عند تحقق احد هذه الامور
بالاستقراء وهذا لم يجز في الموجب الا في الضرورة كقوله
سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا واراد به
ان الحق فاستريح مثال الامر زرني فاكرمك ومثال النهي لا
تشتمني فاضربك ومثال النفي لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام
هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمني يا ليتني كنت معهم
فافوز فوزا عظيما ومثال العرض الا تنزل بنا فنكرمك وتقدير
الاول ليكن منك زيارة فاكرام مني وتقدير الثاني لا يكن منك
شتم فضرب مني وتقدير الثالث لا يكون قضاء عليهم فموتهم

وتقدير الرابع هل حصول شفعاء فشفاعة لنا وتقدير الخامس
ليت لي كونا معهم فنفوز فوزا عظيما وتقدير السادس اليس منك
زيارة فاكرام مني وانما كان التقدير هكذا لانه لما قصد ان
الاول سبب للثاني وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك ولما
اضمر ان كان ما بعد الفاء في تقدير المصدر وهو العطف
وجب ان يجعل ما قبله ايضا في تقدير المصدر لئلا يلزم عطف
الاسم علي الفعل واذا تقرر ذلك فنقول ائتني فاكرمك
جملة واحدة لانه في تقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني واذا
كان كذلك لم يكن الجزآن بمنزلة الشرط والجزاء علي الحقيقة
وانما سماه النحاة جوابا نظرا الي المعنى قوله والواو بشرطين
الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي ينصب بعد الواو باضمار
ان بشرطين احدهما الجمعية والثاني ان يكون قبلها احد
الامور الستة المذكورة والعلة في اشتراط الشرطين هي
العلة المذكورة في الفاء والاحكام كاحكامها لان الواو للعطف
كالفاء واضمر ان بعده ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل
الفعل الذي قبله في تقدير المصدر ليكون عطف الاسم علي الاسم
مثال النفي لا اخدمك وتجفوني كان المراد نفي اجتماع الامرين
ومثال الاستفهام هل تعينني واكرمك كان المسئول عنه اجتماع
الامرين اعني الاعانة والاكرام ومثال النهي قوله لا تنه عن
خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم فالمنهي عنه هنا
هو النهي عن الشيء مع طلب مثله ومثال الامر زرني واكرمك

فالمطلوب هو الزيارة مع الاكرام ومثال التمني ليت لي مالا
وانفق فالتمني هو حصول المال مع انفاقه ومثال العرض الا تنزل بنا
وتصيب خيرا فالمعروض عليه هو النزول مع اصابة الخير
وهذا معنى الجمعية في كل واحد منها تقدير الاول لا يكن مني
خدمة وجفاء منك وتقدير الثاني هل حصول اعانة لي منك
واكرام لك مني وتقدير الثالث لا يكن منك نهي عن خلق
واتيان بمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لي واكرام لك مني
وتقدير الخامس ليت لي حصول مال وانفاق مني وتقدير
السادس الا يكن منك نزول واصابة خير مني قوله واو
بمعنى الي اي ينصب الفعل بعد او باضمار ان لانه بمعنى الي او
حتى او الا وانما كان يلزم تقدير ان بعدها حتى يكون الفعل
معها في تقدير المصدر لاختصاص هذه الاشياء بالاسماء نقول
لالزمنك او تعطيني حقي اي الي ان تعطيني هذا ما ذكره المصنف
في الشرح وذكر غيره ان او حرف العطف كالواو الا انها للشك
والواو للجمع وانما اضمر ان بعدها ليعلم ان الثاني لم يدخل في
حكم الاول بل المراد ان القصد في اللزوم لا لاجل الاعطاء و
لما تقدر بعد او في تقدير المصدر قدر قبل او كذلك ليكون
عطف الاسم علي الاسم فيكون تقديره ليكن مني لزوم او اعطاء
منك وهو في قوة قولنا لالزمنك الي ان تعطيني او حتى ان
تعطيني او الا ان تعطيني قوله والعاطفة اذا كان المعطوف
عليها اسما اي ينصب بعد حروف العاطفة الفعل المضارع بتقدير ان

اذا كان المعطوف عليه اسمًا لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم

كقولهم للبس عباءة وتقرّ عيني احبّ اليّ من لبس الشفوف

قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي اي ويجوز اظهار ان مع لام كي ومع الحروف العاطفة على الاسم اما مع لام كي فللفرق بين لام كي وبين لام الجحود ولم يفعل بالعكس لكون لام الجحود زائدة ولام كي غير زائدة واما مع الحروف العاطفة فلكراهتهم عطف الفعل على الاسم ظاهرًا قوله ويجب مع لا في اللام اي يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها اللام لئلا يتوالى اللامان اعلم انه يمتنع اظهار ان مع غير لام كي والعاطفة ولا مع اللام لدلالة القرينة عليها وكون الحذف احصر فالتزم حذفها فهذه الحروف التي ينصب بعدها ان على ثلاثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده وقسم يجب وقسم يجوز قوله ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي اي ويجزم الفعل المضارع بهذه الكلمات وهذا اشارة الى جوازم الفعل المضارع وهو قسمان احدهما جوازم فعل واحد والآخر جوازم الفعلين الاول اربعة وهي لم ولما ولام الامر ولا في النهي قوله وكلم المجازاة عطف على لم وهو القسم الثاني من القسمين المذكورين اعني جوازم الفعلين وهو ضربان ضرب حرف وهو ان وضرب اسم يتضمن معنى ان للايجاز والاختصار وهو ضربان ظرف وغير ظرف والظرف اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذ لمنعهما عن الاضافة المانعة عن الانجزام لان المضاف اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم

١٤٥

متنافيان واما ان يستعمل مع ما ومجردًا عنها وهما اين في المكان ومتى في الزمان كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم وكقوله ع اين تصرف بنا الغداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاق وكقوله ع متيما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا وكقوله ع متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد واما ان لا يستعمل مع ما وهو انّى كقوله ع فاصبحت انّى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر وغير الظرف ما ومن واي ومهما وامثلته قوله ع ارى العمر كنزًا ناقصًا كل ليلة وما تنقص الايام والدهر ينفد ومن يكرمني اكرمه وقوله تع ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى وقوله مهما تأتنا به من آية الآية والاصل في مهما على وجهين احدهما ماما على ان ما الثانية زائدة بمنزلتها ما ثم ابدل من الالف الهاء لتحسين اللفظ و الثاني ان يكون مه واقعًا قبل ما فكان قائلا قال اني افعل ما لا تقدر عليه فقال المخاطب مه ما تفعل افعل ثم جعلتا مجرى كلمة واحدة ويجزم بها كما يجزم بما وانما لم يتضمن هذه الاسماء معنى لو مع انها حرف الشرط ايضا لان اصل حرف الشرط ان يكون للاستقبال ولو ليس كذلك بل للمضي قوله واما مع كيفما واذا فشاذ اي الجزم بكيفما واذا شاذ لاستحالة المعنى في كيفما لانه من المستحيل ان يكون على اي حال هو عليها ولمنافاة بين اذا وان الشرطية لان اذا للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد يجزم

باذا في ضرورة الشعر كقوله ، واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي ، والكوفي يجوز الجزم بكيف مع ما وبدونها قوله وبان مقدرة عطف على قوله لم اي و ينجزم الفعل بان مقدرة وقد يجي بيانه قوله فلم لقلب المضارع ماضيا الخ لما فرغ عن تعداد الجوازم شرع في تبيين معانيها فقال لم تقلب المضارع الي معنى الماضي وتنفيه قوله ولما مثلها اي ولما مثل لم في قلب المضارع الي معنى الماضي ونفيه قوله ويختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل اشارة الي الفرق بين لما ولم بعد اشتراكهما فيما ذكر اي ويختص لما باستغراق نفي الفعل في الزمان الماضي الي زمان الحال فلم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار الي وقت الاخبار تقول ندم زيد ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي الي وقت الاخبار لان زيادة معناها بزيادة ما ويختص ايضا لما بجواز حذف فعله نحو ندم زيد ولما اي لما ينفعه لان اصله لم زيدت عليه ما فناب مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله ، احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم ، واعلم انه يفصل بين لم والفعل حملا على الجار في ضرورة الشعر ، فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل ، ولما مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفا فهو مخصص

بالمضارع قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل اي ولام الامر لام يطلب بها الفعل فان الفعل ان كان مبنيا للمفعول لزمته مطلقا وان كان للفاعل لزمته مسندا الي المتكلم والغائب واما في غيرها فنادر كقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا قوله والنهي ضدها اي لا التي للنهي ضد لام الامر وهو الذي يطلب به ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للمفعول والفاعل مخاطبا او غائبا او متكلما قوله وكلم المجازاة الخ اعلم ان كلم المجازاة هي المذكورة من قبل تدخل على الفعلين ليدل على ان الاول سبب للثاني فالاول سبب والثاني مسبب ويسمي الاول منهما شرطا والثاني جزاء اعلم ان المراد بالسبب هنا السبب في العقل لئلا يشكل بمثل ان وجد النهار طلعت الشمس مع ان الثاني سبب للاول في الخارج لان حصول الاول في العقل سبب لحصول الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين نحو ان تقرا اقرا فجزم كل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا والجازم موجودا وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت فالجزم ايضا واجب في الاول لكونه معربا ووجود الجازم فيه واشار اليه بقوله فان كانا مضارعين الي قوله فالجزم اي فالجزم واجب وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت اضربك فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلان حرف الجزم لما لم يعمل في الشرط الذي هو اقرب اليه فلان لا يعمل في الجزاء الذي

انكان النهار موجودا فالشمس طالعة

هو ابعد عنه اولي واما الجزم فلكونه معربًا ووجود الجازم
ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قول زهير، وان اتاه خليل
يوم مسالة، يقول لا غائب مالي ولا حرم، فاشار اليه
بقوله وان كان الثاني اي وان كان الجزاء مضارعًا واللغة
الاولي ضعيفة لان الثاني معرب والجازم موجود وان
كانا ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم في كل واحد منهما
لكونهما مبنيين قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد
لفظا او معنى شروع في الاشارة الي بيان جزاء الذي يمتنع دخول
الفاء عليه والجزاء الذي يجوز ولا يجب والجزاء الذي يجب
والضابطة فيه انه ان اثر حرف الشرط في الجزاء معنى قطعًا لم
يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج وان احتمل تاثيره
وعدم تاثيره فيه جاز الامران واذا لم يؤثر قطعًا يجب
دخول الفاء عليه ليدل علي انه جزاء الشرط فاشار الي الاول
بقوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى اي اذا
كان الجزاء ماضيا لفظا نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان
ضربت لم اضرب ولم يكن به قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول
الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه وهو جعله للاستقبال
وانما قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد لفظا كقوله
تع ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تعالي ان
كان قميصه قد من قبل فصدقت وجب دخول الفاء عليه
لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض الماضي المحقق

واشار

واشار الي الثاني بقوله وان كان مضارعًا مثبتا او منفيا
بلا فالوجهان اي وان كان الجزاء مضارعًا مثبتا جاز الامران
دخول الفاء من حيث انه جعل خبر مبتداء محذوف فلم
يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم اي فهو يقوم
وترك الفاء من حيث انه لم يجعل خبر مبتداء بل جواب الشرط
وهو اولي لان عدم الحذف اولي من الحذف نحو ان قمت تقم
وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بلا جاز الوجهان
دخول الفاء كقوله تعالي ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا
ولا رهقا ان جعل لا لنفي الاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير
فيه لامتناع اجتماع العلتين علي معمول واحد وجاز ترك الفاء
ان جعل لا لمجرد النفي فكان لحرف الشرط تاثير فيه لجعله للاستقبال
وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما او لن يجب دخول الفاء عليه
لامتناع تاثير حرف الشرط فيه لان المراد بالمنفي بما هو الحال
مع كونه جوابا للشرط وبالمنفي بلن هو الاستقبال واشار الي
الثالث بقوله والا فالفاء يعني ان لم يكن الجزاء ماضيا بغير
قد لفظا او معنى ولم يكن المضارع مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول
الفاء لامتناع تاثير حرف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية
كقوله تعالي افان مت فهم الخالدون او امرا كقوله تعالي
قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او نهيا كقوله تعالي وان علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعوهن الي الكفار او استفهاما كقولك ان
تركتنا فمن يرحمنا او دعاء نحو ان اكرمتنا فيرحمك الله

او كان ماضيا مقترنا بقد لفظا او تقديرا كما مرّ او منفيا بما ولن كما مرّ الي غير ذلك قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء لدلالتها علي التعقيب كالفاء لانه للمفاجأة وانما لم يجز موضع الفاء في غير جملة الاسمية لان اذا التي للمفاجأة لا يدخل الا علي الاسمية الا نادرا قوله وان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي هي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك ازرك اي ان تعرفني بيتك ازرك وليت عندنا تحدثنا اي ان كان عندنا تحدثنا والا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا والمعنى في الجميع ان وقع الاول وقع الثاني لان الاشياء الخمسة المذكورة تتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فيكون في ضمن هذه الخمسة سبب لمسبب وهو ما بعدها وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب ولهذا لا يجزم في النفي وامتنع لا تكفر تدخل النار لان المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر فتقديره ان لا تكفر تدخل النار وهو محال خلافا للكسائي فانه جوزه اعتمادا منه علي وضوح المعنى وهذا ايضا لا يجوز الجزم في النفي فلا يقال ما تاتيني تحدثني لان تقديره ان لم تاتني تحدثني والحاصل من قولهم ان

ان الجزم لا يكون في النفي مطلقا وفي النهي حيث لم يصح المعنى وحيث صح يجوز قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة هذا تعريف لامر المخاطب المبني للفاعل وليس بتعريف لمطلق الامر لخروج امر الغائب والمتكلم وامر المخاطب المبني للمفعول عنه فقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل لغيره من امر الغائب وامر المخاطب المبني للمفعول وقوله من الفاعل المخاطب يخرج الغائب والمتكلم ليضرب زيدا ولاضرب انا وامر المخاطب المبني للمفعول لتضرب انت وقوله بحذف حرف المضارعة يخرج مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا في القراءة الشاذة ومثل اما تضرب زيدا لانه ليس بحذف حرف المضارعة قوله وحكم اخره حكم المجزوم اي وحكم آخر هذا الامر حكم آخر المجزوم تقول اضرب واغز وارم واخش بحذف الواو والياء والالف كما تقول ليغز وليرم وليخش وفي التثنية اغزوا وارميا واخشيا بحذف النون كما تقول ليغزوا وليرميا وليخشيا انما كان حكمه حكم آخر المجزوم تشبيها له بما فيه لام الامر من حيث ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكم آخره حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب وعدم مشابهته الاسم باحد حروف نايت قوله فان كان بعده ساكن اشارة الي كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان يحذف حرف المضارعة ثم ان كان بعد حرف المضارعة متحركا اسكن آخره

وجعل باقيه امرا تقول في تعد عِدْ وفي تضارب ضارب
والهاء في قوله بعده عايد الي حرف المضارعة ولم يذكر المضم
هذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وهو ليس برباعي
زدت عليه همزة وصل متحركة ليمكن النطق بها وذلك الهمزة
مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة للاتباع ومكسورة فيما سوى
ذلك سواء كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب وفتحة
نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس
الا يري انك لو قلت من تضرب اُضرب بضم الهمزة لالتبس
بالماضي الرباعي المبني للمجهول وبمضارع الرباعي للمتكلم ولو
قلت اَضرب بفتح الهمزة التبس بامر الرباعي ولو قلت من تعلم
اعلم بفتح الهمزة لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله للمتكلم ولو
قلت من تعلم اعلم بفتح الهمزة التبس بالماضي الرباعي وبالمفرغ
من كيفية سائر امر الثلاثي اورد امثلته وهي اُقتل واضرب
واعلم فالاول مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مضموم
والثاني مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مكسور والثالث
مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مفتوح وان كان بعده
ساكن وهو رباعي رددت الهمزة المحذوفة من المضارع لانتفاء
موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين او الحمل علي ما فيه اجتماع
الهمزتين ويكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة
في الاصل تقول في تكرم اكرم وانما حذفت الهمزة من المضارع
لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو اكرم وحذفت في البواقي

بضم

تحريم بناء الامر

نحو يكرم

نحو يكرم وتكرم اطرادا للباب قوله فعل ما لم يسم فاعله
هو ما حذف فاعله اي فعل ما لم يسم فاعله حذف فاعله واسند
الي ما يقوم مقام الفاعل للاختصار او للابهام او الجهل بالفاعل
او غيره والغرض من ذكره ههنا كيفية بنائه فان كان الفعل
ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره للتمييز بين بناء الفاعل وبين
بناء المفعول ولم يقتصر علي ضم الاول لئلا يلتبس بمضارع ما لم
يسم فاعله في اعلم ولا علي كسر ما قبل آخره لانه لم يتميز في مثل علم
هذا اذا لم يكن في اول الفعل همزة وصل ولا تاء اما اذا كان في
اوله همزة وصل يضم الحرف الثالث مع الهمزة لدفع الالتباس تقول
في انطلق واقتدر واستخرج اُنطلق واُقتدر واُستخرج بضم
الهمزة والحرف الثالث وانما لم يقتصر علي ضم الهمزة لحصول الا
لتباس
بالامر عند سقوط ضم الهمزة في الدرج في نحو قولك الا انطلق والا
استخرج والا اقتدر واما اذا كان فيه التاء نحو باب تفعّل و
تفاعل يضم التاء مع ضم الحرف الثاني تقول في تعلّم وتجاهل
تُعُلّم وتُجُوهل بضم التاء والحرف الثاني لئلا يلتبس تُعَلّم بمضارع
علّم وتجاهل بمضارع جاهل والثاني في قوله والثاني مع التاء
عطف علي الثالث وقوله خوف اللبس اشارة الي علة جميع ما ذكرنا
من قبل قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع اعلم ان في
بناء ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين ثلاث لغات
احديها قيل وبيع واشار اليه بقوله الافصح قيل وبيع اصلهما
قُوِل وبُيِع نقلت حركة الواو والياء الي ما قبلهما بعد سلب حركته

فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها فصار قِيل وبِيع والثانية
قُيل وبُيع بالاشمام وهو تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من
غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير وهو فصيح ليؤذن بان
اصل ما قبلهما الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام والثالثة
قُول وبُوع بالواو الساكنة وضم الاول وهو قليل ووجهه
انه حذفت الحركة من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء
في بيع واوًا لضم ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو
وهو عطف على الاشمام اي وجاء الواو واعلم ان قوله ومعتل العين
الافصح قيل وبيع على اطلاقه ليس بجيد لان عُود وصُيد ليس كذلك
بل الاصوب ان يقول معتل العين المقلوبة عينه الفا قوله
ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم اي مثل بناء
ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل العين من الثلاثي بناء ما لم
يسم فاعله من باب اختير وانقيد في انه يجوز فيه ثلث لغات
دون باب استخير واقيم اما الاول فلان اصل اختير و
انقيد اختُيِر وانقُوِد مثل قُوِل وبُيِع في وقوع الضمة
على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الواو والياء فجاز فيه ما جاز
في بيع وقيل واما الثاني فلان اصل استخير واقيم هو استخير
واقيم وهما ليسا مثل بيع وقول في وقوع الضمة على الفاء و
الكسرة بعدها على الياء والواو فلم يلزم ان يجوز فيه ما جاز
في مثل قيل وبيع قوله وان كان مضارعًا ضم اوله وفتح ما
قبل آخره اي ان كان الفعل الذي يراد ان يبنى منه ما لم يسم فاعله

مضارعًا

مضارعًا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ليتميز عن بناء الفاعل و
لم يجز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار على فتح ما قبل الآخر
لم يفد في مثل يُعلَم وعلى الضم في مثل يُخرَج تقول في يَضرِب يُضرَب
قوله ومعتل العين ينقلب فيه الفا اي ان كان المضارع
الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل العين ينقلب عينه الفا
واوًا كانت او ياءً تقول في يقول ويبيع يُقال ويُباع لان اصلهما
يُقْوَل ويُبْيَع فنقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما فكانتا
في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلهما فقلبتا الفين فصار يُباع
ويُقال قوله المتعدي وغير المتعدي اي الفعل اما متعدٍ واما
غير متعدٍ لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف و
الاول هو المتعدي نحو ضرب فان فهمه يتوقف على شيء يتعلق
به ضرب الضارب والثاني غير المتعدي نحو قعد فان فهمه
لا يتوقف على شيء يتعلق به كقعود القاعد وغير المتعدي يصير
متعديا باحد ثلثة اشياء وهو الهمزة نحو اذهبت زيدًا و
تضعيف العين نحو فرّحته وحرف الجر نحو ذهبت بزيد قوله
والمتعدي يكون الى واحد واثنين اي المتعدي يتعدى
الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرًا والى اثنين لاقتضاء
معناه اياهما وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني
فيه عبارة عن الاول فيجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسى
نحو اعطيت زيدًا درهمًا وكسوت زيدًا جبةً والثاني ان يكون
المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتصار على احدهما

كفعلم نحو علمت زيدا فاضلا ويتعدي الي ثلثة مفاعيل
كأعلم وأري وأنبأ ونبأ وأخبر وخبّر وحدّث الا ان
اعلم واري تعديتهما الي ثلثة بالاصالة وبلا خلاف فان
علم متعدي الي مفعولين واذا دخل عليه الهمزة تعدي الي
ثلثة لزيادة الهمزة للفعل مفعولا بسببه مفعول فاذا
قلت اعلمت زيدا عمرا جاهلا كان معناه صيّرت زيدا اذا
علم بان عمرا جاهل وكذلك اري واما البواقي فمتعدية
بنفسها الي مفعول واحد والي آخر بواسطة حرف الجر فقولك
انبأتك عن زيد وقد يحذف الجر لكنها لما كان فيها معني الاعلام
اجريت مجراه في تعديتها الي ثلثة مفاعيل **قوله** وهذه
مفعولها الاول كمفعولي اعطيت اي هذه الافعال المتعدية الي
ثلثة مفاعيل حكم مفعولها الاول كمفعول اعطيت بمعني انه يجوز
ان يذكره مفردا من غير ذكر المفعولين الآخرين ويجوز ان
تذكره مع ذكر المفعولين الاخرين كما انه يجوز ان يذكر المفعول
الاول لاعطيت منفردا عن الثاني ويجوز ان تذكر مع ذكر الثاني
قوله والثاني والثالث كمفعولي علمت اي حكم مفعولي هذه
الافعال الثاني والثالث كحكم مفعولي علمت بمعني انه يجوز
ترك مفعوليها الثاني والثالث معا ولا يقتصر علي احدهما كما لا
يقتصر علي احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث
هما مفعولا باب علمت علي الحقيقة تقول اعلمت زيدا عمرا
خير الناس واعلمت زيدا من غير ذكر الثاني والثالث واعلمت

عمرًا

١٥١

عمرا خير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت
زيدا عمرا من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس
من غير ذكر الثاني **قوله** افعال القلوب ظننت وحسبت الخ
اعلم ان افعال القلوب ما ذكره المص وهي يدخل علي الجملة الاسمية
اعني المبتداء والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او
علم فان الثلاثة الاولي للظن والثلاثة الاخيرة للعلم وزعمت
للدعوي والاعتقاد فيكون للعلم ويكون للظن مثلا اذا كان
زيد قايم عبارة عن علم قلت علمت زيدا قايما وان كان عبارة
عن ظن قلت ظننت زيدا قايما وتنصب الجزئين اي المبتداء والخبر
معا الا عند مواضع يذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال
القلوب لانها لا تحتاج في صدورها الي الجوارح والاعضاء
الظاهرة بل تكفي فيها القوة العقلية **قوله** ومن خصايصها ان
لا يقتصر علي احدها بخلاف باب اعطيت الخصايص جمع خصيصة
وهي ما يختص بالشيء ولا يشاركه فيه غيره لذلك الشيء ومن خصايص
افعال القلوب انه لا يقتصر علي احد مفعوليها وان جاز ان لا
يذكرا معا كقوله تعالي ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم
اي زعمتموهم اياهم لكون هذه الافعال داخلة علي المبتداء
والخبر فكما انه لا بد للمبتداء من الخبر وبالعكس لا بد لاحد المفعولين
من الآخر وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل علي المبتداء
والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتداء والخبر كما
مر علي ان حذف احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله تعالي

ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرًا
لهم على قراءة من قرأ بالياء اي ولا يحسبن الذين يبخلون
بما اتيهم الله من فضله البخل هو خيرا لهم قوله ومنها جواز
الالغاء اي ومن خصايص هذه الافعال الغاؤها اذا
توسطت هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد ظننت قايم
او تأخرت عنهما نحو زيد مقيم ظننت لاستقلال مفعوليها
كلامًا لكونهما مبتدأ وخبرًا على تقدير الغائها مع ضعف
عملها بالتوسط او التأخير واعلم ان تقدم معمول
احد مفعوليها عليها كتقدم احد مفعوليها في جواز الالغاء
نحو متى يظن زيد منطلق لان تقدم معمول المفعول كتقدم
المفعول ولم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا تاخر او توسط
لعدم استقلال مفعوليه كلامًا والمراد بالالغاء ابطال
العمل لعارض وهو التوسط او التاخر مع جواز العمل ويعلم
من قوله جواز الالغاء جواز العمل اذا تاخرت او توسطت
ويعلم من قوله اذا توسطت او تاخرت انه لا يجوز الالغاء
اذا تقدمت وينبغي ان يعلم ان الاعمال هو الاولى اذا توسطت
والالغاء اولى اذا تاخرت وهذه الافعال تكون في معنى الظرف
نحو معنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني قوله ومنها
انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام اي ومن خصايص
هذه الافعال تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون
معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام او النفي او لام الابتداء

تقول علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد في الدار
وعلمت لزيد قايم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلاثة
صدر الكلام فلو عملت لم يكن هذه الاشياء في صدر الكلام
لكن الجزئين اللذين هما في قولك علمت ازيد عندك ام عمرو
في موضع النصب لان العلم وقع عليهما بالحقيقة وعدل عنه
محافظة للفظ فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي و
لام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال و
معناه انه علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب
ذلك وجوابه بالتعيين وانما قال الاستفهام ولم يقل حرف
الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين
احصى وانما قال قبل الاستفهام فانه لو كان بعد الاستفهام لم
يعلق نحو ايهم علمت زيدا قوله ومنها انه يجوز ان
يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد اي ومن خصايص
هذه الافعال جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد
نحو علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في
ساير الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب في ساير الافعال تعلق
فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو
قيل ضربتني لسبق الفهم الى ضربتني انت فلدفع هذا الوهم
عدل الى ايراد النفس فقيل ضربت نفسي ولا يندفع حركة
المضمر هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب لكون هذا الغالب
قويا والجواز اشتباه الحركة بغيرها عند غفلة السامع وليس كذلك

هذه الافعال لانها يتعلق بالاعتقادات والقلوب من العلم
والظن ولا شك ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات
نفسه اكثر من صفات غيره فاذن لم يحتج فيها الي ايراد
النفس لانتفاء المقتضي لايراده وهو الالتباس اعلم ان افعال
القلوب وغيرها تشتركان في انه لا يجوز ان يكون فاعلها
ضميرا يعود الي المفعول المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا
ولا زيدا ضرب علي ان يكون فاعل ضرب وظن ضميرا عائدا
الي زيد لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يصير معتمدا و
كذا لم يجز غلام هند ضربت علي ان يكون فاعل ضربت
ضمير هند قوله ولبعضها معنى آخر يتعدي به الي واحد اي
لبعض هذه الافعال معنى لا تتعدي به اكثر من مفعول واحد
وهو ظننت من الظنة بمعنى التهمة فلانه ح لا يتعدي الا الي
واحد منه كقوله تعالي وما هو علي الغيب بظنين اي بمتهم و
علمت بمعنى عرفت كقوله تعالي ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في
السبت اي عرفتم ووجدت من وجدان الضالة بمعنى الاصابة
تقول وجدت الناقة اي اصبتها ورايت من روية البصر
تقول رايت زيدا اي ابصرته قوله الافعال الناقصة ما
وضع لتقرير الفاعل علي صفة اي الافعال الناقصة افعال وضعت
لتقرير الفاعل علي صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان
جعل زيدا علي صفة كونه عالما في الزمان الماضي ولقائل ان
يقول ان سائر الافعال يقرر الفاعل علي صفة فان ضرب مثلا في

ضرب زيد

في ضرب زيد يقرر زيدا علي صفة الضاربية وجوابه ان
المراد انه يقرر فاعله علي صفة غير صفة مصدره فان كان
في قولنا كان زيد قائما قرر زيدا علي صفة قيام في الزمان
الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب
زيد كذلك وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها
عن سائر الافعال من حيث انها لا تدل علي الحدث ومن حيث
انها لا يتم بمرفوعها قوله وهي كان اي هذه الافعال كان
وصار واصبح الي قوله وليس قوله وقد جاء ما جاءت
حاجتك اي وقد جاء ما جاء بمعنى تقرير الشيء علي صفة في
نحو قولهم ما جاءت حاجتك فانه يحتمل ان يكون للنفي
وح كان جاء مسندا الي ضمير شيء تقدم ذكره مثلا اذا كنت
محتاجا الي شيء معين كالغرارة مثلا ولم يحصل ذلك الشيء
بل حصل شيء آخر دون حاجتك كالكيل مثلا فيقال ما جاءت
حاجتك اي ما جاءت هذه علي قدر حاجتك واحتمل ان يكون
للاستفهام وح كان معناه اي شيء جاءت حاجتك وفيه
ضمير يعود الي ما وانما جاز تانيثه لكون ما عبارة عن المعنى
الحاجة وقيل ان هذه الكلمة اول ما اشتهر من قول الخوارج لابن
عباس رضي الله عنه لان ابن عباس عنهما حين اتاهم من قبل علي
رضي الله عنه ليستدعي منهم الرجوع الي الحق قوله وقعدت
كانها حربة اي وقد جاء قعد بمعنى تقرير الشيء علي صفة اي بمعنى
صار في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة

اي صارت شغرته جربة والظاهر انه مخصوص بمحله ولم
يعرف في غيره فلا يقال فعد زيد كاتبا بمعنى صار كاتبا قوله
وتدخل على الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها اي هذه الافعال
تدخل على الجملة الاسمية وهي المبتداء والخبر لاعطائها اسناد
الخبر الى المبتداء حكم معناها ويحتمل ان يراد بالخبر الجملة
الاسمية لانها خبرية فيكون معناه لاعطاء هذه الافعال
للجملة الاسمية حكم معناها اعلم اني لم اعرف فائدة
الحكم في قوله حكم معناها وهو تقرير الفاعل بصفة فترفع
الجزء الاول اعني المبتداء بانه اسمها وتنصب الجزء الثاني
اعني الخبر بانه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قائما
فكان افاد معناه وهو الزمان الماضي في زيد قائم وهكذا
في الكل قوله وكان تكون ناقصة الخ اي كان على ثلثة
انواع احدها ناقصة وهي ثلثة احدها لتقرير الفاعل على
صفة للخبر في الزمان الماضي فقط سواء كان دائما نحو كان
الله قادرا او منقطعا نحو كان زيد غنيا واشار اليه بقوله
لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وثانيها ان يكون
بمعنى صار كقوله بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن
قد كانت فراخا بيوضها اي صارت واشار اليه بقوله و
بمعنى صار وهو معطوف على قوله لثبوت خبرها وثالثها
ان يكون فيها ضمير الشان ويقع بعدها جملة تفسر ذلك
الضمير كقوله اذا مات كان الناس صنفان شامت

وآخر مثنٍ بالذي كنت اصنع فان قيل اذا كان الامر
كذلك كان الواجب عليه ان يقول فكان ناقصة وتامة
وزائدة والناقصة ثلث لامتناع ان يكون اقسام الشيء
قسيمة له وايضا لم خصص الاول بالناقصة مع ان الاخيرين
كذلك قلنا انما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام وانما خصص
الاول بالناقصة دون الاخيرين لوجود اسم غير اسم الناقصة
للاخيرين دون الاول والثاني ان يكون تامة واشار
اليه بقوله ويكون تامة وهو عطف على قوله يكون ناقصة
والتامة فعل حقيقي بمعنى وقع وحدث وثبت يرتفع
ما بعدها بالفاعلية كما يرتفع ما بعد الفعل الحقيقي كقولهم كانت
الكائنة والمقدور كائن والثالث ان يكون زائدة و
اشار اليها بقوله وزائدة اي ويكون زائدة وهي قسمان
احدهما ان يكون زائدة في اللفظ دون المعنى نحو زيد
كان قائم لافادتها الزمان الماضي والغاءها في اللفظ والاجود
تاخيرها وثانيهما ان يكون زائدة في اللفظ والمعنى كقوله
تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا وانما دخلت تحسينا في
الكلام وتاكيدا له ونصب صبيا على الحال وانما ذكر هذين
القسمين وان لم يكن ناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة
في اللفظ قوله وصار للانتقال اي صار للانتقال من
شيء الى شيء اما باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا اي
انتقل من صفة الفقر الى صفة الغناء واما باعتبار الحقائق

نحو صار الماءُ هواءً وصار الطين خزفا اي من حقيقة الطين
الى الخزف واما باعتبار المكان نحو صار زيد الى عمرو اي
من مكانه الى مكان عمرو قوله واصبح وامسى واضحى الخ اعلم ان
هذه الافعال الثلثة تجيء لثلثة معان احدها اقتران مضمون
الجملة باوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى نحو
اصبح زيد عالما واضحى زيدٌ اميرًا وامسى زيدٌ عارفا
وثانيها ان تكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا وليس المراد
في الصبح على هذه الصفة وثالثها ان تكون تامة وهي ح
تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل
في الصباح قوله وظل وبات الخ اعلم ان ظل وبات
تجيئان لمعنيين احدهما اقتران مضمون الجملة باوقاتهما
اي ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون
الجملة بالليل تقول ظل زيد معلما وبات زيد مكرمًا والثاني
بمعنى صار كقوله تعالى ظلَّ وجهه مسودًّا فانه لا يختص بزمان
دون زمان قوله وما زال وما برح وما فتئ وما انفك
اعلم ان هذه الافعال الاربعة لدلالة استمرار خبرها
لاسمها مذ قبله اي في زمان يمكن قبوله في المعتاد نحو ما زال
زيد اميرًا اي مذ كان قابلا للامارة لا في حال كونه طفلا او
فاعل قبل في قوله قبله ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول
يعود الى خبرها قوله ويلزمها النفي اي ويلزم هذه الافعال
حرف النفي ليدل على استمرار خبرها لفاعلها فيكون هذه الافعال

ح بمنزلة كان لدخول النفي على النفي المستلزم للاثبات لكون
هذه الافعال للنفي ودخول حرف النفي عليها ولهذا لم يجز ان
يقال ما زال زيد الا عالما كما لم يجز ان يقال كان زيد الا
عالما لما مر قوله وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
اي ما دام لدلالة توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها
نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس دوام جلوس زيد
بمعنى زمان دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف فمن
اجل ان معناه كذا احتاج الى كلام لانه ظرف والظرف يحتاج
الى كلام لانه فضلة والفضلة لا يجيء الا بعد المسند و
المسند اليه فيكون ما دام ظرفا ولهذا احتاج الى فاعل قوله
وليس لنفي مضمون الجملة الاسمية الخ اي وليس لنفي مضمون
الجملة الاسمية في الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب كذلك تقول
ليس زيد قائما الآن ولا تقول غدًا او قيل للنفي مطلقا اي
حالا كان او غيره عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم فهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم
يوم القيمة فهو لنفي المستقبل ويمكن ان يجاب عن الآية بانه تعالى
لما اخبر ان العذاب يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فكانه
ثابت ومحقق في الحال ليتيقن وجود ما اخبر الله تعالى به
وللمستدل بهذه الآية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل
خلافه وجوابه انه مخالفة الظاهر للاستعمال قوله ويجوز
تقديم اخبارها كلها اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال
لاستعمال العرب

علي اسمائها جائز بالاتفاق في الكل لكونها افعالاً وجواز
تقديم المنصوب علي المرفوع في الافعال لقوتها واما تقديم
اخبارها علي انفسها فعلي ثلثة اقسام واشار اليه بقوله وهي
في تقديمها عليها اي هذه الافعال في تقديم اخبارها علي
انفسها علي ثلثة اقسام احدها انه يجوز وهو من كان الي
راح علي الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالاً صريحة
والمانع من التقديم منتف والثاني انه لا يجوز وهو الذي
في اوله ما وهو علي ضربين احدهما ان يكون ما فيه نافية
الثاني ان يكون مصدرية بمعني الدوام وعلي التقديرين
لا يجوز تقديم اخبارها علي انفسها اما اذا كانت ما نافية
فلامتناع تقديم ما في حيز النفي علي النفي واما اذا كانت
مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر علي نفس المصدر ولم
يخالف في امتناع تقديم اخبار هذا القسم علي نفسه الا ابن كيسان
واتباعه في غير ما دام ووجه قوله ان ما النافية لما دخلت علي
الافعال الدالة علي النفي صارت للاثبات بمنزلة كان فكما
جاز تقديم خبر كان علي نفسه جاز تقديم خبر هذه الافعال علي
انفسها واشار الي هذا القسم بقوله وقسم لا يجوز الي قوله
في غير ما دام والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس مذهب سيبويه
واتباعه الي انه لا يجوز تقديم خبره علي نفسه لكونه للنفي وامتناع
تقديم معمول النفي علي نفسه وذهب اكثر البصريين الي انه يجوز
لكونه فعلاً وجواز تقديم معمول الفعل عليه واجيب عن دليل

الاولين م

الاولين بمنع امتناع تقديم معمول النفي عليه مطلقاً وانما يمتنع ان
لو كان حرفاً اما اذا كان فعلاً فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى
الا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم ووجه الاستدلال به ان
يوم يأتيهم معمول بمصروفاً الذي هو خبر ليس فلو لم يجز
تقديم خبر ليس علي ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس علي ليس
لامتناع وقوع المعمول الا من حيث يصح وقوع العامل فيه و
لقائل ان يقول كان من الواجب علي المص ان يجعل ليس وما في
اوله ما النافية من القسم المختلف فيه ويمكن ان يجاب عنه بانه
لم يعتد بمخالفة ابن كيسان واعتد بالمخالفة في ليس لان
طائفة كثيرة منهم من المعتبرين علي امتناع تقديم خبره علي نفسه
قوله افعال المقاربة الخ اعلم ان هذه الافعال من
خوات كان لكونها لتقرير الفاعل علي صفة الا انه افردها با
لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها
عليها وجواز تقديم خبر كان عليها وعرفها بانها افعال
وضعت لدلالتها علي دنو الخبر رجاء او حصولاً او اخذاً فيه
قوله فالاول عسى اي الذي لدنو الخبر رجاء عسى وهو غير
متصرف بمعنى انه لا يأتي منه المضارع واسم الفاعل والامر
والنهي حملاً علي لعل لتضمنها معنى الانشاء فاشبه لعل ولكون كل واحد
منهما للطمع للحصول والاشفاق ولهذا لا يستعمل في المحالات
فلا يقال عسى زيد ان يطير قوله تقول عسى زيد ان يقوم
وعسى ان يخرج زيد اشارة الي انه يجوز فيها لغتان احدهما

ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع ان تقريرا لمعناها في الترجي وتقوية له مع ان اصله ان يكون اسما قياسا على خبر كان الا انه صار متروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير ابؤسا وهي جمع البؤس او الباس اي الشر والشدة واشار الى هذه اللغة بقوله تقول عسى زيد ان يقوم في محل النصب بانه خبره اي عسى زيد القيام اي ذا القيام في تقدير حذف المضاف واللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخير وهذا كما يقال في سمعت انه متى كان متعديا الى مفعول الاول مما يسمع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع لم يقتصر وتعدى الى مفعولين فهي ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار اليه بقوله عسى ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل فيهما شيء آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يقوم ضمير يعود الى زيد وان يقوم في محل النصب بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذا تجويزهم تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوم الزيدان والزيدون وعسى ان تقوم الهندات وعلى الوجه الثاني تقول عسى ان يقوما الزيدان وان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات واما قوله تع عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلم يحتمل الا الوجه الاول

والا لزم

ولا لزم الفصل بين اجزاء الصلة باجنبي ومنهم من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز ان لا يضمر في عسى وان يضمر استغناء عنه بالضمير الموجود في ان يقوم العائد الى زيد وعلى التقديرين زيد مبتداء وما بعده خبره تقول على الوجه الاول الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم والهندان عسى ان تقوما والهندات عسى ان يقمن وعلى الوجه الثاني الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وهند عست ان تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن قوله وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في اللغة الاولى تشبيها لعسى بلعل كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب دون اللغة الثانية لامتناع وقوع الفعل فاعلا قوله والثاني كاد اي القسم الثاني وهو الذي وضع لمقاربة حصول الخبر لا على مقاربة رجائه وهو خبر محض فلذلك يتصرف وفاعله اسم محض وخبره فعل مضارع ليدل على تقريب حصول الخبر من الحال من غير ان لا لان لتم على الاستقبال المنافي للحال عن كاد زيد يجيء وقد يدخل ان على خبره تشبيها بعسى كقوله قد كاد من طول البلا ان يمصحا قوله واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح اي اذا دخل النفي على كاد يكون كاد للنفي كما ان الافعال المثبتة اذا دخل عليها النفي كانت للنفي لان من شان

حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان او سلبا وانما قال
على الاصح لاختلافات فيه كما صرح بها بعد ذلك قوله وقيل
يكون للاثبات اي وقال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد
كان للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا
فكقوله تع وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا فالذبح يدل على الفعل
فما كادوا يدل على الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتخطئة
الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح ووجه الاستدلال به
انهم فهموا من قوله لم يكد رسيس الهوى الاثبات وهو زوال
رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن لتخطئتهم وجه واذا
فهموا منه الاثبات كان للاثبات والجواب عن الاول انا لا نم
ان ذبحهم في ثاني الحال دليل على الاثبات بل هو مقارنتهم الذبح
في اول الحال لاختلاف الوقتين يدل عليه تعنتهم في قوله تعالى
اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هي وغير ذلك
اعلم ان العرب في مثل قولنا ما كاد زيد يسافر يفهم الاثبات
فانه يفهم منه انه سافر بعد ان لم يقارب السفر وهو الذي حمل
حملهم على الحكم بانه للاثبات وعن الثاني بانا لا نم ان فهمهم الاثبات
دليل على انه للاثبات لجواز ان يكون مذهبهم من خطاء ذي الرمة
مذهب من قال انه للاثبات والصواب ان لا يحمل على الغلط
بل يحمل ان مراده ان الهجر اذا غير المحبين لم يقارب حبي التغير
وهو ابلغ من نفي نفس التغير قوله وقيل قد يكون في الماضي

للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي وقال بعضهم ان كاد اذا
دخل حرف النفي عليه يكون في الماضي للاثبات كقوله تعالى
... الجواب عنده
... ذي الرمة اذا
... طفق وجعل و
... الخبر اخذا
... ف لعيسى لانتفاء
... الاربعة الاول
... قول طفق زيد
... ما عصفان و
... خو او شك زيد
... مال كاد عمرو او شك
... افعل به افعال
... بت وعجبت لانها
... ية ما خفي سببه
... التعجب صيغتان
... صرفة بمعنى انه
... ية ولا جمع لكونها
... ان يكون من الحروف
... بيان الا ما بينه
... مما يصح بناء
... التعجب ...

حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان او سلبا وانما قال
على الاصح لاختلافات فيه كما صرح بها بعد ذلك قوله وقيل
يكون للاثبات ا
كان للاثبات ا
فكقوله تع وما كا
فما كادوا يدل
الشعراء ذا الر
رسيس الهوي
انهم فهموا من
رسيس الهوي
فهموا منه الا
ان ذبحهم في
في اول الحال
اتخذنا هزا
اعلم ان
فانه يفهم منه ا
حملهم على الحكم
دليل على انه ا
مذهب من قا
بل يحمل ان مراد
وهو ابلغ من ني

للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي وقال بعضهم ان كاد اذا
دخل حرف النفي عليه يكون في الماضي للاثبات كقوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وقد عرفت الجواب عنه و
في المستقبل كالافعال اي يكون للنفي كقول ذي الرمة اذا
غير الهجر المحبين الخ البيت قوله والثالث طفق وجعل و
كرب واخذ الخ اي والثالث وهو الذي لدنو الخبر اخذا
فيه طفق وجعل وكرب واخذ واو شك فانه مخالف لعسى لانتفاء
معنى الانشاء ولكاد لحصول الشروع فيه لكن الاربعة الاول
تستعمل استعمال كاد لقرب معناها من معنى كاد تقول طفق زيد
يفعل وجعل زيد يفعل قال الله تعالى وطفقا يخصفان و
اوشك يستعمل استعمال عسى تارة على اللغتين نحو اوشك زيد
ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة استعمال كاد نحو اوشك
زيد يخرج قوله فعلا التعجب وضعا ما افعله وافعل به افعال
وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجبت وعجبت لانهما
ليسا للانشاء والتعجب انفعال النفس عند روية ما خفي سببه
وخرج عن نظائره قوله وهما صيغتان اي وللتعجب صيغتان
احديهما ما افعله والثانية افعل به وهو غير متصرفة بمعنى انه
لا يكون منهما مضارع ولا امر ولا نهي ولا تثنية ولا جمع لكونهما
مشابهة للحرف لكونهما للانشاء الذي اصله ان يكون من الحرف
مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد قوله ولا يبنيان الا مما يبنى
منه افعل التفضيل اي فعلا التعجب لا يبنيان الا مما يصح بناء

افعل التفضيل منه لكون كل واحد منهما للمبالغة والتاكيد فلا
يبنيان الا من ثلاثي ليس بلون ولا عيب يتوصل في تعجب ما
يمتنع بناء فعلا التعجب منه بمثل ما يتوصل به الي افعل التفضيل وهو مثل
ما اشد تقول ما اشد استخراجه وما اكثر حمرته وما اقبح عورته
واشدد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح بعورته قوله ولا
يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل اي ولا يتصرف في
صيغتي التعجب بتقديم ولا تاخير ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء
الموجب لعدم التصرف ولانه يجري مجرى المثل فلا يقال ما
زيدًا احسن ولا زيدًا ما احسن ولا يقال بزيد احسن ولا يقال
ايضا ما احسن اليوم زيدا بفصل الظرف وهو اليوم بين احسن
وبين معموله لما ذكرناه واجاز المازني الفصل بالظرف لما
سُمِعَ من العرب ما احسن بالرجل ان يَصْدُق لرخصة الاتساع
في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها قوله وما ابتداء نكرة عند سيبويه
الخ اشارة الي بيان اعراب ما افعله فما مبتداء نكرة بمعنى شيء
عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن زيدا والجملة التي بعده
اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبره وما موصولة
عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها وهي مع الصلة في محل
الرفع بانه مبتداء خبره محذوف تقديره الذي احسن زيدا شيء
وما استفهامية عند قوم وهي مبتداء وما بعدها خبرها تقديره
اي شيء احسن زيدا وهذه التقديرات باعتبار الاصل لانها بمعناها
الآن قوله وبه فاعل عند سيبويه الخ اشارة الي بيان اعراب

افعل به

افعل به عند سيبويه اي به في افعل به فاعل افعل عند سيبويه
والباء زائدة كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا الا انها
لازمة ههنا ليدل على الانشاء واصل افعل بزيد افعل زيد
بمعنى صار زيد ذا فعل كاغدّ البعير اذا صار ذا غدة فالهمزة
للصيرورة فغير عن لفظ الخبر الي لفظ الامر وليس بامر
اذ لا معنى للامر ههنا ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين
قولنا احسن بزيد واذا كان الامر على ما ذكرنا لم يكن فيه ضمير
لان اسم المذكور بعده فاعل له ولهذا لزم صورة واحدة
قوله ومفعول عند الاخفش عطف على قوله فاعل وهو
اشارة الي اعرابه هذا ان يكون افعل امرا لا خبرا فيكون فيه
ضمير مرفوع بانه فاعله لكن ذلك الضمير ضمير المصدر وعند
بعضهم كانه قال يا حُسْنُ احسن بزيد وضمير المخاطب عند بعضهم
اي انه امر لكل واحد من مخاطب بان يجعل زيدا احسنا بان
يصفه بالحسن هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير عن
لفظ الواحد تقول يا رجل ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد
فالباء عند الاخفش اما للتعدية وذلك اذا كانت الهمزة في احسن
بزيد للصيرورة ليصير احسن بواسطة الباء متعديا او ما
للزيادة وللتاكيد مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الي
التهلكة وذلك اذا لم يكن الهمزة للصيرورة ويكون متعديا
قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم
اي افعال المدح التي يعرب لها في النحو افعال وضعت لانشاء

يرتق

مدح او لانشاء ذم فلم يكن مثل مدحته و ذممته وشرف
وكرم و قبح وعور من الافعال المدح والذم لانها لم يوضع
للانشاء فمنها نعم وبئس اي فمن افعال المدح نعم ومن افعال
الذم بئس قوله وشرطها ان يكون الفاعل اي وشرط
هذه الافعال ان يكون فاعلها احد الامور الثلثة وهي
ان يكون معرفا بلام التعريف للعهد نحو نعم الرجل زيد او يكون
مضافا الى المعرف بلام التعريف للعهد نحو نعم صاحب الرجل
زيد واما مميز بما بمعنى شيء هو موصوف كقوله تعالى فنعما هي
فما هيهنا نكرة بمعنى شيء موضعها النصب على التميز وهي المميزة
لفاعل نعم اي نعم الشيء شيئا وهي ضمير الصدقات وهي المخصوص
بالمدح قوله وبعد ذلك المخصوص اي بعد ذكر الفاعل يذكر
المخصوص بالمدح والذم لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا
اوقع في النفس قوله وهو مبتداء ما قبله خبره اشارة
الى اعراب المخصوص اي المخصوص بالمدح او الذم مبتداء
والجملة التي قبله خبره ولم يحتج الخبر الى ضمير المبتداء لقيام
لام التعريف للعهد مقامه او خبر مبتداء محذوف على تقدير
سؤال وهو انه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد
اي هو زيد فعلى الوجه الاول يكون نعم الرجل زيد جملة
واحدة وعلى الوجه الثاني جملتين قوله وشرطه مطابقة
الفاعل اي وشرط المخصوص بالمدح او الذم ان يكون مطابقا
للفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمع والتانيث و

التذكير

١٦٠

والتذكير تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند وانما وجبت
المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى وبئس مثل القوم
الذين كذبوا وشبهه متاول هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص مطابقة الفاعل في
الجنس وليس كذلك في الاية لان المكذبين ليس من جنس مثل القوم
واجاب عنه بانه متاول اي متاول بتقدير حذف المضاف
عن الذين اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا بايات الله
او بان الذين صفة القوم والمخصوص محذوف وهو مثلهم
اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم قوله وقد يحذف المخصوص
اذا علم اي وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم اذا دلت
عليه القرينة كقوله تع نعم العبد اي نعم العبد ايوب وكقوله تع
فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون نحن يدل عليه سياق
الاية قوله وساء مثل بئس اي وساء يستعمل استعمال بئس
في جميع احكامها ويكون بمعناها وان استعمل في الاخبار نحو
ساء في هذا الامر نحو ساءت المراة هند اي بئست المراة
هند كقوله ساء مثلا القوم الذين كذبوا باياتنا اي ساء المثل
مثلا مثل القوم الذين كذبوا على تقدير حذف المضاف ليكون المخصوص
من جنس الفاعل قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اي من افعال
المدح حبذا وهو مركب من حب الشيء اي حب اذا صار محبوبا
ومن ذا فاعله ذا ويراد بها المشار اليه في الذهن كما يراد بالرجل

في نعم الرجل زيد وذا لا يتغير من هذا اللفظ سواء كان المخصوص
مفردًا او مثنى او مجموعًا او مذكرًا او مؤنثا تقول حبذا زيد
والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات
وبعد ذا يجيء المخصوص بالمدح وانما لم يتغير عن هذا اللفظ
لانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف
فيه ولهذا قال بعضهم حبذا ابتداء وما بعده خبره او لانهم
عاملوه معاملة المضمر في نعم واعراب مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم في كون المخصوص مبتدأ ما قبله خبره
او خبر مبتدأ محذوف **قوله** ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اي ويجوز ان يقع قبل ذكر مخصوص حبذا تمييز على وفق
المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو حبذا زيد رجلا لكون
فاعله مبهما وانما لم يجب بخلاف نعم اذا كان فاعله مضمرا المميز
الفاعل الملفوظ على الفاعل الغير الملفوظ ويجوز ايضا ان
يقع قبل ذكر مخصوصه حال موافق له فيما ذكرناه نحو حبذا
راكبا زيد وبعده نحو حبذا زيد راكبا والعامل في التمييز والحال
ما في حبذا من معنى الفعل وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا
مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا
والمدح بالركوب فيكون راكبا حالا من الفاعل لا من المخصوص
قوله الحرف ما دل على معنى في غيره فقوله ما دل على
معنى كالجنس لانه يشترك فيه الثلاثة وبقوله في غيره يخرج

عند الاسم

عند الاسم والفعل **قوله** ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم
او فعل اي لاجل ان الحرف دل على معنى في غيره احتاج الحرف
الى الاسم او الفعل في ان يصير جزءا من الكلام من مسند او
مسند اليه لان دلالته على معناه الافرادي مشروطة بذكر
متعلقه **قوله** حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه
الى ما يليه هذا تعريف حروف الجر اي حروف الجر وضعت
لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه نحو مررت بزيد وانا
مار بزيد ولهذا سميت حروف الاضافة وسميت ايضا حروف
الجر تسمية باعتبار عملها وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى
الاسم ليتناول مثل قوله بما رحبت فانه ليس باسم لكنه في
تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر والظروف والجار والمجرور واسماء الافعال
وكل شيء استنبط منه معنى الفعل **قوله** وهي من والى وحتى
الى قوله حاشا وعدا وخلا اشارة الى عددها وهي ثمانية
عشر على ما ذكره **قوله** فمن للابتداء شروع لبيان معاني
هذه الحروف ومعاني من بحسب ما ذكره اربعة احدها ابتداء
الغاية ويعرف بما يصح له الانتهاء نحو سرت من البصرة
ثانيها التبيين ويعرف بصحة وضع الذي مكانه كقوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف بصحة
وضع البعض مكانه نحو اخذت من الدراهم ورابعها الزيادة
ويعرف بانها لو اسقطت لم يختل المعنى والزيادة لا يكون الا في

الا في غير الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءني من احد
ولا تضرب من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يزيدونه
في الموجب ايضا قوله وقد كان من مطر وشبهه متاول
اشارة الى دليلهم وهو ان من تزاد في الموجب لمجيء قولهم
قد كان من مطر وشبهه كقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
اي قد كان مطر ويغفر لكم ذنوبكم واجاب عنه بانه متاول
وتاويل قولهم قد كان من مطر انه محمول على انه اريد به
الحكاية كانه سمع من يقول هل كان من مطر فحكى كلامه و
قال مجيبا له قد كان من مطر او محمول على التبعيض اي قد
كان شيء من مطر وتاويل الآية ان من للتبعيض لانه تعالى
لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر
الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد عليه الصلوة و
السلام والتحية وقوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح
عليه الصلوة والسلام ولا يلزم من غفرانه جميع ذنوب امة محمد
عليه الصلوة والسلام غفرانه جميع ذنوب امة نوح عليه الصلوة
والسلام على انه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا غير
باق على عمومه قوله والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا اعلم
ان الى لها معنيان احدهما انتهاء الغاية فهي مقابلة لمن
ويعرف باستعماله فيما له انتهاء نحو سرت من البصرة الى
الكوفة والثاني ان يكون بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى من
انصاري الى الله اي مع الله قوله وحتى كذلك اي وحتى

لانتهاء

١٦٢

لانتهاء الغاية كالى وبمعنى مع كثيرا وانما تشبه حتى بالى في انتهاء
الغاية دون كونه بمعنى مع لان كون الى بمعنى مع قليل وكون
حتى بمعنى مع كثير قوله ويختص بالظاهر اشارة الى فارق
لفظي بين الى وحتى وهو ان حتى يختص بالظاهر استغناء
عنه بالى لئلا يختلط الضمائر بعضها ببعض لجواز وقوع المرفوع
والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخولها
على الضمير مستدلا بمثل قوله فلا والله لا يبقى اناس فتى حتاك
يا ابن ابي زياد وهو شاذ عند الاولين قوله وفي للظرفية
وبمعنى على قليلا اعلم ان في لمعنيين احدهما الظرف وهي
حلول الشيء في غيره حقيقة نحو الماء في الكوز والمال في الكيس
او مجازا نحو النجاة في الصدق وثانيهما ان يكون بمعنى على
وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع
النخل قوله والباء للالصاق الخ اي والباء يستعمل لمعان
احدها الالصاق نحو مررت بزيد اي التصق مروري بموضع
يقرب منه زيد ونحو اقسمت بالله وثانيها للاستعانة نحو
كتبت بالقلم اي باستعانة القلم وثالثها المصاحبة نحو خرج
زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعت هذا بهذا وخامسها
التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست
بالمسجد وسابعها الزيادة قياسا كما في الخبر في النفي نحو ما زيد
بقائم وكما في الاستفهام نحو هل زيد بقائم او غير قياس كما في
غير النفي والاستفهام وهو اما في المرفوع نحو بحسبك زيد واما

في المنصوب نحو الق بيده قوله واللام للاختصاص اي

واللام يستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو المال لزيد و
الجل للفرس والثاني للتعليل نحو ضربته للتاديب والثالث
الزيادة كقوله تع ردف لكم اي ردفكم والرابع ان يكون
بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تع وقال الذين كفروا
للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس معنى الآية
ان الكافرين خاطبوا المؤمنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يقال
ما سبقتمونا اليه فنعلم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين
آمنوا وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره من التفاسير ان
هذا كلام الكفار فانهم قالوا للمؤمنين لو كان ما اوتي به محمد
خيرا لما سبقنا هو لاء اعني المؤمنين ولا يقال لو كان كذلك
لقال سبقتمونا لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز انهم خاطبوا
بعض المؤمنين كاكابرهم مثلا وارادوا بقولهم ما سبقونا البعض
الآخر منهم كاصاغرهم مثلا والخامس ان يكون بمعنى واو القسم
في موضع التعجب في اسم الله تع كقول الهذلي شعر لله يبقى
على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس اي والله
لا يبقى نتعجب من فناء العالم حتى يفنى كبش متحصن بجبل
هذه صفته والحيد جمع الحيدة وهي عقدة في قرن الوعل
وفي الجملة كل نتوء في القرن او الجبل او غيرهما وهي يجمع
على حيود وحيد كبدرة وبدور وبدر والظيان نبت
طيب الرائحة ويقال له ياسمين البر والآس ريحان قوله

اقول انما يستحق صدر الكلام رب لان معناها هو الانشاء في التقليل مثل كم في التكثير
فيجب لها صدر الكلام مثل كم واما اختصت بنكرة موصوفة اي لا يدخل الا عليه لان وضعها التقليل
نوع من جنس فاذا ذكرت الجنس ثم خصصته بصفة حصل المقصود من وضعها فلو عرف الاسم الذي
دخلت عليه وقع التعريف ضائعا

ورب للتقليل الخ اعلم ان رب للتقليل كما ان كم للتكثير فلها احكام
احدها ان لها صدر الكلام لكونها لانشاء التقليل والثاني
اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو رب رجل كريم اجتمعت
به او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية نحو رب
رجل عرف ابوه العلم اجتمعت به اما اختصاصها بالنكرة فلعدم
الاحتياج الى المعرفة واما وصف النكرة فلتحقق التقليل الذي
هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص مما لم يوصف
وانما قال على الاصح لان في وجوب وصف النكرة خلافا والاصح
وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها اي جوابها وعاملها
فعلا ماضيا لوضعها للتقليل المتحقق وانما قال محذوف غالبا
لجواز حذفها غالبا لحصول العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني
فاكرمني صفة لرجل وجواب رب محذوف وانما قيد الحذف
بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به قوله
وقد تدخل على مضمر مبهم مميز اي وقد يدخل رب على مضمر
مميز ذلك المضمر بنكرة منصوبة نحو ربه رجلا وهذا الضمير
مبهم كالضمير في نعم رجلا زيد وحق هذا الضمير ان يكون
مفردا مذكرا دائما عند البصريين تقول ربه رجلا وربه
رجلين وربه رجالا وربه امراة وامراتين ونساء لكونه راجعا
الى متعدد ذهني لا الى شيء تقدم ذكره ليجب مطابقته خلافا
للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة هذا الضمير للتمييز في الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله وتلحقها ما فتدخل

يعني يدخل ما الكافة في رب في تدخل في الجملة الاسمية والفعلية لتقليل النسبة اما في الاسمية
نظاهر لان الجارة من علامات الاسم واما في الفعلية فبواسطة ما الكافة نحو ربما قام زيد

على الجمل اي وتلحق رب ما الكافة وتدخل على الجمل اذا قصدوا
تقليل نسبة مفهومة من الجمل نحو ربما قام زيد وربما زيد
قائم ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تع
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضي لصدق
الوعد به وتحققه فهو اذا بمنزلة الموجود الحاصل فهو بمنزلة
ود ويؤكد ما قلناه قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم اي باذ وهو للماضي وجمع بينه وبين سوف
التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الموجود والحاصل لتعذر تغيره
عن التيب قوله وواوها اي واو رب وهي الواو التي
يبدأ بها في اول الكلام بمعنى رب ولهذا تدخل على نكرة موصوفة
ويحتاج الى جواب مذكور او محذوف ماض كقوله وبلدة
ليس بها انيس اي رب بلدة قوله وواو القسم الخ اعلم ان
الواو تبدل في القسم عن الباء في اقسمت بالله عند حذف الفعل
لغير السؤال ولهذا لا يقال اقسمت والله اخبرني ولا والله اخبرني
او لا تخبرني وهي اعني واو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وك
استغناء بالباء عنها قوله والتاء مثلها الخ اي والتاء مثل الواو
في انها لا يستعمل مع الفعل والسؤال ويختص بالظاهر لكنها
مختصة باسم الله تعالى اي لا تستعمل في غير اسم الله تع لنقصانها
عن الواو الذي هو انقص من الباء قوله والباء اعم منهما
في الجميع اي والباء اعم استعمالا من الواو والتاء لاستعمالها
في الجميع اي مع الفعل وحذفه ومع السؤال وغيره ومع المضمر

١٢٤

ومع المضمر والمظهر بخلاف الواو والتاء ثم الواو اعم
استعمالا من التاء لاستعمالها في جميع الظواهر لغير السؤال
بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم باللام وان اي ويتلقى
القسم بجواب فيه اللام وان اذا كان مثبتا وحرف النفي
اذا كان منفيا وتفصيله ان الجواب اما جملة اسمية واما
جملة فعلية فان كان جملة اسمية فان كان مثبتا لزمها ان
نحو والله ان زيدا قائم واللام نحو والله لزيد قائم وقد
يجمع بينهما نحو والله ان زيدا لقائم وذلك للتاكيد ولربط
الجواب بالقسم وان كان منفية لزمها ما او لا نحو والله
ما زيد بقائم او قائما او والله لا زيد في الدار ولا عمرو وان
كانت فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع
قد نحو والله لقد قام او بدونها نحو والله لقام وقد يكون
قد وحدها نحو قد افلح من زكيها وان كان فعلها مضارعا
لزمها اللام مع نون التاكيد وبدونه نادرا نحو والله
لاقومن او لاقوم وان كانت منفية فان كان فعلها ماضيا لزمها
ما او لا نحو والله ما قام زيد او لا قام زيد وان كان فعلها
مضارعا لزمها ما او لا مع نون التاكيد وبدونها نحو والله
ما افعلن او ما افعل او والله لا افعلن او لا افعل ولكن يجوز
حذف حرف النفي اذا كان فعلها مضارعا منفيا لدلالة الحال
عليه كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ قوله
وقد يحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه اي وقد يحذف

جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم نحو زيد والله
قائم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله لانه
يغني عن اعادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء اي
عن للمجاوزة اذا كان حرفا نحو رميت السهم عن القوس وعلى
للاستعلاء اذا كان حرفا نحو زيد على السطح وقد يكون
عن وعلى اسمين اما عن فبمعنى الجانب كقوله ولقد اراني
للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي واما على بمعنى
فوق كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل
عن قيض ببيداء مجهل وهما اسمان ههنا لدخول من عليهما
قوله والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف للتشبيه في الاكثر
الامر نحو زيد كالاسد وقد يكون زائدة كقوله تعالى ليس
كمثله شيء والذي يدل على زيادته انه لولاه لزم نفيه تعالى
لانه نفي مثل مثله وهو مثل مثله تعالى لان المماثلة من الجانبين
وقد يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل
البرد والذي يدل على اسميتها ههنا دخول عن عليه فرتعنى
الكاف بالظاهر استغناء عنه بالمثل وقد يدخل على الضمير كقوله
وام اوعال كها او قربا قوله ومذ ومنذ للزمان الابتداء
اي مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي كما ان من
لابتداء الغاية في المكان نحو ما رايته مذ سنة كذا اي ابتداء
عدم الرؤية من سنة كذا ويجيئان للظرفية في الزمان الحاضر
اذا كانا بمعنى في نحو ما رايته منذ شهرنا او يومنا وقد تقدم

احكامهما

١٦٥

احكامهما في الظرف ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول في
الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثاني الظرفية لان العرب
لا يريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه
الا الظرفية قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي هذه
الثلاثة فيها معنى الاستثناء اذا اجررت بها ما بعدها يكون
حروفا واذا نصبت ما بعدها تكون افعالا فاعلها مضمر فعدا
من عدا يعدو وخلا من خلا يخلو وحاشا بمعنى جانب وانما
قيد هذه الثلاثة بقوله للاستثناء لانها اذا لم يكن للاستثناء
لم يكن حروفا لكن ليس كلما كانت للاستثناء كانت حروف
جر قوله الحروف المشبهة بالافعال ان وان الخ انما سميت
هذه الحروف الحروف المشبهة بالافعال لكونها مشابهة للفعل
من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها و
لزومها الاسم ووجود معنى الفعل في كل واحد منها على ما يجيء
وهي ستة ان وان وكان ولكن وليت ولعل قوله لها صدر
الكلام اي ولهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على
نوع من انواع الكلام وذلك يقتضي تقديمها ليحصل العلم في
اول الامر بان الكلام من اي نوع من انواع الكلام من تمني او
ترجي او استدراك او غير ذلك قوله سوى ان فهي بعكسها
اي ولهذه الحروف صدر الكلام سوى ان فانها بعكس هذه
الحروف اي لا يكون لها صدر الكلام لكونها في ما بعدها معمولا
لعامل قبلها وحق المعمول ان يكون متاخرا فجازت على اصلها

ان هذا الكلام الذي في صدر اثبات او نفي
او تشبيه او تمني او ترجي اما اذا قلت ان
زيدا قائم او ما زيد قائم او كان زيدا
قائم او ليت او لعل علم من اول
الامر ان الكلام الذي
يجيء صدر ١٢

قوله وتلحقها ما اي ويلحق هذه الحروف ما الكافة وح يلغي
عن العمل على الوجه الافصح لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا وهي
فتح اواخرها ولعدم لزومها الاسم ويعلم من قوله على الافصح
انه يجوز اعمالها وقد جاء قول الشاعر قالت الا ليتما هذا
الحمام لنا الى حمامتنا فنصفه فقد بالوجهين والغرض
عن الحاق ما هذه الحروف الحصر والتاكيد في انما وانما دعنا
في الجملتين الاسمية والفعلية في الكل قوله وتدخلح اي
وتدخل هذه الحروف على الافعال حين اتصال ما بها لتفيد
معانيها في الجملة الفعلية كما افادت في الجملة الاسمية فتقول
انما قام زيد وانما يقوم زيد قوله فان لا تغير معنى الجملة شروع
في بيان احوال كل واحد منها من التفصيل واشارة الى الفرق
بين ان المكسورة وان المفتوحة فقال ان لا تغير معنى الجملة
بل تؤكدها فاذا قلت ان زيدا قائم افدت به ما افدته
في قولك زيد قائم مع زيادة التاكيد والمبالغة وان تغير
معنى الجملة لانها مع الجملة التي بعدها في حكم المفرد قوله
ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد
اي ومن اجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة ويبقي
الجملة على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا او حكما
في كل موضع يبقي الجملة بحالها ومن اجل ان المفتوحة تغير معنى
الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا او حكما في كل
موضع يكون مع بعدها في محل المفرد واذا كان كذلك تعين

166

موضع كل واحد من المكسورة والمفتوحة قوله فكسرت ابتداء
وبعد القول لا يلزم من الفرق المذكور اي كسرت بناء على الفرق
المذكور اذا وقعت ابتداء لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم
وكسرت ايضا بعد القول نحو تقول ان زيدا قائم لان مقول القول
جملة وكسرت ايضا بعد الموصول نحو جاء في الذي ان اباه
عالم لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وكذلك اذا دخل على
خبرها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت
جواب القسم نحو والله ان زيدا قائم لان جواب القسم لا
يكون الا جملة لكونها في موضع الجملة قوله وفتحت ان كانت
ما بعدها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم اي علمه لوجوب
كون الفاعل مفردا او فتحت ايضا ان وقعت مفعولة نحو
كرهت ان زيدا عالم لوجوب كون المفعول مفردا وفتحت ايضا
اذا كانت ما بعدها مبتداء نحو عندي انك عالم لوجوب كون
المبتداء مفردا وكذلك اذا وقعت خبر مبتداء كقولك التعجب
الضرب ضرب زيد لان اصل الخبر ان يكون مفردا وفتحت ايضا
اذا كانت مع ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت من انك عالم او
اعجبني اشتهار انك فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردا
ولا يشكل بما اذا كان المضاف اليه جملة مثل اجلس حيث انك جالس
لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل في حيث
ففتحت بعدها قوله وقالوا لولا انك لخ اشارة الى وجوب
الفتح بعد لولا لما بدائيه نحو لولا انك منطلق انطلقت لان

لان مفتوحة ههنا لفظا ومكسورة حكما لقيامها مقام الجملة

ما بعد لولا مبتداء خبره محذوف ووجوب كون المبتداء مزدًا
وكذلك يجب الفتح بعد لولا التي للتحضيض لانه فاعل او
مفعول لان لولا التي للتحضيض يجب دخولها الفعل لفظًا او
تقديرًا نحو لولا زيد قائم ولولا زيدًا ضربته بمعنى هلا قوله ولو
انك لانه فاعل اشارة الي بيان وجوب فتحها بعد لو نحو لو
انك قائم لوقوعه موقع المزد لكونه فاعلا لفعل محذوف اي
لو وقع قيامك قوله فان جاز التقديران جاز الامران اي
فان كان في موضع جاز فيه التقديران تقدير المزد وتقدير
الجملة جاز الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني فاني اكرمه
فان جعلت تقديره من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر
لكونها واقعةً ابتداء فان جعلت تقديره من يكرمني فجزاؤه
الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتداء وهو موضع المزد
كقوله وكنت اري زيدًا كما قيل سيدًا اذ انه عبد
القفا واللهازم فان كان المراد اذا هو عبد القفا وجب
الكسر لوقوعها ابتداء وان كان المراد عبوديته حاصلة وجب
الفتح لوقوعها مبتداء وخبرها حاصلة قوله ولذلك جاز
العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة
اي ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معني الجملة والمفتوحة تغير
جاز العطف على محل اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدًا قائم
وعمرو وعلى محل اسم المكسورة حكما نحو علمت ان زيدًا قائم وعمرو
فعمرو معطوف على محل زيد لان ان المفتوحة مع الاسم والخبر

١٦٧

في تاويل الجملة ههنا لكونها قائمة مقام المفعولين ومنه قوله تعالي
ان الله بريء من المشركين ورسوله برفع رسوله ولم
يجز العطف على اسم المفتوحة بالرفع لتغير معني الجملة بها قوله
ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا اي يشترط في العطف المذكور
مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او تقديرًا نحو ان
زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم وا ما قبل مضي
الخبر لفظا او تقديرًا فلم يجز فلا يقال ان زيدًا وعمرو ذاهبان
لاستلزامه كون الشيء الواحد معمولا لعاملين مختلفين لان
ذاهبان من حيث انه خبران معمول لان ومن حيث انه خبر
عمرو معمول للابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا العطف المذكور
قبل مضي الخبر لفظا او تقديرًا لان الخبر اي خبر ان مرفوع عندهم
بما ارتفع به قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد
وهو ضعيف لان نسبة ان الي المسند والمسند اليه على السوية
فلو عمل في احدهما دون الآخر لزم الترجيح بغير مرجح وهو محال
ولا ينفعهم جواز مثل ان الزيدين والعمرون ذاهبون بمضي
الخبر ههنا حكما تقديره ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون
لكن حذف خبر ان للعلم به قوله ولا اثر لكونه مبنيا خلافا
للمبرد والكسائي الخ اشارة الي بطلان قول الكسائي والمبرد
فانهما ذهبا الي ان اسم ان المكسورة اذا كان مبنيا جاز
العطف على محله قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك وزيد ذاهبان
لاستعمال بعض العرب ذلك فاشار الي بطلانه بقوله ولا اثر

١٧٨

عنه بان اصله ولكن انني فنقلت حركة الهمزة الي النون وحذفت
ثم حذفت النون الاولي لكراهة اجتماع النونات ثم ادغم النون
في النون **قوله** وتخفف المكسورة فيلزمها اللام اي وتخفف
ان المكسورة فيلزمها اللام ح فرقا بين المخففة من المثقلة و
بين النافية في مثل ان زيد قايم بمعني ما زيد قايم ويلزمها
هذه اللام ايضا عند عملها وان لم يشتبه بالنافية اطرادا للباب
وقال بعضهم عند العمل لا احتياج الي اللام **قوله** ويجوز الغاؤها
اي ويجوز الغاء ان المكسورة اذا خففت لبطلان مشابهتها
الفعل لفظا ويعلم من قوله ويجوز الغاؤها جواز اعمالها لان
الافعال التي حذف منها شيء تعمل نحو لم يك زيد قايما فكذلك
الحرف المحذوف عنه شيء تعمل **قوله** ويجوز دخولها علي فعل
من افعال المبتدا الخ اي ويجوز دخول ان المكسورة المخففة
علي الافعال العاملة في المبتدا والخبر نحو بابي كان وظننت
لبطلان عملها ح ولحصول تاكيد الجملة الابتدائية ح الذي هو
مقتضاها ولهذا اختصت بهذه الافعال كقوله تع ان نظنك
لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وانكنت من قبله لمن
الغافلين خلافا للكوفيين في التعميم فانهم عمموا دخولها علي
الافعال سواء كانت عاملة في المبتدا والخبر او غير عاملة و
انشدوا بالله ربك ان قتلت لمسلما ، وجبت عليك عقوبة
المتعمد ، وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء عند البصريين
قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر اي

لكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود ههنا وعدم
استعمال الفصحاء ذلك **قوله** ولكن كذلك اي ولكن مثل ان
المكسورة في انها لا تغير معني الجملة وفي جواز العطف علي محل
الاسم بعد مضي الخبر لفظا او معني حكما نحو ما خرج زيد لكن
بكرا خارج وعمرو لان لكن للاستدراك والاستدراك لا ينافي
معني الابتداء كما لا ينافي التاكيد واما ساير الحروف فلم يجز العطف
علي محل اسمه لزوال الابتداء **قوله** ولذلك دخلت اللام
مع المكسورة اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معني الابتداء و
ساير هذه تغيره دخلت اللام مع المكسورة ولم يدخل مع غير
المكسورة علي الخبر نحو ان زيدا القايم او علي الاسم اذا فصل بين
الاسم وبين ان المكسورة نحو ان في الدار لزيدا او علي ما
بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك
آكل وانما اشترط في دخول اللام علي الاسم للفصل بين ان و
بين اسمه لانه يمتنع دخول لام الابتداء علي الاسم اذا لم يفصل
نحو ان لزيدا قايم لكراهتهم اجتماع حرفين متفقين في المعني
ولهذا لم يدخل هذه اللام علي ان **قوله** وفي لكن ضعيف الخ
اي دخول هذه اللام مع لكن علي الخبر او علي الاسم اذا فصل
او علي ما بينهما ضعيف نحو لكن زيدا لطعامك آكل ولكن زيدا
لفي الدار جالس وان لم يزل معني الابتداء لان وجود اللام
يؤذن بالانفصال ولكن يؤذن بالاتصال لكونها للاستدراك
وقد جاء مع ضعفه في قوله شعر ولكنني من حبها لعميد ، وا

وتخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة فيعمل فيه عند التخفيف
على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر ليتحقق مقتضاها
هو افادة معناها في الجملة الاسمية لان المفتوحة اكثر مشابهة
من المكسورة وعملت المكسورة مخففة كقوله تع وان كلا لما
ليوفينهم ولم يعمل المفتوحة في الظاهر فقدروا عملها في ضمير
شان مقدرة لئلا يحط الاقوى عن الاضعف قد مر هذا
من قبل قوله فتدخل على الجمل مطلقا اي فتدخل المفتوحة
المخففة على الجمل مطلقا اي اسمية كانت او فعلية سواء كان
فعلها داخلا على المبتداء والخبر او غير داخل عليهما لان مقتضاها
وهو افادة معناها في الجملة الاسمية حاصل ح قوله وشذ
اعمالها اي وشذ اعمال ان المفتوحة المخففة في غير ضمير
شان مقدر لكنه جاء كقولهم ــه فلو انك في يوم الرخاء
سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق قوله ويلزمها مع
الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي اي ويلزم ان
المخففة المفتوحة اذا دخل على الافعال احد الامور الاربعة
المذكورة وبيانه على التفصيل ان الفعل اذا كان ماضيا مثبتا
فلا بد من حرف النفي نحو علمت ان ما خرج زيد ولا يشكل بقوله
تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان جامدا
فكانه ليس بعدها فعل ولانه يتضمن معنى النفي مع الفعل
لانه في معنى قولنا ان ما حصل للانسان الا ما سعى وان كان
مثبتا فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال نحو علمت ان قد

قد خرج زيد وان كان الفعل مضارعا مثبتا فلا بد من
السين او سوف كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى
وان كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف النفي معه كقوله
تع افلا يرون ان لا يرجع اليهم وكقوله تع ايحسب ان لم
يره احد وعلمت ان لن يخرج زيد وجميع ذلك ليكون كالعوض
من تخفيفها ولئلا يلتبس بان المصدرية وانما قال مع الفعل
لانها لو كانت مع الاسم كبيت الكتاب ــه في فتية كسيوف
الهند قد علموا، ان هالك كل من يحفى وينتعل، لم يلزمها احد
هذه الحروف لانه ح لا تشتبه بان المصدرية ولم يحتج
الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع
الفعل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف ولما كان التغيير مع
الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع الفعل ولم يعوض مع الاسم
قوله كان للتشبيه وتخفف فتلغى على الاصح اي كان للتشبيه
نحو كان زيدا الاسد بمعنى ان زيدا كالاسد ثم انها تخفف
وح قد تعمل وتلغى على الوجه الافصح لكنها اضعف من ان
وقد جاء عمله عند التخفيف كقوله كان وريديه رشاء
خلب ويلغى والالغاء افصح كقوله ــه ونحر مشرق
اللون، كان ثدياه حقان قوله ولكن للاستدراك الخ
اي معنى لكن للاستدراك وهو يتوسط بين كلامين
متغايرين بالنفي والاثبات معنى سواء كان ثمه تغاير لفظي
او لم يكن فيستدرك بها النفي بالايجاب نحو جاءني زيد لكن

لكن عمرو جاءني وفارقني زيد لكن عمرو حاضر والايجاب
بالنفي نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وجاءني زيد لكن
عمرو غائب وتخفف فتلغى ح كاخواتها ويجوز ذكر الواو
معها كقوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا بتخفيف لكن
ورفع الشياطين في بعض القراءات السبع فرقا بينها وبين لكن
الذي هو حرف العطف وقال بعضهم انه لا يجوز معها ذكر الواو
ح لانها اذا خففت كانت حرف عطف فلم يجز معها ذكر الواو
ح لامتناع دخول حرف العطف على مثله قوله وليت للتمني
واجاز الفراء ليت زيدا قائما اي ليت يستعمل للتمني كقوله
يا ليتنا نرد وجوز الفراء ليت زيدا قائما اجراء له مجرى اتمنى
وجوزه الكسائي ايضا لكن بتقدير كان اي ليت زيدا كان
قائما فقائما في المثال المذكور حال عند الفراء وخبر كان عند
الكسائي والذي حملهما على ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبي
رواجعا واجيب عنه بان رواجعا منصوب على الحال من
الضمير المستتر في الخبر المحذوف اي يا ليت ايام الصبي لنا رواجعا
والذي يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين
في كان ولعل وعلى ضعف قول الكسائي عدم جواز ان زيدا
قائما على تقدير كان قوله ولعل للترجي وشذ الجر بها اي الترجي
وقوع امر كقوله تعالى لعل الساعة قريب فيه ترجي للعباد والفرق
بين الترجي والتمني ان الترجي لا يكون الا في الممكنات والتمني
في الممكنات والمستحيلات فان الانسان يتمنى الطيران الى

170

الى السماء ولا يترجاه والجر بلعل شاذ كما روى ابو سعيد
السيرافي عن ابي دريد في شرح الكتاب قوله وداع دعى
يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت
ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك
قريب فان لعل جارة ههنا وهي مع المجرور في محل الرفع
بانه مبتدا وما بعدها خبرها كما ان لولاك كذلك وقال وهي
لا تحتاج الى عامل نحو بحسبك زيد وهل من واحد في الدار
قال ابن الحاجب الجر بها على سبيل الحكاية اما بمعنى انه وقع
مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان مجرورا او
اما بمعنى انه سمي الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكي بالياء
في الاحوال الثلاث وهذا التاويل جيد لو لم يكن الجر بها لغة
قبيلة لكنها لغة عقيلية فلم يكن هذا التاويل جيدا قوله
الحروف العاطفة الواو والفاء الخ اعلم ان الحروف العاطفة
عشرة على الاصح وهي ما ذكره ويشترك للجمع في امر واحد وهو
ادخال الثاني في اعراب الاول قوله فالاربعة الاول للجمع اعلم ان
الاربعة الاول وهي الواو والفاء وثم وحتى تشترك في الجمع بين
الاول والثاني في الحكم الحاصل للاول واشار اليه بقوله فالاربعة
الاول للجمع ثم يفترق كل واحد منها بشيء مختص فالواو للجمع المطلق
من غير اعتبار ترتيب سواء كان فيه ترتيب او لم يكن نحو جاء زيد
وعمرو فانه يعلم منه مجيئهما معا ولا تقدم احدهما على الآخر والذي
يدل عليه قوله تعالى ما هي الا حيوتنا الدنيا نموت ونحيا

منكرون للبعث فالموت بعد الحيوة مع انه قد تقدم عليها
والذي يدل على انها ليست للترتيب قوله تعالى اياك نعبد
واياك نستعين لان العبادة انما يكون بعد الاستعانة وقوله
وجعلنا عاليها سافلها وامطرنا عليهم حجارة لان الامطار
متقدم على جعل الاعالي الاسافل وقولنا المال بين زيد
وعمرو واختصم زيد وعمرو لانه لو كان للترتيب لما جاز ان
يقال المال بين زيد وعمرو والفاء للجمع مع ترتيب من غير
مهلة عرفا نحو مررت بزيد فعمرو وكقوله تعالى فجعلنا العلقة
مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم مثل
الفاء في كونها للجمع مع الترتيب الا انها مع المهلة والتراخي
تقول مررت بزيد ثم عمرو فههنا مروران وحتى مثل ثم في
كونها للجمع مع الترتيب والمهلة لكن زمان مهلتها اقل من
زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء وثم قوله ومعطوفها
جزء من متبوعها اي ومعطوف حتى يشترط ان يكون جزءا من
متبوعه ليفيد قوة او ضعفا لتحقق الغاية التي هي معنى حتى ولا
يحصل الغاية الا بذكر الاقوى او الاضعف بعد حتى بالنسبة الى ما
قبلها كقولك في القوة مات الناس حتى الملوك والانبياء وفي
الضعف قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس فيهما لم يجز قوله
واو واما وام لاحد الامرين مبهما اي هذه الثلاثة يشترك في انها
لتعليق الحكم بالمعطوف او المعطوف عليه مبهما اي لا على التعيين
قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الخ اشارة الى تحقيق

آراد بالمتصلة ان يكون ما قبلها وما بعدها كلاما واحدا لان المتصلة بمعنى اي الامرين نحو
ازيد قام ام عمرو ومعناه ايهما قام وما بعدها وما قبلها كلام واحد ١٢ حديثة

171

معنى ام والفرق بينها وبين او واما فان ام اما متصلة واما منقطعة
فان كانت متصلة فلا يستعمل في الامر والنهي وفي غيرهما
يلزم ان يكون استعمالها مع همزة الاستفهام يليها احد الامرين
المستويين ويلي المستوي الآخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول
احدهما مبهما عنده لا على التعيين لطلب التعيين والمراد بقوله
يليها احد المستويين انه اذا كان يلي ام المتصلة اسم مفرد او
فعل او جملة اسمية او جملة فعلية يلي الهمزة ايضا ذلك بخلاف او
واما فانه لا يلزم ان يليهما احد المستويين والآخر الهمزة تقول
اضربت زيدا او عمروا ولا يكون السؤال منهما بعد ثبوت العلم
بحصول احدهما عنده لطلب التعيين قوله ومن ثم لم يجز
ارايت زيدا ام عمروا اي ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد
المستويين ويلي المستوي الآخر الهمزة لم يجز ان يقال ارايت زيدا
ام عمروا الا على الشذوذ لان ما يلي احدهما الاسم وما يلي الآخر
الفعل اعلم اني رأيت نسخة قرئت على المص وعليها خطه
كان فيها على الافصح بعد قوله والآخر الهمزة وكان فيها بدل قوله
ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف وهو قريب من الاول لكن نسخ
المص يوافق ما ذكرنا اولا قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين
دون نعم او لا اي ومن اجل ان الطلب مع ام لاحد الامرين اللذين
علم ثبوت احدهما من غير تعيين لطلب التعيين كان الجواب باحدهما
بالتعيين لا بلا او نعم لانه لا يتعين المسئول عنه مثلا اذا قيل ازيد
عندك ام عمرو كان الجواب زيدا او عمرو بخلاف او واما

لان السؤال معهما سؤال عن احدهما لا على التعيين فجوابه لا او
نعم فان اجيب بالتعيين كان الجواب زائدا على المسؤول عنه

قوله والمنقطعة كبل والهمزة كانها لا بل ام شاة اشارة
الى ام المنقطعة فالفرق بينها وبين او واما ومعناها معنى بل
مع الهمزة وهي لا يستعمل الا في الخبر والاستفهام اما الخبر فكقولك
لشيء رايته انه لابل تطلعا فاذا حصل الشك في انه شاة قلت
ام شاة قاصدا الى الاضراب عن الاخبار الاول والاستيناف
سؤال كانك قلت بل اهو شاة واما الاستفهام فكقولك ازيد عندك
ام عمرو وسئلت اولا عن حصول زيد ثم اضربت عن ذلك
السؤال الى السؤال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم واذا عرفت
معناها عرفت الفرق بينها وبين او واما واما قبل المعطوف
عليه لازمة مع اما وجائزة مع او اشارة الى الفرق بين او واما
وهو ان اما العاطفة يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه بها اما
اخرى ليعلم في اول الامر كون الكلام مبنيا على الشك نحو جاءني
اما زيد واما عمرو ولم يلزم ذلك في او بل جاز الامران الاتيان
بها وتركه قوله ولا وبل ولكن لاحدها معينا لازمة للنفي اي
هذه الثلاثة تشترك في اثبات الحكم لاحد الامرين معينا فلا
لنفي ما وجب للاول عن الثاني تقول جاءني زيد لا عمرو وبل
للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا تقول جاءني زيد
بل عمرو اذا وقع الاخبار عن زيد غلطا وتقول ما جاءني زيد بل
عمرو وهو يحتمل الامرين احدهما ان يكون معناه بل جاء عمرو

وهو للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو و
ثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهي لبيان من
نسب اليه عدم المجيء ولكن للاستدراك ولازم للنفي لانها للتغاير
بين المعطوف والمعطوف عليه معنى وههنا تفصيل وهو ان يقال
انها اما ان تعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان
كان الاول كان قبلها النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف و
المعطوف عليه تقول ما جاءني زيد لكن عمرو اي لكن جاءني
عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها او بعدها النفي لما ذكرنا
تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم يقم عمرو قوله
حروف التنبيه الا واما وها انما سميت حروف التنبيه لتنبه
المخاطب بها وانما جيء بها في اول الكلام كيلا يفوت الغرض على
تقدير ان يكون غافلا ولهذا اختصت باوائل الكلام فاعلم ان
الا واما يختصان بالمركبات كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون
وكقوله اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيا والذي
امره الامر وان ها تدخل على المفردات التي هي اسماء الاشارة
فقط نحو هذا وان ها تا وتدخل على المركبات كقوله ها ان تا
عذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد قوله
حروف النداء اعلم ان حروف النداء خمسة وهي يا وايا و
هيا واي والهمزة وهي لتنبيه المدعو ودعائه وليسمع ويجيب
ما يريد منه وانما جعل هذه الحروف بابا آخر سوى التنبيه لخصوصه
بشيء زائد على ما في حروف التنبيه وهو طلب اقبال المدعو قوله

يا اعمها اي يا اعم هذه الحروف لانها يستعمل في القريب
البعيد والمتوسط وفي غيرها ترتيب وهو ان ايا وهيا للمنادى
البعيد واي والهمزة للقريب لكن الهمزة للمنادي الاقرب قوله
حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان انما سميت هذه
الحروف حروف التصديق والايجاب لانها مصدقة لما سبقها انعم
مصدقة ومقررة لما سبقها من الكلام مثبتا كان او منفيا استفهاما
كان او خبرا تقول لمن قال قام زيد او اقام زيد ولم يقم زيد او الم
يقم زيد نعم تصديقا لما قبلها هذا بحسب اللغة دون العرف
الا ترى انه لو قيل لك اليس لي عندك كذا ما لا فقلت نعم الزمك
القاضي به تغليبا للعرف على اللغة قوله وبلى مختصة بايجاب
النفي اي بلى مختصة بايجاب بعد النفي استفهاما كان ذلك
النفي او خبرا تقول في جواب من يقول لم يقم زيد او الم يقم زيد
بلى اي بلى قد قام زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي
بلى انت ربنا ولو قيل في جوابه نعم لكان كفرا لان نعم مقررة
لما قبلها نفيا كان او ايجابا الا ان يحمل على العرف قوله واي للاثبات
بعد الاستفهام ويلزمها القسم اي اي للاثبات بعد الاستفهام
ويلزمها القسم تقول لمن قال اقام زيد اي والله قوله واجل
وجير وان تصديق للخبر اي هذه الثلاثة تصديق للمخبر كما تقول
في جواب من يقول قام زيد اجل او جير او ان وكقول ابن الزبير
لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وصاحبها والمراد بالخبر
في قوله تصديق المخبر هنا المتكلم لا الذي احتمل الصدق والكذب

لم يقع تصديقا للدعاء قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا
ومن والباء واللام فان مع ما النافية الجمع انما سميت هذه
الحروف حروف الزيادة لانها قد يقع زائدة لا لانها زائدة
ابدا والغرض من زيادة هذه الحروف التاكيد او الفصاحة او
غيرهما ولما فرغ عن عدها شرع في بيان مواضع زيادتها فقال
فان مع ما النافية اي فان المكسورة تزاد بعد ما النافية
لتاكيد النفي كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا
قوله وقلت مع المصدرية ولما اي قلت زيادة ان المكسورة
مع ما المصدرية نحو اجلس ما ان جلس القاضي اي مدة جلوس
وبعد لما نحو لما ان قمت قمت قوله وان مع لما الخ اي وتزاد
ان المفتوحة بعد لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وتزاد ايضا
بين لو والقسم نحو والله ان لو قمت قمت وقلت زيادتها بعد
الكاف كقوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير
جر ظبية قوله وما مع اذا ومتى الخ اي تزاد ما بعد اذا شرطا
نحو اذا ما اكرمتني اكرمتك وبعد متى شرطا نحو متى ما تكرمني اكرمك
وبعد اين شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد اي شرطا كقوله تعالى
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقوله تعالى فاما نذهبن
بك وينبغي ان يعلم ان ما اذا زيدت بعد ان شرطا ادخلت نون
التاكيد على فعلها في الاكثر لانه لما اكد حرف الشرط كان تاكيد
الفعل اولى فقوله شرطا قيد في جميع ما ذكرنا من نحو اذا الى ان و
تزاد ايضا بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة ومما خطيئاتهم

وانما قال بعض حروف الجر لانها لا تزاد مع كل حروف الجر وقلت
زيادتها بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم
اي من غير جرم قوله ولا مع الواو الخ اي وتزاد لا بعد الواو العاطفة
بعد النفي تاكيدا له نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وتزاد ايضا
بعد ان المصدرية كقوله تع لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك
ان لا تسجد قوله وقلت اي وقلت قبل القسم زيادة لا قبل
اقسم كقوله تع لا اقسم قوله وشذت مع المضاف اي وشذت
زيادة لا بين المضاف والمضاف اليه كقوله في بئر لا حور سرى
وما شعر اي في بئر حور والحور جمع حائر من حار اذا هلك
قوله ومن والباء واللام تقدم ذكرها اي تزاد من والباء
واللام وقد تقدم ذكرها في باب حروف الجر على التفصيل فلا
نعيدها ولقائل ان يقول ان الكاف تزاد وقد مر ايضا فوجب عليه
ذكرها او عدم ذكر من والباء واللام ويمكن ان يجاب عنه بانه
انما خص الباء واللام ومن بالذكر هنا دون الكاف لكثرة زيادتها
وندرة زيادة الكاف وندرة زيادة الكاف قوله حرفا
التفسير اي وان انما سميت تفسيرا لوقوعها تفسيرا كقوله تع و
اختار موسى قومه اي من قومه وكقوله تع وناديناه ان يا ابراهيم
قوله وهي مختصة بما في معنى القول اي ان يكون مفسرة لكلام
فيه معنى القول لا لفظ القول نحو كتبت له ان قم ولو قلت قلت له
ان قم لم يجز لعدم جواز وقوعها تفسيرا لنفس القول فاي اعم
استعمالا من ان لجواز ان يفسر بها ما ليس فيه معنى قول وما هو في

في معنى قول صريح وغير صريح ولا يفسر بان الا ما في معنى القول
في غير الصريح قوله حروف المصدر ما وان وان فالاوليان
للفعلية وان للاسمية انما سميت هذه الحروف مصدرية
لانها تجعل ما بعدها في حكم المصدر الا ولان اعني ما وان المخففة مختصان
بالجملة الفعلية فانهما تدخلان الجملة الفعلية وتجعلانها في
حكم المفرد الذي هو المصدر نحو اعجبني ما صنعت اي صنعك
وقوله تع فما كان جواب قومه الا ان قالوا اي الا القول والثالث وهو
ان المثقلة المفتوحة مختصة بالجملة الاسمية لما عرفت انها تدخل
على المبتدا والخبر فانها تدخلهما وتجعلهما في تاويل المفرد الذي
هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك وما في معناه
نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر ذلك
قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا قوله
حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف
تدل على اللوم على الترك اذا دخلت على الماضي نحو هلا قرات
وعلى الحث والطلب على الفعل اذا دخلت على المضارع نحو قوله تعالى
لوما تاتينا بالملائكة قوله لها صدر الكلام اي ولهذه الحروف
صدر الكلام لكونها دالة على نوع من انواع الكلام فوجب تقديمها لما
مر قوله ويلزم الفعل لفظا او تقديرا اي ويلزم دخول هذه
الحروف الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا
ضربته اي هلا ضربت لكونها لطلب الفعل قوله حرف التوقع قد
في الماضي للتقريب من الحال وفي المضارع للتقليل وانما سميت حرف

التوقع لانه يخبر بها من يتوقع الاخبار فهي اذا دخلت الماضي
قربته الي الحال نحو قد قامت الصلوة وبهذا الاعتبار يسمي حرف
التقريب واذا دخلت المضارع كانت للتقليل كقولهم ان
الكذوب قد يصدق ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم
نحو قد والله تمّ وقد يراد بها التحقق في المضارع كقوله تعالى
قد يعلم الله وقد يحذف الفعل بعده كقوله شعر افد الترحل
غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد
زالت قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل الاستفهام طلب الفهم قوله
لها صدر الكلام تقول ازيد قائم او اقام زيد ولذلك اي
للهمزة وهل صدر الكلام لكونهما لنوع من انواع الكلام فيجب
تقديمهما لما مرّ وهما تدخلان علي الجملتين الاسمية نحو ازيد قائم
وهل زيد قائم والفعلية نحو اقام زيد وهل قام زيد الا اذا كان
الخبر في الجملة الاسمية فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال
هل الا علي شذوذ فلا يقال هل زيد قام لان اصل هل بمعني قد كقوله
تع هل اتي علي الانسان اي قد اتي فكما لا يقال قد زيد خرج لا يقال
هل زيد خرج فان قيل مقتضي ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد خارج
لامتناع ان يقال قد زيد خارج قلنا انما جاز حملا لها علي اختها
وهي ازيد خارج وانما لم يحمل علي اختها في مثل هل زيد خرج لان
هذه الجملة اقرب بباب هل فاعتبارها في نفسها اولي من حملها
علي اختها قوله والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت الخ اي
الهمزة اكثر تصرفا في الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت دون هل

وتقول ايضا اتضرب زيدا وهو اخوك منكرا للضرب وهو علي
صفة الاخوة دون هل وتقول ايضا ازيد عندك ام عمرو دون
هل اي وتختص ام المتصلة بالهمزة دون هل وتدخل الهمزة علي
175 حرف العطف كقوله تع اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان
ولم تدخل هل عليها كل ذلك لكون الهمزة اصلا في الاستفهام بخلاف
هل ولانها اخص من هل فقوله دون هل ظرف لقوله تقول ازيدا
ضربت وهو قيد في الكل قوله حروف الشرط ان ولو واما لها
صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي ولو عكسها اعلم
ان هذه الثلثة حروف الشرط ولها صدر الكلام لانها لنوع
من انواع الكلام فان للاستقبال وان دخل علي الماضي اي فان
تجعل الفعل الذي تدخل عليه بمعني الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا
نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب ولو
عكسه اي لو للماضي وان دخل علي المضارع اي تجعل الفعل بمعني
الماضي سواء دخل الماضي نحو لو ضربت ضربت او المضارع
نحو لو تضرب اضرب وقد يجيء بمعني ان كقوله تع ولامة مؤمنة
خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون بمعني ان الناصبة كقوله تع
ودوا لو تكفرون وكقوله ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله لو
يؤدي لو يفتدي ولا يجوز ان يكون هنا للامتناع لانه لا جواب
لها قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اي ان ولو يلزم
دخولهما الفعل لفظا نحو ان ضربت ضربت ولو ضربت ضربت
او تقديرا كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون

فاحد وابتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين
يفسرهما الظاهر وليسا بفاعلين لا فعال بعدهما ويؤيد ذلك
انك لا تقول ان قومك يضرب زيدا بل تقول ان قومك يضربوا
وينبغي ان يعلم ان مفسر المحذوف يجزم ان كان مضارعا نحو
ان زيد يقم ليطابق المحذوف وان الاسماء المتضمنة معنى ان
لا يحذف افعالها في حال الاختيار لكونها فرع ان فلا يتصرف
فيها مثل تصرفه نعم يجوز حذفها عند الضرورة كقوله فمن نحن
نؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجره يمس منا مفزعا قوله
من ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل الخ اي ومن اجل انهما يلزمان
الفعل لفظا او تقديرا قيل لو انك بفتح ان لانه فاعل فعل محذوف
ولاجل انهم اذا حذفوا الفعل فسروه بفعل ولم يفسروه ههنا التزم
ههنا ان يكون خبر ان فعلا ليكون كالعوض من الفعل المفسر فقالوا
لو انك انطلقت ولم يقولوا لو انك منطلق هذا اذا امكن تقدير
الفعل اما اذا تعذر وذلك بان يكون الخبر جامدا جاز نحو
لو انه حجر لكان جمادا لتعذر الاتيان بالفعل قوله واذا تقدم القسم
الخ اي ان تقدم القسم في اول الكلام على الشرط لزم ان تدخل
حرف الشرط الفعل الماضي لفظا او معنى نحو والله ان اتيتني او
ان لم تاتني لاكرمنك لانه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه
جوابا للقسم طلب ان لا يعمل في الشرط فوجب ان يكون ماضيا لئلا
يتخالفا وكان الجواب للقسم لفظا لكونه اهم لتقدمه على الشرط
وللشرط معنى لكونه مشروطا ومعلقا بالشرط ولم يتعرض المص للمعنى

لكونه معلوما والشرط في اللفظ قوله وان توسط الخ اي
وان توسط القسم بتقدم الشرط عليه او بتقدم غير الشرط عليه
جاز ان يعتبر القسم وجاز ان يلغى اي جاز ان يجعل الجواب
جوابا للقسم لفظا ولزم حرف الشرط الماضي وجاز ان يجعل الجواب
جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط الماضي ويصير القسم ملغى
اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان اتيتني او ان لم تاتني
فوالله لاكرمنك فليتوفر مقتضى كل واحد من الشرط والقسم بان
يكون الجواب للقسم والقسم مع ما بعده جواب الشرط وح يلزم
دخول الفاء على القسم واما اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه
نحو انا والله ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمنك فلجعل القسم وجوابه
وهو لاكرمنك سادا مسد جواب الشرط وجعل المجموع خبر المبتدا
نظرا الى ما وقع القسم اول الكلام متقدما على الشرط واما الغاؤه
مع تقدم الشرط عليه نحو ان تاتني والله آتك فلكثرة العناية بالشرط
لتقدمه فالشرط مع الجزاء ساد مسد جواب القسم واما الغاؤه
مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان تاتني آتك فلجعل الشرط
والجزاء خبر المبتدا وجعل مجموع المبتدا والخبر ساد مسد جواب
القسم قوله وتقدير القسم كاللفظ الخ اي وتقدير القسم قبل
الشرط اول الكلام كتلفظ القسم قبل الشرط في كون الجواب للقسم
لفظا ولزوم الشرط الماضي كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
معهم وكقوله تع وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم
قبل الشرط فيهما لوجب جزم لا يخرجون ودخول الفاء على

على انكم لمشركون قوله واما للتفصيل اي اما وضعت لتفصيل
الانسب نحو اما زيد فعالم واما بكر فجاهل لكنهم لم يلتزموا تكرار
اما كقوله تع فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه
ولم يذكر بعده اما اخرى لكونه معلوما من الاول ويدل على كونه
للشرط لزوم الفاء في جوابه والقصد بان الاول مستلزم للثاني
قوله والتزم حذف فعلها اي والتزم حذف الفعل الداخل
عليه اما لان المقصود هو الاسم الواقع بعدها دون الفعل
ولما حذف الفعل جعل الجزء الذي مما في حيز جوابها بين اما
وبين فائها عوضا عن الفعل المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها
لكراهة ان يلي آلة الجزاء آلة الشرط الا يرى ان معنى قولك اما زيد
فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فزيد جزء جوابها
والمراد من قوله مطلقا ان الاسم بعدها جزء مما في حيز جوابها
سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء ما يمنع
التقديم او لم يكن وقال بعضهم ان الاسم الواقع بعد اما ليس جزء
مما في حيز الفاء لامتناع عمل ما في حيز فاء الجزاء فيما قبله بل معمول
لفعل محذوف مطلقا اي سواء كان بعد الفاء ما يمنع التقديم
او لم يكن وسواء كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا نحو
اما يوم الجمعة فزيد منطلق اي مهما ذكر زيد في يوم انطلاقه
فهو منطلق في الاول ومهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق في الثاني
وهو ضعيف و الا لجاز النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع
في الثاني بتقدير حصل او ذكر لكنه لم يجز بالاتفاق وقال بعضهم

١٧٧

ان كان الاسم الواقع بعد اما جائز التقديم على جوابها اي
لم يكن بعد الفاء ما يمنع التقديم فمن الاول يعني انه جزء ما
[illegible]

تنتهك فقلت كلا اي ارتدع عن هذا او تنبه وقد جاء كلا
بمعنى حقا وهو حرف عند النحاة لكونها لتحقيق الجملة كان وقيل

على انكم لمشركون قوله واما للتفصيل اي اما وضعت لتفصيل
المذنب نحو اما زيد فعالم واما بكر فجاهل لكنهم لم يلتزموا تكرار
[illegible] اما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه

[illegible]

[illegible] والاجاز النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع
في الثاني بتقدير حصل او ذكر لكنه لم يجز بالاتفاق وقال بعضهم

١٧٧

ان كان الاسم الواقع بعد اما جايز التقديم على جوابها اي
لم يكن بعد الفاء ما يمنع التقديم فمن الاول يعني انه جزء ما
في حيز جوابها فهو اما مبتداء نحو اما زيد فمنطلق واما معمول
لما في حيز جوابها نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فانه يجوز
ان يكون ظرفا لمنطلق مقدما على الفاء وان لم يكن جايز التقديم
على جوابها اي كان بعد الفاء ما يمنع التقديم فمن الثاني يعني انه
ليس جزءا مما في حيز جوابها معمولا لفعل محذوف نحو اما
يوم الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان في ما قبلها
لاقتضائها صدر الكلام والحق ان الباب كله واحدة فانه كما
لا يجوز ان يعمل ما بعد ان في ما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما
بعد فاء الجزاء فيما قبلها وان جاز ذكر ما هو المقصود مقدما
على فاء الجزاء لغرض فليجز ايضا في ان لذلك الغرض وفيه
نظر لوجود المانعين في احدى الصورتين ووجود مانع في
الصورة الاخرى وجوابه انهما لا يمنعان عن عمل ما بعدهما فيما
قبلها لغرض ولكان الجاز اما زيدا فانه منطلق بتقدير تذكر وجاز
اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يحصل او
يذكر لكنه لا يجوز بلا خلاف قوله حرف الردع كلا وبمعنى
حقا اي حرف الردع كلا لانه وضع للردع والتنبيه على الخطاء
انما يستعمل اذا سمع محالا او تقول على انسان مثلا اذا قيل فلان
يشتمك فقلت كلا اي ارتدع عن هذا او تنبه وقد جاء كلا
بمعنى حقا وهو حرف عند النحاة لكونها لتحقيق الجملة كان وقيل

ان كلا في قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا واسم
عند بعضهم لكنه يبنى لموافقته لفظ الكلا التي للردع قوله
تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي لتانيث المسند اليه فان
كان ظاهرا غير حقيقي فمخير اي انما يلحق تاء التانيث الساكنة
الفعل الماضي ليدل على تانيث الفاعل وانما قيد التاء بالساكنة
احترازا عن المتحركة نحو قائمة فانها تلحق الاسم والمراد بالساكنة
هو الساكنة بالذات لئلا يشكل بمثل قامت فانها ساكنة بالذات
متحركة بالعرض وهو لالتقاء الساكنين وانما قال الماضي لان هذه
التاء لا يلحق غيره من الافعال فان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي
فمخير انت في الحاق التاء وعدمه تقول طلعت الشمس وطلع
الشمس واعلم ان قوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير مكرر
لانه ذكره من قبل قوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف
واما الحاق علامة التثنية وعلامتي الجمعين اي المذكر والمؤنث
عند اسناد الفعل الى الظاهر فضعيف لعدم احتياجها الى
هذه العلامات بخلاف الحاق علامة التانيث عند اسناده الى
مؤنث غير حقيقي لا يقال قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن
النساء وعلى تقدير الحاقها نحو اكلوني البراغيث ليست بضمائر لئلا
يلزم اضمار قبل الذكر من غير فائدة بل علامات الحقت بالفعل ليدل
على احوال الفاعل كتاء التانيث والفرق بين علامة التانيث و
علامة التثنية والجمعين انه يعلم التثنية والجمع من لفظ المثنى و
المجموع قطعا وقد لا يعلم التانيث من لفظ المؤنث لم قوله التنوين

يعني وضعت تاء التانيث الساكنة للدلالة على ان الفاعل مؤنث لانه يحتاج الى الحالات بين شيئي التانيث والتذكير التاء من ... اذا لحق التاء ... التعليق ... ايضا فان ... الفرق بينه وبين التاء التي ... بجامع الاسم

التانيث

نون ساكنة يتبع حركة الاخير لا التاكيد الفعل فقوله نون
ساكنة احتراز عن المتحركة والمراد بالساكنة هو الساكنة
بحسب الذات لئلا يشكل بالتنوين المتحركة لالتقاء الساكنين
فانها ساكنة بحسب الذات وقوله يتبع حركة الآخر احتراز عن
النون الساكنة في غير الآخر فانه لا يسمى تنوينا وقوله لا التاكيد
الفعل احتراز عن نون التاكيد نحو اضربن وهو خمسة انواع
احدها التمكين وهو تنوين تلحق الاسم ليدل على انه متمكن في الاسمية
نحو زيد ورجل والثاني تنوين التنكير وهو تنوين تلحق الاسم
ليدل على نكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه و
سيبويه ما والثالث تنوين العوض وهي التي تلحق الاسم
عوضا اما عن الياء او اعلاله نحو جوار واما عن المضاف اليه نحو
يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه وهو كان كذا
عوض التنوين عن المضاف اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذي
تقابل نون الجمع المذكر لا يوجد الا في جمع المؤنث السالم نحو
نحو مسلمات فان التنوين بمنزلة النون التي في مسلمين وانما
قلنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون احد هذه التنوينات اما بيان انه
ليس تنوين التمكين والتنكير فلوجوده فيه علما غير منصرف
اما بيان انه ليس بعوض عن المضاف اليه فلان المعنى غير موافق
له واما بيان انه ليس تنوين الترنم فلوجوده في غير اواخر
الابيات والخامس تنوين الترنم وهو الذي يلحق اواخر الابيات
والانصاف المصرعة لتحسين الانشاء وكقوله يا ابتا علك او

... غير منصرف ...

يا ابتا ... والاصل ... عوض ...

اوعماكما قوله وقد يحذف من العلم الخ اي يحذف التنوين
من العلم الموصوف بابن مضاف الي علم اخر نحو جاءني زيد
ابن عمرو لشدة اتصال الموصوف بالصفة وقد مرّ البحث عنه
ويعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم او كان مضافا الي غير
العلم نحو جاءني رجل بن مطالم وجاءني زيد بن اخي ولم
يحذف التنوين في اللفظ وعلم من قوله موصوفا لانه لا يحذف
اذا لم يكن صفة نحو زيد ابن عمرو لعدم شدة الامتزاج واعلم
ان وجود التنوين في الموصوف بالابن في اللفظ وهمزة الابن
متلازمان فاذا سقط التنوين لفظا سقط الهمزة خطا كما
قصدوا الي تخفيفها واذا ثبت التنوين لفظا ثبت الهمزة خطا فكا
قصدوا الي تخفيفها خطا كما قصدوا الي تخفيفها لفظا وهذا الحكم
النهي في المثني وان وقع صفة العلم مضافا الي علم آخر لانه لم يكن
كثرة المزد واعلم ان حكم الابنة لحكم الابن في جميع ما ذكرناه
قوله نون التاكيد خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة مع غير
الالف اي نون التاكيد نوعان احدهما خفيفة ساكنة والثاني
ثقيلة مفتوحة مع غير الالف واعلم ان الثقيلة ابلغ في التاكيد
من الخفيفة ومجيء الخفيفة ساكنة علي الاصل لكونها مبنية ومجيء
المشددة متحركة لالتقاء الساكنين ومجيئها مفتوحة لخفة الفتحة
وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو كانت مع الالف
لكانت مع الالف مكسورة وهي في المثني والجمع المؤنث نحو
اضربانّ اضربنانّ لكونها شبيهة بنون المثني فيهما تقول اضربنّ

واضربان

179

اضربان اضربُنّ اضربن اضربان اضربنان قوله يختص بالفعل
المستقبل اي يختص نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة بالفعل
المستقبل الذي فيه معنى الطلب لانه لا يكون نحو الامر والنهي و
القسم والاستفهام والعرض والتمني وغير ذلك نحو اضربن
ولا تضربنّ والله لاضربن وهل تضربن والا تضربن وليتك تضربن
وانما اختصّ هذا النون بما فيه معنى الطلب لانه لا يؤكد ما لا يكون
مطلوبا ويعلم من قولنا بالفعل المستقبل انه لا يدخل الماضي والحال
لانه لا يؤكد الا فيه الطلب والمطلوب لا يكون الا في المستقبل قوله
وقلت في النفي اي وقلت زيادة النون التاكيد في النفي فلا يقال
زيد لا يقوم الا قليل لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيهها
له بالنهي قوله ولزمت في مثبت القسم اي ولزمت نون
التاكيد في جواب القسم المثبت لان القسم موضع التاكيد و
يعلم من قوله لزمت في مثبت القسم انها لا تلزم في غيره قوله
وكثرت في مثل اما تفعلن اي كثرت زيادة نون التاكيد علي الفعل
اذا زيدت ما علي حرف الشرط لانه لما اكد واحرف الشرط بما اكدوا
الفعل ايضا بالنون لئلا يحط المقصود بالذات وهو الفعل من غير
المقصود بالذات وهو ان قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم
اي ما قبل نون التاكيد مضموم مع ضمير المذكرين وهو الواو في جمع
المذكر السالم ليدل علي الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو اضربُنّ
قوله ومع المخاطبة مكسور اي ما قبل هذا النون مكسور في المخاطبة
ليدل الكسرة علي الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فتقول انت اضربِنّ

وهل تضربنّ ني اضربي وهل تضربين قوله فيما عداه مفتوح
اي وما قبل نون التاكيد فيما عدا ضميري المذكرين والمخاطبة
مفتوح طلبا للخفة وهو في الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا
وفي المؤنثة الغائبة نحو اضربن وهل تضربن يا زيد وزيد
هل يضربن وهند هل تضربن ولا يزيد بقوله وفيما عداه التثنية
والجمع المؤنث وان تناوله ظاهر لفظه لانه يذكر بعده احكامهما قوله
وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ اي تقول
في المثني اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ
في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد
لئلا يلزم اجتماع ثلث نونات متوالية قوله ولا يدخلهما
الخفيفة خلافا ليونس ولا يدخل نون التاكيد الخفيفة
المثني وجمع المؤنث فلا يقال اضربانْ واضربنانْ لانه
يستلزم اما تحريك النون واما حذفها لالتقاء الساكنين على غير
حدّه وهما متعذر ان خلافا ليونس فانه اجاز وجوز التقاء
الساكنين على غير حدّه وهو التقاء الساكنين اللذين لا يكون
اولهما حرف مدّ وثانيهما حرفا مدغما في آخر والتقاء الساكنين
اللذين كذلك يسمى التقاء الساكنين على حدة نحو تمودّ الثوب
وكقوله تعالى ولا الضالين ونحو اضربانّ واضربنانّ وانما جوز
التقاء الساكنين على حدّه ولم يجوز على غير حده لان الساكن
الثاني لما كان مدغما في مثله فكانه متحركة وان وجد حرف
المدّ كعدمه قوله وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل

وان لم يكن فكالمتصل اي ونونا التاكيد الخفيفة و
المشددة مع غير المثني وجمع المؤنث لا يخلو من ان
يكونا مع ضمير بارز او لا يكونا فان كانا مع ضمير بارز
كانت كالكلمة المنفصلة تقول في اضربوا اضربُنّ
بحذف الواو تقول اضربي القوم بحذف الياء وان لم يكونا
مع ضمير بارز كانتا كالمتصل تقول في اضرب اضربَنّ و
انما قال في غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمثني و
بجمع المؤنث وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال
الصحيحة لكونه ظاهرا بل المراد اتصال النون بالافعال
المعتلة قوله ومن ثمّ قيل هل ترين وترونّ و
ترينّ واغزونّ واغزنّ واغزِنّ اي من اجل ان
النون مع الضمير البارز في غير المثني وجمع المؤنث
كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير البارز كالمتصلة تقول
في ترين ترينّ بكسر الياء لانه لما حذف النون التقي
الساكنان الياء ونون التاكيد فكسرت الياء كما كسرت
اذا اتصلت الكلمة المنفصلة لم تري الناس فتقول في
ترون ترونّ بضم الواو كما تقول في الكلمة المنفصلة
نحو لا تنسوا الفضل وتقول في تري واغز هل ترينّ و
اغزونّ بفتح الياء والواو كالمتصل لانه لما اتصل به نون
التاكيد وجب ردّ المحذوف في الامر لعدم علة حذفه
وح وجب فتح الياء والواو كما يجب فتح آخر الكلمة

كما تقول مع الكلمة
المنفصلة اضربوا
القوم
وتقول في اضربي
اضربن كما اضع

المتصلة بالكلمة الاخري وتقول في اغزوا امرا
للجمع المذكرين المخاطبين اغزُنَّ بحذف الواو وضم
الزاء كما تقول في الكلمة المنفصلة اغزُوا القومَ بحذف
الواو وضم الزاء واغزِي القوم بحذف الياء وكسر الزاء
فالمثالان الاولان لكون النون مع الضمير البارز
اعني الياء للمخاطبة والواو للجمع المذكرين
المخاطبين والمثالان المتوسطان لكون النون
مع غير الضمير البارز والمثالان الاخيران
لكون النون مع الضمير البارز وهما الواو لامر الجمع
المذكرين المخاطبين والياء لامر المخاطبة قوله
والخفيفة تحذف للساكن وفي الوقف فيرد ما حذف
اي نون التاكيد الخفيفة تحذف لاحد
الامرين وهو التقاء الساكنين كقوله شعر
لا تهينَ الفقيرَ علك ان تركع يوما والدهر
قد رفعه اي لا تهينن والذي يدل علي ان تقديره
كذلك انه لو لاه لقيل لا تهن لانه يكون
مجزوما حينئذ واما الوقف اذا لم يكن ما قبلها
مفتوحا قياسا علي التنوين وحينئذ يجب رد ما
حذف لنون التاكيد لعدم موجب حذفه وهي
نون التاكيد فتقول في اضربُنْ واضرِبِنْ اضربوا
برد الواو واضربي برد الياء وتقول في هل ترين

يا امراة

يا امراة وهل تغشون يا قوم هل ترين وهل تخشون
باعادة نون الاعراب لما ذكرناه وهو انتفاء
موجب البناء بخلاف التنوين فانه حذفه في
الوقف لا يوجب رد المحذوف عند الفصحاء
تقول في جاءني قاض جاءني قاضي ووجه الفرق
ان التنوين لازم للاسم المنصرف المجرد عن اللام
والاضافة ونون التاكيد ليس بلازم للفعل فجاز
ان يقدر النون المحذوف للوقف كالمعدوم من الا
فيرد ما حذف لوجودها ولم يجز ان يقدر التنوين
المحذوف للوقف كذلك فلم يرد ما حذف لكونه
في حكم اللفظ قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اي
ونون التاكيد بكون ما قبلها مفتوحا تنقلب الفا
عند الوقف تقول في اضربن يا رجل اضربا قياسا
علي الوقف في الاسم وليكون علامة التاكيد باقية بوجه
مع كون الفتحة مناسبة للالف وانما لم تقلب ياء اذا
كان مكسورا وواوا اذا كان مضموما قياسا علي الوقف
في الاسم لانه لا يعلم بقاء علامة التاكيد فانك اذا قلت في
يا زيدون اضربُنْ اضربوا في الوقف وفي يا امراة اضربِنْ
اضربي في الوقف لم يعلم انه يدل عن النون المحذوف
المردود وليكن آخر الكلام في هذا الكتاب
الحمد لواجب الوجود والشكر لمفيض الخير والجود

قد تم بعون الله

وحسن توفيقه بيد الافقر

الى الله المتين ضياء الدين بن صدر الدين بن

القرشي الصديقي وقت الظهيرة